٩١

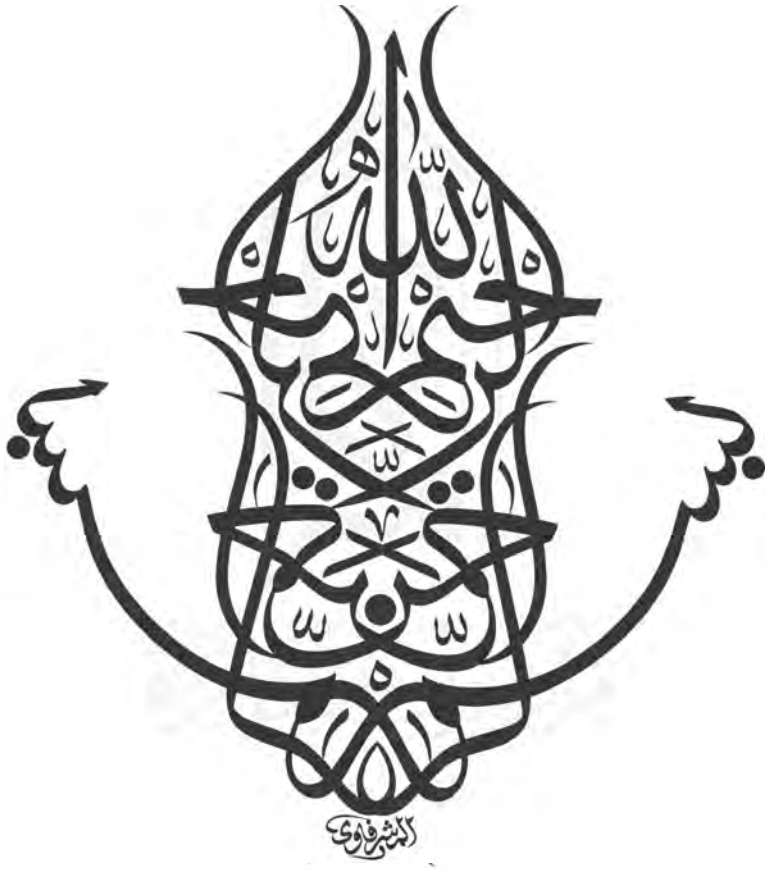
سامراء في ذكريات قائممقام عراقي

أواخر العهد العثماني
١٥ تشرين الأول ١٩٠٧ - ٢١ شباط ١٩٠٩م

تأليف الأستاذ الدكتور
سامي ياسين طاهر حسين المنصوري



مراجعة وتدقيق
مركز تراث سامراء


بسم الله الرحمن الرحيم
الشرفاوي

الكتاب: سامراء في ذكريات قائممقام عراقي أواخر العهد العثماني (١٥ تشرين الأول ١٩٠٧- ٢١ شباط ١٩٠٩م).

المؤلف: أ.د. سامي ناظم حسين المنصوري.

الناشر: مَركَز تُراث سَامرّاء.

المطبعة: دجيتال - قم.

الطبعة: الأولى.

عدد النسخ: ٢٥٠ نسخة.

سنة الطباعة: هـ ١٤٤٧/ ٢٠٢٦ م.

رقم الاصدار: ٩١.

ISSN: 978-9922-782-21-8

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٤٠٩) لسنة ٢٠٢٦م

جميع الحقوق محفوظة لمركز تراث سامراء



أواخر العهد العثماني

١٥ تشرين الأول ١٩٠٧ - ٢١ شباط ١٩٠٩م

تأليف الأستاذ الدكتور

سليمان ظاهر حسين المنصوري

مراجعة وتدقيق

مركز تراث الشامية



مقدمة المركز



بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار.

أما بعد،

انطلاقاً من مسؤوليته التاريخية تجاه مدينة سامراء المقدسة، آلى مركز تراث سامراء على نفسه صون الإرث الحضاري للمدينة بكل تجلياته. ولتحقيق هذه الغاية، اعتمد المركز استراتيجية بحثية متكاملة تتجاوز حدود التوثيق التقليدي؛ لتشمل تحقيق المخطوطات النادرة، وترجمة الوثائق الأجنبية الرصينة، ورعاية الدراسات والبحوث التخصصية؛ ليكون بذلك الجسر المعرفي الذي يربط ماضي سامراء الزاهر بمستقبلها الواعد.

وتعد شعبة الوثائق والترجمة إحدى أهم شعب مركز تراث سامراء التي تضطلع بمسؤولية كبيرة تتجاوز مجرد الأرشفة التقليدية إلى بناء منظومة مرجعية متكاملة، إذ ترتكز منهجية عملها على استقصاء الوثائق وجمعها من مصادرها المتعددة، سواء كانت وثائق عثمانية، أو إيرانية، أو بريطانية، وصولاً إلى الأرشيف العراقي، ثم إخضاعها لعمليات دقيقة من الفهرسة العلمية والترجمة. ولم يقف طموح الشعبة عند حدود التوثيق، بل امتد ليشمل التنقيب العميق في بطون المصادر التاريخية والمؤلفات التي تعود للعهد العثماني والعهود اللاحقة، لاستخلاص كل ما يمتّ بصلة لتاريخ مدينة سامراء وتراثها العريق، بهدف ردم الفجوات المعرفية وتقديم مادة تاريخية مهيأة وميسرة للباحثين والمهتمين، تجسد الهوية الحضارية للمدينة المقدسة عبر العصور.

لذا فقد أصدرت الشعبة عشرة كتب وثائقية، ليأتي هذا الإصدار الحادي عشر

الذي يمثل نافذة زمنية فريدة تطل على تاريخ مدينة سامراء في مطلع القرن العشرين، وذلك من خلال كتابات الشخصية السياسية والإدارية العراقية البارزة عبد العزيز القصاب.

يكتسب هذا الإصدار قيمة استثنائية من كونه يوثق مشاهدات كاتبها إبان عمله قائممقاماً لقضاء سامراء بالوكالة بين عامي (١٩٠٧-١٩٠٩م)، مما يوفر تفاصيل ميدانية مهمة عن أواخر العهد العثماني.

وفي الختام، يبرز الامتنان العميق للأمانة العامة للعتبة العسكرية المقدسة بوصفها الداعم الأول لهذا الحراك العلمي، مع تقدير وافر لجناب الأستاذ الدكتور سامي المنصوري على جهده البحثي المتميز في تأليف هذا الكتاب، ولجميع السواعد التي أسهمت في إتمام هذا الإصدار بحلّته النهائية، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يتقبل هذا الجهد المتواضع خدمةً لتراث مدينة سامراء المقدسة.

مركز تراث سامراء
١٢ رمضان ١٤٤٧هـ
٢ آذار ٢٠٢٦م



مقدمة المؤلف



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

تتجلى الأهمية الاستثنائية لكتاب عبد العزيز القصاب (من ذكرياتي) في كونه وثيقة تاريخية مهمة، تجاوزت حدود السرد الشخصي لتصبح مرجعاً توثيقياً لمدينة سامراء إبان الحكم العثماني؛ فصاحبه لم يكن مجرد مراقب للحدث، بل كان يمثل رأس السلطة الإدارية في القضاء بوصفه القائممقام للمدة (١٥ تشرين الأول ١٩٠٧- ٢١ شباط ١٩٠٩م)، مما جعل تدويناته بمثابة كشف لبعض خفايا إدارة القضاء في مدة اتسمت بشحّ الكتابات، وبوصفه المسؤول الوحيد في ذلك العهد، فإنه وثّق تجربته كتابةً؛ ولذلك فإنّ شهادته تكتسب قيمة المصدر الأولي الذي لا غنى عنه لفهم التوازنات العشائرية والآليات الإدارية التي صاغت تاريخ المدينة، محولاً بذلك الذاكرة الفردية إلى سجل رسمي وتاريخي حي يُرمّم بعض الفجوات في أرشيف تاريخ مدينة سامراء المقدسة.

تتمحور هذه الدراسة حول كتاب عبد العزيز القصاب بوصفه مصدراً تاريخياً لتوثيق ملامح مدينة سامراء أواخر العهد العثماني (١٩٠٧-١٩٠٩م)؛ حيث تستعرض عبر ثمانية محاور متكاملة سيرته الوظيفية، والدوائر الحكومية في القضاء، والمهام الإدارية التي اضطلع بها، مع تسليط الضوء على سياسته في التعامل مع العشائر، وإدارة ملف الزوار والتمثيل الدبلوماسي الإيراني. كما ترصد الدراسة آليات جباية الضرائب الزراعية، ومعالجة الحوادث والقضايا العامة، مما يقدم رؤية توثيقية لبعض جوانب الواقع الإداري والاجتماعي والاقتصادي للقضاء في تلك المدة، كما

إن الدراسة عزَّزت بقائمة موسعة من المصادر والمراجع ومجموعة من الملاحق (وثائق وصور وخرائط) مكملة للنص التاريخي.

وفي الختام، ومن باب عرفان الفضل لأهله، أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى الأمانة العامة للعتبة العسكرية المقدسة متمثلةً بأمينها العام الدكتور نافع جميل الخزاعي، وإلى مركز تراث سامراء متمثلاً بمشرفه العام الدكتور مشتاق عبد الحي الأسدي؛ لدعمهما العلمي اللامحدود. كما أن الشكر موصول لأسرة المركز، إدارةً وملاكاً؛ لجهودهم المخلصة في مراجعة وتدقيق وطباعة هذا النتاج العلمي.



تعريف بكتاب القصاب
(من ذكرياتي)



تعريف بكتاب القصاب (من ذكرياتي):

الكتاب هو ذكريات كتبها عبد العزيز القصاب أثناء تواجده في لندن لغرض العلاج في أواخر الخمسينيات، بعد أن اعتزل العمل السياسي، وطُبعت في بيروت في عام ١٩٦٢م. وقد امتاز أسلوب القصاب في ذلك الكتاب بالوضوح والمباشرة، معتمداً على ذاكرة قوية وتوثيق دقيق، ومزج الكتاب بين السرد التاريخي الرسمي والذكريات الشخصية، مع إضافة لمسات إنسانية. ومن الجدير بالذكر أنّ كتاب (من ذكرياتي) قد أعيد طبعه مرة ثانية في عام ٢٠٠٧م من قبل ابن المؤلف، وهو خالد عبد العزيز القصاب.

ويعد الكتاب واحداً من أهم المراجع التاريخية التي تؤرخ للتحولات الإدارية والسياسية في العراق؛ لأن مؤلفه كان شاهد عيان ومشاركاً فاعلاً في الإدارة العثمانية المتأخرة، ثم الدولة العراقية خلال العهد الملكي، كما يكتسب الكتاب أهميته من أنّ القصاب تدرّج في الوظيفة العامة من أدنى السلّم الإداري موظف معية وصولاً إلى قمته وزير داخلية ورئيس مجلس نواب.

وقدّم الكتاب تفاصيل دقيقة عن البيروقراطية العثمانية، وكيفية صدور الإرادات السنية، ونظام الرواتب، والعلاقة بين الولايات والمركز (إسطنبول)، كما رصد الكتاب طبيعة المجتمع العشائري في مناطق مثل سامراء والسماوة وكربلاء، ووضح كيفية تعامل السلطة مع النزاعات المحلية.

أما المحاور الرئيسة في الكتاب، فهي:

١- العهد العثماني: تحدث عن دراسة القصاب وعمله الإداري، والولاة الذين

عاصرهم (مثل ناظم باشا ونجم الدين ملا)، والصعوبات التي واجهت الدولة العثمانية في أواخر عهدها.

٢- المرحلة الانتقالية: يصف مدة الاحتلال البريطاني للعراق، وكيفية تعامل الموظفين الإداريين العثمانيين سابقاً مع الواقع الجديد.

٣- بناء الدولة العراقية: يوثق مرحلة تأسيس الحكم الوطني، حيث شغل القصاب مناصب رفيعة مكنته من تدوين كواليس السياسة العراقية والنزاعات البرلمانية.



المحور الأول

عبد العزيز القصاب

حياته وسيرته الوظيفية



المحور الأول: عبد العزيز القصاب حياته وسيرته الوظيفية.

أولاً: نشأته ودراسته وأسرته.

١- ولادته ونشأته الأولى:

هو عبد العزيز بن محمد بن عبد اللطيف بن محمد بن حسين بن علي بن ناصر بن الشيخ درع الجشعمي الرواي[١]، ولد عام ١٨٨٢م[٢] في بغداد لأسرة آل القصاب الكرخية، وقد لقبت تلك الأسرة بالقصاب نسبة إلى جدّها الشيخ درع الذي كان يكثر من نحر الأغنام والإبل عند إقامة المآدب وحفلات الختان لأولاده[٣].

وكان أول من نزل بغداد من تلك الأسرة هو جدّ عبد العزيز لأبيه (حسين) الذي استوطن محلة سوق حمادة بالكرخ ليعمل في تجارة الخيل والأغنام. وقد نشأ عبد العزيز في بيئة تجمع بين الوجاهة التجارية والعلم الشرعي؛ فوالده محمد عبد اللطيف كان تاجراً للأقمشة والحبوب، بينما برز إخوته في ميادين شتى، منهم الخطيب والفقيه الحاج محمد رشيد، والشيخ عباس حلمي الذي كان من علماء بغداد ومدرسيها

---

(١) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، دار الحكمة، ط١(لندن: ٢٠٠٥)، ص ١٩٧.

(٢) اختلفت المصادر في تحديد تاريخ ولادته، فمنها من ذكرت أنه كان في عام ١٨٨٢م، وبعضها أشار إلى عام ١٨٨٦م، في حين أشار القصاب في كتابه إلى أن تاريخ ولادته كان في عام ١٨٨٨م، بينما ذكرت تذكرة (جنسية) النفوس العثمانية بأن عام ولادته هو (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م) والذي سوف نعتمده في هذه الدراسة. ينظر: وصال عبد العزيز محمد الكعود، عبد العزيز القصاب وأثره الإداري والسياسي في العراق (١٨٨٢-١٩٦٥)، مطبعة المشرق، ط١، (عمان:٢٠١٤م)، ص ٧.

(٣) عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، دار عويدان للنشر، (بيروت:١٩٦٢م)، ص ٨-٩.

المعروفين، بالإضافة إلى أخويه عبد الرحمن وأمين اللذين زاولا التجارة، وأخيه عبد الفتاح الذي تولى إدارة المدارس الرسمية في أواخر العهد العثماني[١].

٢- دراسته:

استهل القصاب مسيرته التعليمية في الخامسة من عمره بالتحاقه بالكتاتيب، حيث أتمَّ حفظ القرآن الكريم في غضون ستة أشهر، وعلى الرغم من وفاة والده وهو في سن السابعة، إلا أنه واصل دراسته الحكومية في مدرسة الكرخ الابتدائية لقرابة العامين، ثم انتقل إلى المدرسة الرشدية، فالمدرسة الإعدادية في جانب الرصافة، لينتقل بعدها إلى إسطنبول في عام ١٩٠١م؛ وهناك درس الطب لعام واحد قبل أن يغير مساره إلى المدرسة الملكية الشاهانية (السلطانية)[٢] في عام ١٩٠٢م، والتي تخرج فيها بنجاح في تموز ١٩٠٥م[٣].

٣- أسرته:

نشأ عبد العزيز القصاب في كنف إخوته ببيت عائلي واحد، محاطاً برعايتهم، حتى توليه وزارة الداخلية في العهد الملكي في عام ١٩٢٦م، ليبدأ بعدها سلسلة من

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٩.

(٢) أي المدرسة المدنية السلطانية: وهي أول مدرسة عثمانية مدنية عالية، تأسست في ١٢ شباط ١٨٥٩م في إستانبول لإعداد وتدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والسياسية للدولة، وكانت مدة الدراسة فيها عامين، ثم صارت أربعة أعوام في عام ١٨٦٧م. وكان يدّرس فيها: التاريخ، والجغرافية، والرياضيات، والاقتصاد والسياسة، والقانون، وأصول الدفتر والمحاسبة، واللغة الفرنسية. وقد ألحقت تلك المدرسة في ٦ أيلول ١٩١٥م بكلية الحقوق التابعة لدار الفنون. لمزيد من التفصيل ينظر:

Resul Babaoğlu, Mekteb-i Mülkiye, 1859-1960: Tanzimat'tan Cumhuriyet'e bilimsel ve kültürel modernleşmenin kurumsallaşması, Türk Tarih Kurumu, (Ankara: 2020).

(٣) حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد:١٩٨٨م)، ص١٥٤.

التنقلات السكنية شملت دار عمه إبراهيم، ثم بيتاً في منطقة البتاوين، فمحلة كرادة مريم في دار مستأجرة، وصولاً إلى استقراره في داره الخاصة التي شيدها على ضفاف نهر دجلة بجانب الكرخ في عام ١٩٣٩م[١].

وعلى الصعيد الأسري، تزوَّج القصاب بأربع زوجات، إلا أنه لم يجمع بين اثنتين، فحينما تتوفى أحداهما يتزوج الأخرى، وكانت زوجته الأولى هي نورية ابنة خاله سليمان الجبوري، التي تزوجها في عام ١٩٠٣م أثناء دراسته في إسطنبول، وقد أنجبت له ولداً واحداً هو عبد المجيد، وقد توفيت نورية في مدينة سامراء في تشرين الثاني ١٩٠٨م[٢].

أما زوجته الثانية فهي صبيحة عبد الكريم الجلبي التي تزوجها بعد مضي ثلاث أو أربع سنوات من وفاة زوجته الأولى، وقد أنجبت له ولدين هما أحمد ومحمد، لكن زوجته وطفليها توفوا بعد أصابتهم بمرض الخناق الذي اجتاح مدينة السماوة في كانون الثاني ١٩١٥م، وتأخر وصول الطبيب، وهو ما عكس تردي الخدمات الطبية والرعاية الصحية في المدن البعيدة عن مركز الولاية[٣].

أما زوجته الثالثة فهي شريفة ثابت القيسي، التي تزوجها قبل تعيينه قائممقاماً لقضاء الكوت في عام ١٩٢١م، وله منها ولدان وبنتان، هم: خالد، وسعدون، وسعاد، وبلقيس[٤].

أما زوجته الرابعة فهي ماهية حويز آغا سعودي التكريتي، التي تزوجها بعد أربعة أعوام من وفاة زوجته الثالثة، وكانت كبيرة فلم تنجب له أولاداً، وقد اعتنت

---

(١) وصال عبد العزيز محمد الكعود، المصدر السابق، ص ١٢-١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

بزوجها القصاب في شيخوخته، وتوفيت بعده[١].

ثانياً: مهامه الوظيفية خلال العهد العثماني.

بدأت المسيرة المهنية لعبد العزيز القصاب في عام ١٩٠٥م بوظيفة بسيطة في قلم المكتوبي في ولاية بغداد، ولكن بعد مرور شهر من عمله ذلك صدر أمر من وزارة المعارف بتكليفه بعمل إضافي، وهو قيامه بتدريس دروس الماكنة (الفيزياء) والقوزموغرافيا (الفلك) في المدرسة الإعدادية، وقد استمر بتدريس تلك المادة مدة شهر واحد كُلّف بعدها بتدريس مادة الكيمياء، وهي المادة المفضلة لديه؛ لأنه تعلمها في كلية الطب في إسطنبول[٢]. وبفضل كفاءته عينه والي بغداد أبو بكر حازم بك[٣] قائممقاماً بالوكالة لقضاء سامراء في عام ١٩٠٧م، حيث قام بأعمال عدة،

---

(١) وصال عبد العزيز محمد الكعود، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٣) أبو بكر حازم بك: ولد في نيغدة في عام ١٨٦٤م، هو إداري وأديب عثماني بارز، شغل وظائف إدارية عدة أهمها معاون والي أدرنة ١٨٩٣م، ووالي ولاية الموصل بين عامي (١٨٩٩-١٩٠١م)، ووالي ولاية مناستر بين عامي (١٩٠٣-١٩٠٦م)، ثم تولى ولاية بغداد بين عامي (١٩٠٧-١٩٠٨م)، وقام بأعمال عدة في الولاية؛ والحدث الأهم في تاريخه ببغداد هو خلافه مع اللجنة الإصلاحية التي أرسلتها إسطنبول برئاسة مصطفى ناظم باشا، والتي كانت تمتلك صلاحيات واسعة وتتدخل في قرارات الوالي مباشرة، مما خلق ازدواجية في السلطة، فرفض حازم بك هذا التداخل وطلب نقله، فنُقل بعدها إلى ولاية سيواس، ليكون والياً عليها بين عامي (١٩٠٨-١٩١٠م)، ثم والياً على الحجاز بين عامي (١٩١١-١٩١٢م)، وبعدها والياً على بيروت بين (١٩١١-١٩١٣م)، ثم والياً على بورصة بين (١٩١٩-١٩٢٠م). وقد جمع بين العمل السياسي والأدبي، حيث شغل لاحقاً منصب وزير الداخلية في عام ١٩٢٠م، وصار عضواً في البرلمان التركي مرات عدة بين أعوام (١٩٢٣-١٩٢٧م)، و(١٩٣٩-١٩٤٣م)، و(١٩٤٤-١٩٤٦م)، كما كان له إرث فكري تمثل في مذكراته وروايته الشهيرة "الباشا الصغير" التي تعد من كلاسيكيات الأدب الواقعي. توفي في إسطنبول عام ١٩٤٧م. ينظر:

Cahit Celik, Cok Yönlü bir Vali: Ebubekir Hazım Tepeyran, Türk Idare Dergisi / yıl: 95, sayı: 500, aralık 2024, p 279-307.

وفي ٢١شباط ١٩٠٩م نُقل ليكون قائممقاماً لقضاء السماوة[١]، باذلاً جهوداً كبيرة لضبط الأمن ومواجهة جرائم القتل والسرقة[٢]، لينتقل بعدها في عام ١٩١٠م إلى قضاء الجزيرة (الصويرة حالياً)، محققاً إنجازات نوعية بفض النزاع بين قبيلتي آلبو سلطان والزبيد سلمياً، وتأسيس دائرة البرق وربطها ببغداد، فضلاً عن محاسبة المقصرين في شرطة العزيزية، وتشجيع العمران وزراعة النخيل. ونظراً لنجاحه الإداري، أُعيد تعيينه قائممقاماً للسماوة للمرة الثانية، حيث وصلها في ٧ أيار ١٩١٤م بعهد الوالي جاويد باشا[٣].

وفي قضاء السماوة سخر القصاب جهوده الإدارية والوطنية لمواجهة القوات البريطانية منذ احتلالها البصرة في تشرين الثاني ١٩١٤م، إذ تولى حشد الأهالي

(١) السماوة: قضاء يرتبط بلواء الديوانية، ولاية بغداد، تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م، وفي أواخر عام ١٨٦٩م ارتبط القضاء إدارياً بلواء الحلة بعد إنزال درجة لواء الديوانية إلى قضاء. أعيد ارتباطه إدارياً مرة ثانية بلواء الديوانية في عام ١٨٩٤م. ويحد القضاء من جهة الشمال قضاء الديوانية، ومن الشرق والجنوب الشرقي ولاية البصرة (لواء المنتفك)، ومن الجنوب الغربي بادية الشام، ومن الشمال الغربي قضاء الشامية. لمزيد من التفصيل ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإدارية العربية في الوثائق العثمانية (١٢٨١ - ١٣٣٦هـ / ١٨٦٤ - ١٩١٨م)، الدار العربية للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠١٨م).

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٤٨-٨٥.

(٣) محمد جاويد باشا: ولد في مدينة إسطنبول عام ١٨٦٢، وتخرج من الكلية العسكرية العثمانية (المدرسة الحربية) ليتدرج في الرتب العسكرية حتى نال رتبة "أمير لواء"، قبل تعيينه والياً على بغداد عام ١٩١٤م، خدم في مناطق مختلفة من الدولة العثمانية، منها اليونان والبلقان، وعُرف بخلفيته الإدارية والعسكرية الصارمة. وبعد إعفائه من ولاية بغداد عام ١٩١٥م نتيجة تراجع القوات العثمانية في البصرة خلال أحداث الاحتلال البريطاني للعراق، لم ينتهِ دوره العسكري؛ إذ نُقل إلى جبهات أخرى وشارك في قيادة وحدات عسكرية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب وسقوط الدولة العثمانية، انخرط في الحياة السياسية والعسكرية للجمهورية التركية الناشئة لمدة وجيزة قبل أن يتقاعد، وتوفي في إسطنبول عام ١٩٣٢م. لمزيد من التفصيل ينظر: باقر أمين الورد، بغداد خلفاؤها، ولاتها، ملوكها، رؤساؤها، منشورات دار التربية، (بغداد: ١٩٨٤م)، ص ٢٧٧.

والمتطوعين وتقديم الدعم اللوجستي للمجاهدين[١] المارين عبر مدينة السماوة، من خلال الإشراف الشخصي على توفير السكن والغذاء وتجهيز القوات المتجهة للجبهات، ولم يكتفِ بالدعم الإداري، بل نظم القوات العسكرية وشكل سرية من مجاهدي السماوة أرسلها إلى المنتفك بقيادة بربوتي السلمان[٢]؛ وقد استمر القصاب في تقديم التسهيلات للمجاهدين حتى تاريخ انسحابه من السماوة في أواخر عام ١٩١٦م[٣].

واصل القصاب تدرجه في المناصب الإدارية على الرغم من اضطراب الأوضاع السياسية في العراق، حيث عُين قائممقاماً لقضاء الهندية في ١٥ كانون الأول ١٩١٦م،

---

(١) لقد جسّد العراقيون أسمى صور التضحية حين هبّوا لتلبية نداء المرجعيات الدينية في مدن العتبات المقدسة في العراق (النجف الأشرف، وكربلاء المقدسة، والكاظمية والمقدسة، وسامراء المشرفة) غداة الاحتلال البريطاني للفاو عام ١٩١٤م؛ حيث سارع كبار مراجع الدين الشيعة وفي مقدمتهم السيد محمد كاظم اليزدي في النجف، والشيخ محمد تقي الشيرازي في سامراء، إلى إطلاق فتاوى بالجهاد توجب الذود عن حياض البلاد. وإثر ذلك، اندفعت حشود المجاهدين من طلبة الحوزة العلمية وأبناء العشائر الغيورة في ملاحم بطولية نحو جبهات البصرة، لاسيما في معركة الشعيبة الخالدة، متسامين فوق خلافاتهم مع الدولة العثمانية؛ إعلاءً لمصلحة العراق وهويته، مما شكّل الإرهاصات الأولى والركيزة الأساس التي مهدت لانفجار ثورة العشرين فيما بعد. لمزيد من التفصيل ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، فتاوى مراجع الدين بالجهاد عام ١٩١٤م في وثائق الأرشيف العثماني، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء، ط٢، (كربلاء:٢٠٢٥)، ص ٢٧-٣٧.

(٢) بربوتي السلمان: هو بريوتي بن وادي بن سلمان بن عكاب بن صكر بن شوجة بن علي، وينتمي إلى قبيلة زبيد القحطانية التي استوطنت السماوة منذ زمن بعيد، كان من الشخصيات المؤثرة في محلة الغربي وريفها، وعُرف بقربه من السلطات العثمانية ورفضه للاحتلال البريطاني، قاد سرية من المجاهدين ضمن حركة الجهاد، وله مواقف مشهودة ضد البريطانيين في السماوة، أبرزها مشاركته في معركة الجسر التي ألحق فيها بالمحتلين خسائر كبيرة حتى سمي الجسر باسمه "جسر بريوتي". لمزيد من التفصيل، ينظر: حسين سعود آل نايف، النخب العشائرية في السماوة ودورها السياسي في العراق، رسالة ماجستير غيرة منشورة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢١م، ص ٥٦.

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١١٣-١٤٩.

ثم انتقل لتولي منصب قائممقام قضاء عانة في ٧ تموز ١٩١٧م؛ إلا أن هذه المرحلة لم تشهد إنجازات إدارية كبرى، بسبب استمرار الزحف العسكري البريطاني وسيطرته المتلاحقة على المدن العراقية، مما حدّ من قدرته على ممارسة مهامه بشكل طبيعي[١].

ثالثاً: مهامه الوظيفية خلال العهد الوطني الملكي.

انتقل عبد العزيز القصاب إلى مرحلة جديدة في مسيرته المهنية مع بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، حيث عُيّن رئيساً لبلدية الكرخ من قبل سلطات الاحتلال البريطاني في عام ١٩٢٠م، ثم قائممقاماً لقضاء الكوت في ١٧ شباط ١٩٢١م، وفي تشرين الأول ١٩٢١م، عُيّن متصرفاً للواء الموصل، لكنه اعتذر عن قبول المنصب، ليشغل بعدها منصب متصرف لواء الكوت في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٢م، ثم متصرفاً للواء كربلاء في ١٦ شباط ١٩٢٢م، ومتصرفاً للواء المنتفك في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣م. وبحلول شهر حزيران من عام ١٩٢٣م، تولى منصب مدير الإدارة الداخلية العام في وزارة الداخلية، ثم عُين مجدداً متصرفاً للواء الموصل في ٢٣كانون الثاني ١٩٢٤م وبقي في منصبه هذا حتى حزيران عام ١٩٢٦م[٢]، حيث برز دوره القيادي في إدارة وإنجاز انتخابات المجلس التأسيسي ضمن ذلك اللواء[٣].

رابعاً: دوره السياسي بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٤٦م.

دخل عبد العزيز القصاب إلى المعترك السياسي بتعيينه وزيراً للداخلية في حكومة عبد المحسن السعدون[٤] الثالثة في ١٩ حزيران ١٩٢٦م، واستمر في منصبه

---

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١٥٠-١٦٤.

(٢) مير بصري، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣) للمزيد عن دوره في انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي للواء الموصل، ينظر: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٧٤)، ص ٤٦٥-٤٧٠.

(٤) عبد المحسن السعدون: رجل دولة وسياسي عراقي، ولد في الناصرية عام ١٨٧٩م. سافر إلى إسطنبول ودخل مدرسة العشائر فيها، ثم دخل المدرسة الحربية التي تخرج منها برتبة ملازم ثان، ←

هذا حتى استقالة الوزارة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦م[١]، وهي الاستقالة التي جاءت نتيجة أزمة سياسية فجرها انتخاب رشيد عالي الكيلاني لرئاسة مجلس النواب، وهو الإجراء الذي عارضه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الذي كان يطمح لترشيح حكمت سليمان بدلاً عنه[٢].

وبعد أن انتخب القصاب رئيساً لمجلس النواب في ١٩ أيار ١٩٢٨م، تولى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون وزارة الداخلية بالوكالة، ليتفرغ القصاب للعمل النيابي[٣]، ومع تعثر المفاوضات العراقية البريطانية بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية، استقالت حكومة السعدون الثالثة في ٢٠كانون الثاني ١٩٢٩م، لتدخل البلاد في فراغ سياسي دام أكثر من ثلاثة أشهر حتى تشكيل وزارة توفيق السويدي في ٢٨نيسان ١٩٢٩م، والتي أُعيد فيها تعيين القصاب وزيراً للداخلية، بينما جرى انتخاب عبد المحسن السعدون رئيساً لمجلس النواب في اليوم التالي الموافق ٢٩نيسان ١٩٢٩م[٤].

← فعينه السلطان عبد الحميد مرافقاً له. وفي عام ١٩٠٩م قرر الاتحاديون إنزال رتبة عبد المحسن السعدون من مقدم إلى ملازم ثان، كما قرروا نقله إلى أدرنه بوصفه من تبعة السلطان، فرفض الأمر وقدم استقالته وعاد إلى بغداد. عُيّن نائباً في مجلس المبعوثان عامي ١٩١٢م، و١٩١٤م. وفي تاريخ العراق المعاصر تولى السعدون مناصب عدة وزارية ونيابية، فضلاً عن تشكيله حزب التقدم، ورئاسته للحكومة عام ١٩٢٢م و١٩٢٥م و١٩٢٨م و١٩٢٩م. انتحر في بغداد عام ١٩٢٩م. ينظر: لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون، دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد: ١٩٨٨)، ص ٢٦ وما بعدها.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، دار الكتب، ط٥، (بيروت: ١٩٨٢)، ص٤١.

(٢) وصال عبد العزيز محمد الكعود، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٤) حميد المطبعي، المصدر السابق، ص١٥٤.

كما تولى عبد العزيز القصاب حقيبة وزارة الري والزراعة في وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة التي شُكلت في ١٩ أيلول ١٩٢٩م[١]، ثم انتقل لوزارة العدلية في حكومة ناجي السويدي التي تشكلت في ١٨تشرين الثاني ١٩٢٩م عقب انتحار السعدون في ١٨تشرين الثاني ١٩٢٩م[٢]، غير أن تلك الوزارة استقالت في ٩آذار ١٩٣٠م[٣]. وقد عُيّن القصاب بعد ذلك رئيساً لدائرة التفتيش الإداري خلفاً للسير كنهان كورنواليس[٤] (K. Cornwales) لمدة عام وثلاثة أشهر، حيث وضع نظاماً متكاملاً لأصول التفتيش طُبّق في لواء أربيل[٥]، ثم أعيد استيزاره وزيراً للداخلية في وزارة جميل المدفعي الثالثة للمدة (٤ آذار ١٩٣٥- ١٥آذار ١٩٣٥م)[٦]، ليختتم مسيرته الإدارية بتولي منصب المراقب العام لمديرية الحسابات العمومية خلفاً لـتوفيق السويدي، للمدة من ١٨كانون الأول ١٩٣٧ وحتى١٤ أيلول ١٩٤٦م[٧].

(١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٦٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، مركز الأبجدية، ط٤، (بيروت: ١٩٨٢)، ص٢٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٤) شغل منصب مستشار وزارة الداخلية للمدة (١٩٢١-١٩٣٥م)، وشغل منصب سفير بريطانيا في العراق للمدة (١٩٤١-١٩٤٥م)، للمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية، ينظر: عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام١٩٤٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - أبن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

(٥) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٦) المصدر نفسه، ص٣١٣.

(٧) حميد المطبعي، المصدر السابق، ص١٥٤.

خامساً: دوره في مجلس النواب واعتزاله العمل السياسي والإداري حتى وفاته في عام ١٩٦٥م.

١- دوره في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٥٠م:

استهل عبد العزيز القصاب مسيرته النيابية بتمثيل لواء الديوانية في آب ١٩٢٦م، لينتقل بعدها في مطلع عام ١٩٢٨م لتمثيل لواء بغداد، إلا أن تلك الدورة البرلمانية لم تدم طويلاً، إذ أقدم عبد المحسن السعدون على حل المجلس نتيجة الإخفاق في معالجة ملفات شائكة، كان أبرزها المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٧م وملحقاتها المالية والعسكرية، وقضية التجنيد الإجباري، فضلاً عن رغبة السعدون في تحقيق توازن مفقود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[١].

وفي ١٩ أيار ١٩٢٨م، افتتح مجلس النواب دورته الجديدة، وشهدت انتخاب القصاب رئيساً للمجلس رغم أنه كان وزيراً للداخلية آنذاك، مما دفع السعدون لتولي حقيبة الداخلية بالوكالة[٢]، وفي الأول من تشرين الثاني من العام ذاته، أُعيد انتخاب القصاب رئيساً مرة أخرى، وقد تميزت تلك المدة بتوجهات إصلاحية واضحة للمجلس، شملت تحسين القطاع الزراعي، وإنشاء ناظمي الديوانية والدغارة، وتطوير شبكات الطرق (خاصة في الألوية الشمالية)، وربط الخطوط البرقية مع تركيا، مع تركيز لافت على الارتقاء بمستوى العلم والثقافة[٣].

عاد القصاب نائباً عن لواء بغداد في آب ١٩٣٥م، واستمر حتى تشرين الأول ١٩٣٦م، وقد عاصرت تلك المدة وزارة ياسين الهاشمي الثانية التي اتسمت بسياسة

---

(١) الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨م، مطبعة الحكومة، (بغداد: ١٩٢٨م)، ص ١٢٦.

(٢) مير بصري، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣) الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، تشرين الثاني ١٩٢٨م، مطبعة الحكومة، (بغداد: ١٩٢٨م)، ص ١٩٠-٢٤٠.

العنف والاضطرابات، فاتخذ القصاب موقفاً معارضاً، إذ شارك في تقديم عريضة للملك غازي في ١٤ أيار ١٩٣٦م، حذر فيها من انعدام الاستقرار، مطالباً بالتحقيق المحايد في أسباب الاضطرابات وإحلال السكينة في البلاد بعيداً عن أساليب الشدة[١].

وبعد صدور الإرادة الملكية بحل مجلس النواب في تشرين الأول ١٩٤٦م، فاز القصاب في الانتخابات اللاحقة وأُعيد انتخابه رئيساً للمجلس في ١٧آذار ١٩٤٧م، وقد شهدت تلك الدورة تشكيل الجبهة الدستورية البرلمانية، وهي أول كتلة معارضة رسمية داخل مجلس النواب[٢]. ومع زيادة التضييق الحكومي على النواب المعارضين خلال الدورة الانتخابية الثانية عشرة(١٩٤٨-١٩٥٢م)، قرر القصاب تقديم استقالته في ٦آذار ١٩٥٠م برفقة عدد من زملائه، معلناً بذلك اعتزاله النهائي للعمل السياسي والإداري[٣].

٢- اعتزاله العمل السياسي ووفاته:

وبعد اعتزاله العمل السياسي، بدأت الحالة الصحية لعبد العزيز القصاب بالتراجع، مما دفعه للسفر إلى لندن في عام ١٩٥٣م لتلقي العلاج في مستشفى الدكتور روجرز (Dr. Rogers)، وخلال مدة استشفائه هناك، شرع في تدوين مسيرته الحافلة، حيث ألف كتابه الشهير بعنوان (من ذكرياتي)، والذي طبع ببيروت في عام ١٩٦٢م[٤]، وعلى الرغم من ابتعاده عن العمل السياسي، إلا أنه ظل متابعاً دقيقاً للأحداث الوطنية والتطورات السياسية في العراق من بُعد، حتى وفاته في ١٢ حزيران ١٩٦٥م[٥].

(١) محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، المكتبة العلمية، (بغداد:١٩٩٢م)، ص٩٣-٩٤.
(٢) نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧-١٩٦٣م، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد:١٩٩٠م)، ص١٠-١١.
(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص٣٢٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.
(٥) مير بصري، المصدر السابق، ص ١٩٩.



المحور الثاني

الدوائر الحكومية في قضاء سامراء

في عام ١٩٠٧م



المحور الثاني: الدوائر الحكومية في قضاء سامراء في عام ١٩٠٧م.

ذكر عبد العزيز القصاب خلال عمله في سامراء عدداً من الدوائر الحكومية وبعض الموظفين العاملين في القضاء، ولأجل معرفة تلك الدوائر ومهامها كان علينا التعريف بها، فضلاً عن التعريف بقضاء سامراء، وعلى النحو الآتي:

أولاً: ارتباط قضاء سامراء الإداري وتوابعه.

كانت مدينة سامراء في عام ١٩٠٧م مركز قضاء سامراء الذي هو أحد أقضية لواء بغداد ضمن ولاية بغداد. يحد قضاء سامراء[١] من جهة الشمال ولاية الموصل، ومن جهة الشرق قضاء خراسان، ومن جهة الجنوب قضاءا الكاظمية والدليم، ومن جهة الغرب قضاء الدليم وبادية الجزيرة[٢]. وقد بلغت مساحة قضاء سامراء أواخر القرن التاسع عشر للميلاد حوالي (١١٠٠٠) كم٢، وهي بذلك ثاني أكبر مساحة لقضاء في ولاية بغداد بعد مساحة قضاء عانة[٣]. ويضمّ القضاء ناحية واحدة هي تكريت، وعدداً من القرى أهمها إمام دور (الدور)، وهي قرية صغيرة تقع على الضفة اليسرى لنهر دجلة، وقرى الدجيل وبلد وسميكة التي تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة على مسافة نحو ثلاث ساعات (مسيرة)، وتوجد حول تلك القرى الثلاث بساتين وحدائق. وبالنسبة لقرية الدجيل فهي كانت مركز إدارة المقاطعات المسماة

---

(١) ينظر ملحق رقم (٥).

(٢) بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢ - ١٣٢٣، ص ٢٣٤.

(3) Vital Cuinet, La Turguie D Asia, tome troisieme, (Paris: 1894), p 5.

بالأراضي أو الأملاك السنية[١] في قضاء سامراء[٢].

أما مركز القضاء، فهو الذي كان يتخذ مقراً لإدارة القائممقام ضمن مجمع للدوائر الحكومية يسمى (السراي)، وكان المركز الإداري لقضاء سامراء هو قصبة أو بلدة سامراء[٣]. أما صنف أو درجة قضاء سامراء فكانت تختلف من مدة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف التي يمرّ بها القضاء، وكان من بين الضوابط التي صنفت بموجبها الوحدات الإدارية إلى ثلاث درجات (أولى، ثانية، ثالثة)، هي مساحة تلك الوحدة، وكثافة سكانها، وموقعها الجغرافي[٤]، ففي عام ١٩٠٧م كان صنف الدرجة الإدارية لقضاء سامراء هو الصنف (٣)[٥].

---

(١) الأملاك السنية هي مجموعة الأراضي الزراعية والعقارات التي تعود ملكيتها للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، والمسجلة باسمه وأفراد أسرته بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وكانت تلك الأملاك تخضع لإدارة خاصة تسمى (الإدارة السنية) أوجدها السلطان عبد الحميد الثاني، وأسند إدارتها إلى موظفين مهمتهم الإشراف على تلك الأملاك، ومتابعة شؤونها، وجباية وارداتها. وقد أشرف على هذه الدائرة في ولايات العراق لجنة مركزية تشكلت في عام ١٨٨١م، مقرها بغداد برئاسة قائد الفيلق العثماني السادس، وقد ارتبطت تلك الأملاك مباشرة بالخزينة الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني، وكانت مقاطعات الدجيل وسميكة والطارمية تمثل الأملاك السنية في قضاء سامراء، وكانت كل مقاطعة من تلك المقاطعات تضم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، لمزيد من التفصيل ينظر: ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص ١٠٦٣؛
Albertine Jwaideh, The Sanniya Lands of Sultan Abdul Hamid II in Iraq, research in: Arab and Islamic studies in honor of Hamilton A. R. Gibb, (Leiden: 1945), p 326 - 336.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٢٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(٤) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧، دار الشؤون الثقافية، ط٢، (بغداد: ٢٠٠١)، ص ١٢٧.

(٥) سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٥هـ، التمش اوجنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان، ص ٧١٢.

ثانياً: الجهاز الإداري في القضاء.

يتألف الجهاز الإداري في القضاء من الآتي:

١ - القائممقام: وهو أكبر موظف إداري في القضاء، يعين مباشرة من الحكومة المركزية في إسطنبول، أما رئيسه المباشر فهو متصرف اللواء، وتحدد مسؤولياته في الأمور المدنية والمالية والأمنية ودوائرها في القضاء، وتنفيذ جميع أوامر الدولة التي ترد إليه من اللواء، وتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم القضاء في حدود الصلاحيات الممنوحة له، والاستئذان من متصرف اللواء في تنفيذ ما يقع منها خارج حدود صلاحياته، وذلك وفقاً للمادة (٤٣) من قانون الولايات لعام ١٨٦٤م التي نصّت على أن: "يكون لكل قضاء قائممقام منصوب من طرف الدولة؛ لكي يرى الأمور الملكية والمالية والضابطة، ومرجعه في الدرجة الأولى متصرف اللواء، وكما يكون مأموراً بتنفيذ جميع أوامر الدولة والتنبيهات التي ترد من طرف الولاية واللواء، وكذلك يؤمر بإجراء أحكام القضاء الداخلية التي تكون داخل حدود مأذونيته المعينة"[١].

ومن أعماله الأخرى ترشيح مدراء النواحي التابعة لقضائه، وترأس مجلس إدارة القضاء، وتحديد مواعيد انعقاد مجالس إدارة النواحي بعد أخذ الإذن من متصرف اللواء، وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس بعد مناقشتها في مجلس إدارة القضاء، وطلب الموافقة على تنفيذها من متصرفية اللواء حينما يحتاج إجراؤها إلى قوة تفوق قوة القائممقام، وتفتيش دوائر نواحي القضاء[٢].

ومن الجدير بالذكر أنه في أواخر العهد العثماني منح القائممقامون صلاحية تعيين بعض صغار الموظفين الذين يأتون بعد رؤساء ومأموري دوائر ومأموريات القضاء، وكذلك في مركز القضاء والنواحي التابعة له وفقاً لما نصت عليه المادة (١٠)

---

(١) الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج ١، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ)، ص ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

من قانون الولايات الصادر عام ١٩١٣م[١].

٢- **النائب (القاضي)**: مهامه كمهام قاضي اللواء، يُعين في القضاء بعد إجراء امتحان له من قبل المشيخة الإسلامية في إسطنبول التي لها حق عزله من منصبه أيضاً، مهمته النظر في المسائل التي تتعلق بقضايا الإرث والوصايا والزواج والطلاق، وتوثيق وتصديق المستندات وغيرها[٢].

٣- مدير المال: وهو الموظف المختص بمالية القضاء وتسوية حساباته الرسمية من واردات ونفقات، ويكون مسؤولاً أمام محاسب اللواء الذي يعطي تعليماته وأوامره إلى مدير مال القضاء عن طريق المتصرف فالقائممقام، ويتم تعيين مدير المال من قبل والي ولاية بغداد[٣].

٤- كاتب التحريرات: مهمته إدارة أمور المكاتبات الرسمية في القضاء، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها، والالتزام بأوامر وتعليمات رئيسه المباشر قائممقام القضاء[٤]. وكان الجهاز الإداري لقضاء سامراء في عام ١٩٠٧م، وفق الجدول الآتي[٥].

(١) تقويم وقايع، العدد ١٤١٤، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ.
(٢) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٩٢ - ٢٩٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٥.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٩٥.
(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٣.

جدول رقم (١)

الجهاز الإداري لقضاء سامراء في عام ١٩٠٧م

الوظيفة	شاغلها
القائممقام	محمد توفيق أفندي
النائب	عبد اللطيف أفندي
مدير المال	محمد نوري أفندي
كاتب التحريرات	عبد الرزاق أفندي

ثالثاً: مجلسا الإدارة والبلدية في القضاء.

١ - مجلس إدارة القضاء:

وهو على غرار مجلس إدارة اللواء، أوكلت مهمة رئاسته لقائممقام القضاء، يتشكل من أعضاء دائمين هم كل من القاضي، ومدير المال، وكاتب التحريرات. أما الأعضاء المنتخبون فقد حدد قانون الولايات لعام ١٨٦٤م عددهم بثلاثة أعضاء واشترط لترشيحهم للعضوية أن يكونوا من تبعة الدولة العثمانية، ومن دافعي الضريبة للدولة، ولا تقل عن (١٥٠) قرشاً[1] في العام الواحد، ويفضل الشخص الذي يجيد

(١) القرش: عملة نقدية فضية أخذها العثمانيون عن الأوربيين، وقد ضربت لأول مرة في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م)، قد أخذ وزنها وعيارها يتناقص تدريجياً حتى وصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى أقل من نصف درهم، أما بالنسبة إلى معادلتها بالبارة، أو الأقجة فإن القرش كان يساوي (٤٠) بارة، أو (١٢٠) أقجة. ومن الجدير بالذكر أن القرش كان يضرب في بغداد منذ عام ١٨١٤م. ينظر: شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، ط١، (طرابلس: ٢٠٠٥)، ص ص ٢٩٣ - ٢٩٥، ٣٠٥؛ عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، شركة التجارة والطباعة، (بغداد: ١٩٥٨م)، ص ١٤٦ - ١٤٨.

القراءة والكتابة عن غيره، ولم يشترط أن يكون هؤلاء الأعضاء من مركز القضاء، بل يجوز ترشيح أيّ فرد جامع لهذه الشروط من أية منطقة من مناطق القضاء[١].

إنّ تحديد أعضاء المجلس المنتخبين بثلاثة أعضاء فقط لم يطبق في مجالس إدارة قضاء سامراء، إذ إن عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة القضاء كان يصل أحياناً إلى أربعة أعضاء كما في عام ١٨٩٢م[٢]، أو خمسة أعضاء كما في عام ١٩١١م[٣]. وكانت طريقة انتخاب الأعضاء المنتخبين في مجالس إدارة القضاء تشبه إلى حد كبير تلك الطريقة المتبعة في مجلس إدارة الولاية ومجلس إدارة اللواء، إذ كانت هناك لجنة تفريق[٤] في القضاء تقوم كل عامين بترشيح ثلاثة أمثال العدد المطلوب لعضوية المجلس، وتبعث أسماؤهم لمجلس الاختيارية في القرى، بعد اكتمال الخطوات التي اتبعت في انتخابات مجلس الولاية واللواء، ويقوم المتصرف باختيار المطلوبين لعضوية مجلس إدارة القضاء، ويسلّم كل عضو أمر تعيينه من قبل قائممقام القضاء[٥]. وكان مجلس إدارة قضاء سامراء في عام ١٩٠٧م يتألف وفق الجدول الآتي[٦]:

(١) الدستور، مج١، ص ٣٩٣.

(٢) بغداد سالنامة سي، سنة هجرية ١٣١٠، ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر، ص ١٦٥.

(٣) بغداد ولايت جليلة سالنامة در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بغداد شابندر مطبعة، سندة طبع اولنمشدر، ص ١٠٨.

(٤) تتألف من الأعضاء الدائمين (الطبيعيين) في مجالس إدارة القضاء والوحدات الإدارية التابعة له، يرأسها رئيس الوحدة الإدارية. ينظر: جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٢١٤.

(٥) الدستور، مج١، ص ٣٩٢ - ٣٩٤.

(٦) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤.

جدول رقم (٢)

مجلس إدارة قضاء سامراء في عام ١٩٠٧م

الأعضاء الدائمين	الأعضاء المنتخبين
القائممقام	السيد جاسم أفندي
القاضي	خلف أفندي
مدير المال	غنام أفندي
كاتب التحريرات	–

رابعاً: دائرة البلدية ومجلسها في القضاء.

يتشكل مجلس البلدية من عدد من الأعضاء المنتخبين يتراوح عددهم ما بين ستة إلى اثني عشر عضواً، ويتم تعين أحد هؤلاء الأعضاء من قبل السلطات العثمانية كرئيس للبلدية وللمجلس البلدي لمدة أربعة أعوام، أما الأعضاء الآخرون فمدة عضويتهم أيضاً أربعة أعوام. وكانت تجرى انتخابات كل عامين بين شهري كانون الأول وشباط لتغيير نصف أعضاء المجلس بآخرين جدد بعد تصديق والي بغداد على انتخابهم[١].

وكان يشترط على العضو الذي يرشح نفسه لعضوية المجلس البلدي أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً، وأن يكون من ذوي الأملاك ومن تبعية الدولة العثمانية ويتكلم اللغة العثمانية[٢]. كما أن السلطات العثمانية وضعت شروطاً للناخب الذي يدلي بصوته لانتخاب عضو المجلس البلدي، كان من بينها أن يكون عمره خمسة وعشرين عاماً، وأن يدفع ضريبة مقدارها (٥٠) قرشاً سنوياً، وأن يكون من تبعية

(١) الزوراء، العدد ٧٩١، ٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

(٢) المصدر نفسه.

الدولة العثمانية، وليس محكوماً عليه بقضية جنائية[١].

أما موظفو المجلس البلدي فيتم تعيينهم من قبل السلطات العثمانية، وهم أمين الصندوق والكاتب وغيرهم، ومن الجدير بالذكر أن عضو مجلس البلدية إذا تغيب عن جلسات المجلس أكثر من ثلاثة أيام دون عذر مشروع فإنه يعفى من منصبه[٢]، وكان المجلس يعقد اجتماعاً كل أسبوعين[٣].

ومن المهام التي كان على دائرة البلدية تنفيذها هي مراقبة إنشاء الأبنية وتوسيع الطرق وتنظيمها وتسوية البلاطات وإنشاء قنوات الماء والمجاري وتعميرها، وقد منح قانون البلديات لعام ١٨٧٧م الحق لدائرة البلدية في رفع الدعاوى من أجل الحفاظ على مصلحة البلدية ومراقبة الفنادق والمقاهي وكل الأماكن التي يجتمع فيها الناس، ومنع الأهالي من السباحة في الأنهر، وتفتيش القوارب، وأصحاب الأوزان والمكاييل والقياس، ومراقبة أسعار الخبز، وعمال القصابة، وكذلك المحافظة على الصحة العامة[٤].

أما مصادر تمويل البلدية فكانت متعددة، منها جباية الأموال عن الحراسات الليلية، وجباية رسوم استخدام الموازين والجسور أو بيع المأكولات في الساحات العامة، وضرائب تستوفى من أصحاب الحمامات والمقاهي[٥]، كما أنها فرضت ضرائب أخرى على جميع البضائع القطنية والصوفية التي تصنع أو تطرز محلياً، والأواني النحاسية والمعمولات القطنية والذهبية التي تباع في الأسواق، ورسوم البناء ورسوم

---

(١) الزوراء، العدد ٧٩٢، ٢٠ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الزوراء، العدد ٧٩١، ٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

(٥) الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ط١، (البصرة: ١٩٨٢)، ص ٨٠.

الذبح وبيع الحيوانات[١]. كما كانت مجالس البلدية تقوم بمصادرة الأملاك العائدة للأهالي في بعض الحالات الخاصة[٢]. وبتلك الموارد كانت دائرة البلدية تقوم بمشاريع عدة منها تسوية الطرق وبناء القناطر وغيرها من المشاريع البلدية. وينبغي الإشارة هنا إلى أن بلديات في ولاية بغداد كانت لها ميزانياتها الخاصة بها[٣].

أما أول مجلس بلدية يؤسس في مدينة سامراء فكان عام ١٨٧٥م وذلك لحاجة المدينة للخدمات الأساسية[٤]. وكان مجلس البلدية في قضاء سامراء في عام ١٩٠٧م يتألف وفق الجدول الآتي[٥]:

جدول رقم (٣)

مجلس البلدية في قضاء سامراء في عام ١٩٠٧م

الرئيس	الأعضاء	الكاتب	شاويش
حسن أفندي	عباس اللطيف	علي أفندي	مجيد أغا
	سالم الحسين		
	عباس المحمد		جاسم أغا
	صالح المحمد		
	سرحان أفندي		

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(2) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Oxford University Press, (London: 1968), P.397.

(٣) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٤) عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ - ١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية، مطبعة شريعت، ط١، (د. م: ١٤٢٧هـ)، ١٩٩.

(٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤.

خامساً: الدوائر الحكومية في القضاء.

١- دائرة المال في قضاء سامراء:

كانت دائرة المال في قضاء سامراء برئاسة مدير المال الذي كان عضواً دائماً في مجلس إدارة القضاء، وعضوية أمين الصندوق. ومهمتها تنظيم وتسوية مالية القضاء من إيرادات ونفقات. وكان أمين الصندوق في دائرة المال في قضاء سامراء عام ١٩٠٧م هو اليهودي حسقيل أفندي[١] الذي شغل وظيفته تلك من عام ١٩٠٦م وحتى عام ١٩١١م[٢]، وليس من الغريب عمل اليهود في الدوائر المالية في ولاية بغداد، لا سيما وأنهم عرفوا بالكفاءة والخبرة في المجال الاقتصادي.

٢- إدارة الدفتر الخاقاني أو الطابو (التسجيل العقاري):

تأسست في قضاء سامراء أواخر عام ١٨٨٥ بعد إلغاء دائرة الأراضي[٣] التي حولت مهامها إلى هذه الدائرة، وكانت سندات الطابو الخاصة بالأراضي الزراعية في ولاية بغداد قبل عام ١٨٦٩م تصدر من قبل إدارة الدفتر الخاقاني في إسطنبول، أما معاملات تسجيل العقارات الأخرى فكانت تجري في المحاكم الشرعية للولاية، وعند تولي مدحت باشا[٤] ولاية بغداد عام ١٨٦٩م قام بافتتاح مديرية للدفتر الخاقاني

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

(٢) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، يكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤، رومية ١٣٢١- ١٣٢٢، مطبعة ولايته طبع اولنمشدر، ص ١٥٩؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥؛ سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٩هـ، ص ١٠٩.

(٣) سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، دفعة ٧، ص ١٠٣.

(٤) مدحت باشا: وُلد في إسطنبول في عام ١٨٢٢م ودرس فيها، عمل في بعض الدوائر العثمانية، ثم صار رئيساً لقلم الصدارة، ثم رئيساً لقلم المضابط، وفي عام ١٨٦٠م نال رتبة الوزارة، ثم والياً على نيش، وترأس مجلس شورى الدولة، وصار والياً على الطونة في عام ١٨٦٤م ثم والياً على ولاية بغداد للمدة (١٨٦٩ - ١٨٧٢م). شغل منصب الصدارة العظمى مرتين، ثم وزيراً للعدلية، له دور كبير في إعداد الدستور (القانون الأساسي) لعام ١٨٧٦م، عُين والياً في سورية للمدة (١٨٧٩ - ١٨٨٠م)، ثم والياً على آيدين عام ١٨٨٠م حتى أثيرت مسألة موت السلطان العثماني عبد العزيز ←

في مركز ولاية بغداد[١]. أما دائرة الدفتر الخاقاني في قضاء سامراء فتم افتتاحها أواخر عام ١٨٨٥م، وكان ملاكها الوظيفي يضمّ موظفاً واحداً فقط هو الكاتب، وكان في عام ١٩٠٧م هو حسين أفندي[٢].

٣- دائرة الديون العمومية:

تأسست عام ١٨٨١م نتيجة الديون المتراكمة على الدولة العثمانية، بسبب الحروب التي خاضتها ولاسيما حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)[٣] مع روسيا القيصرية، فضلاً عن بذخ السلاطين العثمانيين ولاسيما السلطان عبد العزيز الذي تم في عهده سحب مجموعة من القروض من الدول الأوربية[٤]. ومن أجل ضمان الدول الدائنة لحقوقها أجرت تلك الدول مفاوضات مع الدولة العثمانية وصدر على إثرها مرسوم عرف بـ(مرسوم محرم) في ٢٨ محرم ١٢٩٩هـ - ٢٠ كانون الأول ١٨٨١م، وبموجب ذلك المرسوم تأسس مجلس لإدارة الدين العثماني العام، وكان يشرف عليه ممثلون من

← (١٨٦١ - ١٨٧٦م) التي اتهم بها مدحت باشا، فحكم عليه بالنفي إلى قلعة الطائف حتى مات في سجنه في أيار ١٨٨٤م. ينظر: علي حيدر مدحت، مدحت باشا حيات سياسية سي خدماتي منفا حياتي، برنجي كتاب، هلال مطبة سي، (إستانبول:١٣٢٥).

(١) خليل إبراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٠)، ص ٦١.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

(٣) حرب القرم: حرب قامت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية على إثر مطالبة روسيا الدولة العثمانية الإشراف على الأماكن المقدسة في فلسطين، وبتأثير من بريطانيا رفضت الدولة العثمانية طلب روسيا، مما جعل الأخيرة ترد على ذلك باحتلال شبه جزيرة القرم، وبعد مفاوضات فاشلة أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا. وفي عام ١٨٥٤م دخلت بريطانيا وفرنسا الحرب بعد إرسال أساطيل بحرية إلى البحر الأسود، وفي عام ١٨٥٥م دخلت سيردينا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية، وبعد معارك ضارية بين الفريقين، وبتدخل من بريطانيا تم عقد اتفاقية في عام ١٨٥٦م أنهت الحرب بين الطرفين. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد ذكر الحمداني، موقف بريطانيا من حرب القرم ١٨٥٣ - ١٨٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١.

(٤) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

الدول الأوربية الدائنة للدولة العثمانية. أما أهم واجبات دائرة الديون العمومية فهي جمع وجباية رسوم معينة لدفع أقساط فوائد الديون العثمانية إلى حملة أسهم وسندات تلك الديون من الأوربيين[١].

وكانت رسوم بيع صيد الأسماك، واستخراج وبيع الملح، وعوائد بيع طوابع البريد، وقسمٌ من واردات الكمارك ورسوم الحرير من بين الرسوم التي تستوفيها تلك الدائرة[٢]. وقد تأخر تأسيس فرع لدائرة الديون العمومية في قضاء سامراء حتى عام ١٨٩٦م، وكان الملاك الوظيفي لدائرة الديون العمومية في قضاء سامراء يتألف من موظف واحد فقط، وقد شغل تلك الوظيفة في القضاء في عام ١٩٠٧م الموظف عمر فوزي أفندي[٣].

٤- دائرة الريجي (التبغ):

وهي تمثيل لإدارة الشركة الفرنسية - النمساوية المساهمة التي حصلت من الدولة العثمانية في عام ١٨٨٤م على احتكار شراء ومعالجة وبيع التبغ المنتج في أراضيها واستيفاء ضرائب إنتاجه والمتاجرة فيه[٤]. وقد فرضت الدولة العثمانية على هذه الشركة شرطاً، وهو أن تخصص للخزينة العثمانية جزءاً معيناً من الربح الصافي، وفعلياً فقد بدأت الشركة عملها في عام ١٨٨٤م[٥].

---

(١) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، نقله إلى العربية مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، (بيروت: ١٩٧٣)، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) علي رشاد، عصر حاضر تاريخي ١٧٨٩ دن زمانزه قدر، قناعت مطبعه سي، (در سعادت: ١٣٣٠)، ص ٧٢٠.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

(٤) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٣٢٩ - ٣٣٠.

(٥) الكسندر اداموف، المصدر السابق، ص ١١٦.

عرفت الشركة باسم (ريجي)، وهو اختصار لاسمها وهو (Regie Cointeressee des Tabacs Ottomans)[١]، وقد فرضت شركة الريجي على بائعي التبغ أو حاميله أخذ تذكرة منها مقابل استيفاء رسوم معينة على هذه التذكرة، وكانت هذه الرسوم تختلف باختلاف موقع محل بيع التبغ في المدينة أو القصبة أو القرية، وكان على كل شخص يترك بيع التبغ أن يبلغ إدارة الشركة بذلك قبل خمسة عشر يوماً[٢]. كما فرضت الشركة رسوماً على التبغ المستورد، فكان جزء من هذه الرسوم للدولة والجزء الآخر للشركة[٣].

أما في ولايات العراق الثلاث بغداد والبصرة والموصل، فقد حددت طبيعة عمل إدارة الريجي بجمع الضرائب التي كانت في السابق تذهب إلى خزينة الحكومة، ومنها ضريبة (المرورية) ومقدارها (٥) قروش على الحقة[٤] من التبغ، وضريبة الاستيراد التي كانت تفرض على أنواع التبغ، وضريبة الرسوم المفروضة على رخص المتاجرة بالتبغ ومقدارها (٣٠٪) من قيمة الإيجار السنوي للحانوت التي تجري فيه تلك المتاجرة[٥]. وكان على كل شخص يرغب بالعمل في زراعة التبغ أخذ الموافقة من إدارة الشركة، بعد أن تحدد الكمية المنتجة من التبغ وفق العرض والطلب في السوق[٦].

---

(١) غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ - ١٣٣٣ هـ/ ١٨٣٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٦٩.

(٢) كاظم بك، تلخيص الحقوق الموضوعة، تعريب: كمال قزح، المطبعة الأدبية، ط٢، (بيروت:١٩٠٠)، ص ١١١ - ١١٢.

(٣) كان مبلغ الرسوم ثلاثة قروش ذهبية للكيلوغرام الواحد، اثنان منها للدولة العثمانية وقرش ذهبي واحد لشركة الريجي. للمزيد من التفصيل ينظر: ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، ص١٠٥٤.

(٤) الحقة أو الأقة: وحدة لقياس الوزن تعادل أقتين ونصف إسطنبوليتين، أي ما يعادل (٣،٢) كغم. ينظر: شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت: ١٩٩٠م)، ص ٦٨٨.

(٥) الكسندر أداموف، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٧.

وفي عام ١٨٨٦م افتتحت الشركة فروعاً لها في العراق في كل من ولاية بغداد وولايتي الموصل والبصرة[١]، وكان لإدارة الريجي فرع في قضاء سامراء، ضم ملاكه الإداري موظفاً واحداً فقط، كان في عام ١٩٠٧م محمد آغا[٢].

سادساً: قوات الأمن في القضاء.

١ - دائرة الضبطية (الجندرمة):

كانت الحاميات العسكرية التي هي عبارة عن قوات الولاة العثمانيين الخاصة من (المرتزقة) مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام في الولايات العثمانية[٣]، وبسبب فشل هذه القوات في مهامها، بل إنها كانت مصدراً للقلاقل والفوضى في الولايات، أقدمت الحكومة العثمانية بإلغائها وإحلال قوات (الدرك) محلها، وبموجب قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤م تشكلت القوة الضابطة (الضبطية)[٤]. وفي ولاية بغداد قام الوالي مدحت باشا بإلغاء القوات الأمنية غير النظامية والمسماة بالباشبوزق (الهايتة) وأحل محلهم الضبطية أو الجندرمة[٥].

وقد أشارت سالنامة ولاية بغداد لعام ١٩٠٧م إلى وجود قوة من الضبطية في القضاء كانت تتشكل من فوجين: الأول فوج الخيالة بقيادة النقيب سليمان آغا، والملازم الأول مجيد أفندي، والثاني فوج المشاة بقيادة الملازم أول محمود آغا[٦].

---

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٢) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

(٣) هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، ط١، (د.م: ١٩٨٨)، ص٨١.

(٤) الدستور، مج١، ص ٣٨٤.

(٥) مجموعة باحثين، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، ط١، (بغداد:١٩٨٦)، ص١٤٤.

(٦) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

أما المهام التي أنيطت بقوات الضبطية في قضاء سامراء، فهي حفظ الأمن في القضاء، كما تولت أحياناً مهمة إطفاء الحرائق التي كانت تندلع في الدوائر الحكومية أو بيوت الأهالي، وكانت بمثابة قوة ساندة لقوات الجيش في عملية القضاء على القلاقل والمشاكل التي تثيرها بعض العشائر داخل القضاء، كما إنها كانت تقوم بأعمال الحراسة في الحالات الضرورية لحماية مصالح الدولة العثمانية وإداراتها في المناطق المختلفة[١]، وقد أسندت لتلك القوة أيضاً مهمة جمع أو تحصيل الضرائب[٢].

وكانت الأسلحة المستخدمة من قبل قوات الضبطية هي البنادق من نوع المارتيني[٣]، وكان أفراد قوة الضبطية يتقاضون مرتباتهم حسب الرتب العسكرية، فكان النقيب يتقاضى راتباً قدره (٤٧٠) قرشاً، والملازم الخيال (٢٨٠) قرشاً، والملازم المشاة (٢٣٧) قرشاً، في حين كان راتب جندي الخيالة من قوات الضبطية (١٨٠) قرشاً، أما جندي المشاة فكان راتبه (٨٠) قرشاً[٤].

ومن الجدير بالذكر أن أفراد قوات الضبطية لم يكونوا يتقاضون رواتبهم بصورة منتظمة. مما دفعهم إلى أخذ الرشوة وأن يكونوا أداة طيعة بيد كبار موظفي الدولة والشخصيات المتنفذة في المدينة، وقد وصف لونكريك تلك القوة قائلاً: "ولما كانت أجور أولئك الضابطية تافهة، وكانوا بدورهم شديدي الجشع، ونصف مزودين بالسلاح، وغير مهندمين في الملبس، ويستخدمون لكل غرض من أغراض الحماية، ونقل البريد، بل وحتى الخدمات الأهلية "[٥].

---

(١) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(٢) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية، جعفر الخياط، ط٤، (بغداد: ١٩٦٨)، ص ٣٧٦.

(٣) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤٥ - ١٠٤٦.

(٥) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨)، ص ٦٩.

٢- دائرة البوليس (الشرطة):

كان السبب الرئيس وراء قرار الدولة العثمانية تشكيل جهاز الشرطة هو الحاجة إلى تشكيل جهاز أمني جديد يكون بعيداً عن الفساد والرشوة، وأكثر فعالية من قوات الضبطية التي دبّ الفساد بين صفوف منتسيبها إلى درجة لم يكن بمقدور الدولة إصلاحه[١]، وفي بداية تأسيسها لم تصل سلطة جهاز الشرطة إلى المناطق البعيدة في القرى والأرياف[٢].

وقد حددت السلطات العثمانية شروط عدة للشخص الذي يريد الخدمة أو العمل بقوات الشرطة، منها تمتعه بالعفة والغيرة والطاعة والاستقامة، وأن يكون من التبعية العثمانية، وسالماً من الأمراض، وغير محكوم عليه بالسجن لأكثر من ثلاثة أشهر، وكانت مدة الخدمة في جهاز الشرطة عامين كاملين، ويحق للمنتسب البقاء في الخدمة بعد انتهاء مدة العامين أو الخروج منه[٣].

أما المهام الملقاة على جهاز الشرطة فهي الحفاظ على أمن ونظام المدينة ومراقبة الأعمال المخلّة بالآداب العامة، والمشاركة في إطفاء الحرائق، وإجراء التحقيقات في الجرائم وإيداعها في المحاكم[٤]، ومراقبة الاجتماعات العامة، ومنع محو الإعلانات التي تصدرها الحكومة العثمانية، ومنع حمل السلاح في مناطق الدولة المختلفة باستثناء الأشخاص الذين لديهم رخصة لحملها[٥].

---

(١) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون، ص ٣٧٦.

(٢) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٧.

(٣) كاظم بك، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٤) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢- ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ٨.

(٥) كاظم بك، المصدر السابق، ص ١٣٤.

وكانت دائرة شرطة قضاء سامراء في عام ١٩٠٧م تضم شرطياً واحداً هو محمد توفيق أفندي[١]. أما بالنسبة لرواتب منتسبي الشرطة مطلع القرن العشرين للميلاد فكانت (١٠٠٠) قرش للمفوض من الدرجة الأولى، و(٥٠٠) قرش للمفوض من الدرجة الثانية، و(٣٠٠) قرش للمفوض من الدرجة الثالثة، و(٢٠٠) قرش للشرطي[٢]، وتلك الرواتب كانت قليلة في وقتها، فضلاً عن عدم تسليمها لهم بانتظام؛ مما أدى إلى تعاطي منتسبي الشرطة الرشوة وغض النظر في بعض الأحيان عن الجرائم والسرقات[٣].

سابعاً: محكمة بداءة قضاء سامراء.

كان النظام القضائي الإسلامي هو السائد في الدولة العثمانية منذ تأسيسها، فقد مارس القضاة أعمالهم استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية في المحاكم الشرعية بإشراف المشيخة الإسلامية في إسطنبول[٤]، وخلال عهد التنظيمات أو الإصلاحات شكلت الدولة العثمانية في عام ١٨٣٨م الأحكام العدلية الذي أوكلت إليه مناقشة اللوائح القانونية[٥].

وقد واصل السلاطين العثمانيون ما قام به السلطان محمود الثاني وساروا على خطاه في الإصلاحات، فأصدروا مجموعة من القوانين والمراسيم منها خط شريف كلخانة عام ١٨٣٩م، وخط همايون عام ١٨٥٦م، اللذان أصدرهما السلطان عبد المجيد عام ١٨٣٩م، وتم التأكيد فيهما على تحديث النظام القضائي المدني في الدولة

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.
(٢) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ص ١٠٤٨.
(٣) سليمان فيضي، في غمرة النضال، ط٢، (بيروت: ١٩٧٤)، ص ٩٥.
(٤) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٤ - ٣٢٥.
(٥) عبد الرحمن عبد الله محمد حسن الصراف، النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الأخير ١٢٤٩ - ١٣٣٧ هـ / ١٨٣٤ - ١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٤٤.

العثمانية وفقاً للمفاهيم الأوربية[١]، وعلى إثر ذلك أصدرت الدولة العثمانية في ١٠ حزيران ١٨٥٨م قانون الجزاء الهمايوني الذي مثل اللبنة الأولى للنظام القضائي المدني العثماني[٢]. وكانت محكمة بداءة قضاء سامراء هي المؤسسة القضائية الرسمية الوحيدة في القضاء، وكان ملاكها الوظيفي في عام ١٩٠٧م يتألف من رئيس للمحكمة وعضوين، ومعاون محقق، وكاتبين، ومباشر[٣].

(١) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط١٠، (بيروت: ٢٠٠٦)، ص ١٧٥.

(٢) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(٣) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤.



المحور الثالث

مهام القصاب الإدارية

في قضاء سامراء



المحور الثالث: مهام القصاب الإدارية في قضاء سامراء.

أولاً: قائممقام بالوكالة لقضاء سامراء عام ١٩٠٧م:

نقلت جريدة الزوراء في عددها الصادر في تشرين الأول ١٩٠٧م خبراً مفاده تعيين رئيس كتّاب دائرة المعارف في ولاية بغداد سلامي أفندي، مأموراً للتحقيق في بعض القضايا الواقعة في قضاء سامراء، وعلى إثر ذلك منح قائممقام قضاء سامراء توفيق أفندي إجازة[١]، وقد عُيّن السيد عبد العزيز أفندي قائممقاماً للقضاء بالوكالة[٢]. ويبدو أن السبب في تعيين عبد العزيز القصاب قائممقاماً لقضاء سامراء هو خبرته الإدارية بشؤون القضاء بوصفه كان مسؤولاً أو مختصاً بالمراسلات الواردة من موظفي القضاء[٣].

وإن ما ورد في ذكريات عبد العزيز القصاب بشأن تعيينه هو الآتي: "بعد مرور سنة ونصف تقريباً عليّ في هذه الوظيفة (قلم المكتوبي)[٤] فوجئت بطلب المكتوبجي[٥]،

---

(١) يبدو أن الهدف من الإجازة هو لغرض استكمال التحقيق.

(٢) الزوراء، العدد ٢١٥٠، ١٢ رمضان ١٣٢٥هـ.

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٤) قلم المكتوبي: وهو بمثابة ديوان الولاية، وظيفة من يعلمون فيه هي تحرير المراسلات الصادرة من الوالي ومن مجلس إدارة الولاية إلى بقية الدوائر والأجهزة الحكومية.

(٥) المكتوبجي: موظف كبير وعضو دائم في مجلس إدارة ولاية بغداد، وكان يعين من قبل الحكومة المركزية في إسطنبول وهو مسؤول عن المكاتبات الرسمية التي تجريها الولاية مع جميع الجهات من خلال دائرة قلم المكتوبجي، كما أنه مسؤول عن مهمة حفظ المراسلات الرسمية التي كانت تقوم بها دائرة أرشيف خاصة يطلق عليها غرفة الأوراق، فضلاً عن إشرافه على مطبعة ولاية بغداد، وإصدار تقارير الولاية التي عرفت بالسالنامات، وتدقيق ومراجعة المواد الرسمية التي تحرر في ←

فذهبت إليه فطلب مني الحضور إلى دار الوالي في الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم، وذلك بناء على طلب الوالي أبي بكر حازم بك، فاضطربت من هذه المفاجأة؛ لأنني لم أكن أعرف السبب في هذا الطلب! لعلي أخطأت في عملي؟ أو قصرت في واجبي؟ أو وصلته ضدي شكوى أو وشاية؟ وفي الوقت المعين ذهبت إلى دار الوالي بحضور المكتوبجي طاهر بك[١]، وبعد السلام عليهما أخذ الوالي يثني على سلوكي واجتهادي وحسن عملي؛ ولذلك فقد قرر تعييني إلى وكالة قائمقامية سامراء، فإن قائممقامها ذاهب إلى الحج، وسيكون ذهابه بلا رجعة. وأخذ يذم إدارته وسلوكه"[٢].

"وعندما فوجئت بهذا التوجيه تثاقلت وترددت وأجبته بأني لم أزل صغير السن ولم أنه مدة المعية[٣]، وهي ثلاث سنوات، واعتذرت بوجود أخي المرحوم عباس أفندي في سامراء مدرساً مقيماً في القضاء وأخشى أن يصيبني الفشل في هذه المهمة، وطلبت منه إعفائي منها فأصرّ على قبول رغبته، وقال بصدد وجود أخي هناك بأنه يعرفه جيداً، وهو متأكد من أنه سوف لا يتدخل بشغلي، فيجب أن لا أتردد في القبول، وأعدت الكرة في الاعتذار فتدخل بيننا المكتوبجي طاهر بك وقال لي بأن الوالي قد اعتمد عليك، وهو واثق بك فلا تتردد، فالواجب يقضي عليك إطاعة أمره. فاضطررت إلى القبول شاكراً حسن اعتماده، وأخذ الوالي بعد ذلك يلاطفني ويداعبني

← صحفية الزوراء الحكومية. ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧م، مكتبة مدبولي، ط١، (القاهرة: ١٩٩١م)، ص ١٩٤.

(١) هو محمد طاهر بك، وقد شغل وظيفته تلك بين عامي (١٩٠٦-١٩٠٨م)، ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٣) وظيفية المعية: هي مدة تدرج وظيفي وتدريب عملي يوضع فيها الموظف المبتدئ تحت إشراف كبار الكتاب لتعلم أصول الصياغة وفنون المراسلات، وتستمر مدتها ثلاث سنوات كفترة إعداد إجبارية تضمن صقل مهارات الموظف وانتقاله من صفة المتدرب إلى الموظف المتمكن المؤهل لتولي المناصب التنفيذية في الدولة.

بقوله: "عليك أن تجتهد بإطالة شعر ذقنك". ثم أخذ يرشدني، ويحثني على اتباع العدل في الرعية وأن أعامل الصغير كولدي وأخي والكبير كأبي وأن أكون عفاً نزيهاً، وعند انتهائه من النصح والإرشاد ودعته وانصرفت وأنا مرتبك من هذه المهمة؛ لحداثة سني وأهمية الواجب الملقى على عاتقي. وفي اليوم الثاني ذهبت لحلاقي في سوق السراي، وهو الحاج صالح وأخبرته بالأمر وقال: أجلس أعمل لك لحية خلال أسبوع. وأخذ يحرك الموسى على وجهي، وهكذا بعد مدة وجيزة ظهر الشعر بوجهي وأخذت أهيئ نفسي للسفر إلى سامراء، فسافرت إليها بالعربة التي تسحبها الخيول، فوصلت إليها بعد سفر شاق طال من الفجر حتى المساء"[1].

إن النص أعلاه هو حوار بين والي بغداد وموظف صغير، وقد تضمن كثيراً من المواقف التي عكست الجوانب الإدارية، والنفسية، والاجتماعية، وعلى النحو الآتي:

١- يبدأ النص بحالة من التوتر أو الدهشة؛ فاستدعاء موظف صغير في قلم المكتوبي إلى دار الوالي ليلاً لم يكن أمراً عادياً، مما يعكس مركزية السلطة في العهد العثماني، كما أظهر لنا قلق الموظف المخلص الذي فسر الاستدعاء فوراً بالتقصير أو الوشاية، مما يدل على بيئة عمل كانت تقوم على الرقابة الصارمة.

٢- كشف اللقاء مع الوالي أبي بكر حازم بك عن معايير التعيين آنذاك، وهي السلوك والاجتهاد وحسن العمل، واللافت هنا هو سياسة استبدال الموظفين؛ فالوالي لم يكتفِ بتعيين الكاتب، بل برر ذلك بذم إدارة القائممقام السابق، مما يشير إلى رغبة السلطة في تعيين قائممقام جديد لمواجهة الفشل الإداري في الأقضية التابعة للولاية، ومنها قضاء سامراء.

٣- إن اعتذار عبد العزيز القصاب بقبول الوظيفة في سامراء، بوجود أخيه عباس أفندي الذي كان يعمل مدرساً مقيماً في سامراء، يعكس وعياً بـتضارب

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٩-٦٠.

المصالح، إذ كان عبد العزيز يخشى أن يؤثر الرابط الأُسري على حياد الوظيفة، أو أن يُفسر نجاحه أو فشله بسبب نفوذ أخيه، وهو موقف أخلاقي رفيع يتجاوز مجرد الرغبة في الحصول على منصب رفيع.

٤- إن معلومة إطالة اللحية تعد من أمتع المعلومات الواردة في النص، إذ لم يكن المنصب يحتاج إلى قرار تعيين فحسب، بل إلى هيبة المنظر؛ لذا نجد أن الوالي أدرك أن حداثة سن القائممقام قد تجعل الأهالي يستهينون به؛ لذا نصحه بإطالة لحيته، كما أن تدخل الحلاق الحاج صالح الذي وعده بعمل لحية خلال أسبوع يوضح كيف كان المجتمع العراقي يربط بين الوقار والمظهر الخارجي.

٥- عدت وصايا النصح والإرشاد التي قدمها الوالي للقائممقام كمنهج أو أسلوب للإدارة الجيدة، فتقسيم الأهالي إلى (أب، وأخ، وولد) يدلل على أن المسؤول الإداري يجب أن يكون جزءاً من المجتمع، وألا يعتمد على القانون في التعامل فقط، بل عليه بناء علاقة إنسانية تقوم على العدل والنزاهة والعفة، وهي وصايا تهدف إلى كسب الأهالي.

ثانياً: وصوله لسامراء ووصف السراي الحكومي.

قال القائممقام عبد العزيز القصاب:"وفي صباح يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٠٧م ذهبت إلى سراي الحكومة ووجدت غرفة القائممقام خالية من الأثاث، وفيها دكة عليها مقعد صغير ملطخ بالحبر، ففرشت عليه منديلي وجلست، وتوافد الموظفون للترحيب بي، وبعد برهة تجولت في غرف السراي الأخرى وإذا بها قديمة وقذرة جميعها"[١].

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٠.

ومن خلال ذلك النص يمكن استنتاج النقاط الآتية:

١- وجود دكة ومقعد ملطخ بالحبر في مكتب أعلى سلطة إدارية في القضاء يعكس مدى الإهمال والفقر الذي كانت تعاني منه المؤسسات الحكومية آنذاك، كما أن وصف الغرف بأنها جميعها قديمة وقذرة، يعكس حال البلدات والمدن البعيدة عن مركز الولاية، إذ كانت تعاني من عدم التطور الخدمي والعمراني.

٢- تصرف القائممقام بفرش منديله ليتمكن من الجلوس يظهر روح المبادرة الشخصية في مواجهة غياب أبسط المقومات؛ وهو أسلوب ميز الإداريين المصلحين في ذلك العهد.

٣- إن قيام القائممقام بجولة تفتيشية في السراي الحكومي فور وصوله لم يكن مجرد حب استطلاع، بل كان اجراءً إدارياً الهدف منه إرسال رسالة للموظفين بأن القائممقام الجديد ليس رجل مكتب، بل هو رجل ميدان يراقب التفاصيل بنفسه، لغرض تنبيه الموظفين المهملين وتحفيز النشطين منهم.

ثالثاً: استحداثه لدائرة البرق والبريد في عام ١٩٠٨م.

صدر نظام التلغراف (البرق) في الدولة العثمانية في تشرين الأول عام ١٨٥٩م، والذي منح حق استخدام البرق للدوائر الحكومية العثمانية والسفارات الأجنبية والتجار حصراً، على أن تكون الاتصالات سرية[١]. أما في ولايات العراق العثمانية فقد أنشئ أول خط للبرق في العراق من قبل البريطانيين باتفاق مع الدولة العثمانية قادماً من الهند عن طريق البصرة، وجرى أول اتصال برقي بين ولاية بغداد وبين إسطنبول في ٢٧ حزيران ١٨٦١[٢].

---

(١) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤- ١٩١٤، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٦٩)، ص ٢٨٦.

(٢) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٣٩٤.

وفي عام ١٨٦٣م وقعت الحكومتان العثمانية البريطانية اتفاقاً تعهدت بموجبه الأخيرة بمد خطين للبرق فوق الأراضي العراقية وعلى نفقتها الخاصة. وقد افتتح الخط الأول في عام ١٨٦٤م[١] وكان يربط بين بغداد وخانقين ومنها إلى كرمنشاه وطهران ثم إلى ميناء بوشهر على الخليج العربي، ليرتبط بعدها بخطوط الاتصال البرقي مع الهند[٢]. أما الخط الثاني فامتد بين البصرة والفاو ثم فيما بعد إلى القرنة، ليتفرع منها إلى فرعين يمتد الأول من القرنة إلى بغداد ليرتبط بخط البرق عبر كركوك وأربيل ونصيبين وماردين وديار بكر ثم إلى إسطنبول[٣]. امتد الخط الآخر من القرنة إلى بغداد عبر مدن الفرات، ماراً بسوق الشيوخ والسماوة والديوانية والحلة، ومنها إلى بغداد، وقد تم إكمال هذا الخط في كانون الثاني ١٨٦٥م[٤].

وبعد تولي مدحت باشا لولاية بغداد عمل جاهداً على تطوير تلك الخدمة، وجعل بغداد مقراً للخدمة البرقية التي تربطها بالعاصمة العثمانية إسطنبول من جهة والمدن العراقية من جهة أخرى، كما استمرت عملية مد الأسلاك البرقية بين بغداد وباقي المدن والقصبات العراقية[٥].

أما بالنسبة للخدمات البريدية في العراق فقد أسست من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية، التي فضلت استخدام الأراضي العراقية لنقل البريد من الهند إلى

(١) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ - ١٩١٤، مطبعة الإرشاد، (بغداد: ١٩٨٠)، ص ٣٦.

(٢) إبراهيم خليل العلاف، الخدمات البرقية والبريدية في العراق أبان العهد العثماني، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية العدد (٢١)، أيلول، ٢٠٠٠، ص ١٦٧.

(3) Great Britain, Admiralty intelligence Department A handbook of Mesopotamia Vol. 1, November 1919, p 63.

(4) Soli Shahvar, Tribes and Telegraphs in Lower Iraq: The Muntafiq and the Baghdad-Basrah Telegraph Line of 1863-65, Middle Eastern Studies, Vol. 39, No.1, Jan. 2003, p, 99 - 102.

(٥) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٣٩٣.

لندن وإسطنبول، وقامت بفتح مكاتب بريدية في بغداد والبصرة في عام ١٨٦٨م[١]، ولم تكن تابعة إلى الحكومة العثمانية، بل تتبع الحكومة الهندية البريطانية، وكان لها موزعون صناديق عدة تم نصبها في الشوارع فضلاً عن الزوارق بريدية، وشملت ببريدها المدن الواقعة على نهري دجلة والفرات[٢].

وقد أبدت الدولة العثمانية اهتمامها بالخدمات البريدية بعد أن أصدرت قانوناً للبريد في عام ١٨٦٩م وقانوناً آخر في عام ١٨٧١م، والذي تم بموجبه تأسيس دوائر للبريد في الولايات العثمانية ومنها ولاية بغداد[٣]. وفي عام ١٨٧٨م وقعت الدولة العثمانية على اتفاقية البريد العالمية بعد الاجتماع الذي عُقد في باريس[٤]. أما في ولاية بغداد فقد أسست الحكومة العثمانية الخدمات البريدية في عام ١٨٧٣م، وكان ينقل البريد من مركز ولاية بغداد إلى مركز ولاية سورية، والذي كان يسمى ببريد الهجانة[٥]، ثم تأسست بعد ذلك طرق عدة يتم من خلالها توزيع البريد من ولاية بغداد إلى كافة الولايات العثمانية والمدن الإيرانية، فقد كان ينطلق من ولاية بغداد البريد إلى حلب والمدن الإيرانية (كرمانشاه) وإلى ولاية ديار بكر، ماراً بالمدن والقصبات في ولايات العراق، فضلاً عن ذلك فقد كان هناك بريد داخلي، يربط مدينة بغداد مع المدن الأخرى لولاية بغداد[٦].

---

(١) علي حمزة سلمان، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٩ – ١٨.

(٢) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ - ١٢٨٩هـ) - (١٨٦٩ - ١٨٧٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م، ص ٧٣.

(٣) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٣٩٥.

(٤) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٨، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥)، ص ٢٨.

(٥) الزوراء، العدد ١٠٠٨، ١٣ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ.

(٦) الزوراء، العدد ١٠٢٣، ٢٣ رمضان ١٢٩٩هـ.

وكانت إدارة البرق والبريد في الدولة العثمانية إدارة موحدة تسمى (بوسته وتلغراف إداره سي). وقد تأخر افتتاح دائرة البرق في قضاء سامراء حتى عام ١٩٠٨م، وفي هذا الصدد أشار قائممقام قضاء سامراء عبد العزيز القصاب قائلاً: " لعدم وجود دائرة برق وبريد في سامراء كنا نرسل المكاتيب والبرقيات الرسمية إلى قضاء الكاظمية، ومن هناك ترسل إلى بغداد، وقد حاولت تأسيس دائرة في سامراء، فنفذت الولاية طلبي في الحال، وأرسلت فهمي أفندي مفتش البرق والبريد، فشرع بتمديد الخط وتأسيس الدائرة وتعيين المأمور عزيز أفندي الذي باشر بهذه المهمة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٣٢٤[١] رومية[٢] الموافق سنة ١٩٠٨ ميلادية"[٣].

رابعاً: نقله من قضاء سامراء إلى قضاء السماوة.

يُوثق كتاب من ذكرياتي صدور الإرادة[٤] السنية في عام ١٩٠٩م بتعيين عبد العزيز القصاب قائممقاماً أصيلاً لقضاء السماوة، وذلك بعد أن استعلمت وزارة

---

(١) ٢٩ تشرين الثاني ١٣٢٤ر.م يوافق ١٢ كانون الأول ١٩٠٨م.

(٢) السنة الرومية أو المالية: اسم للتاريخ المستخدم عند العثمانيين منذ عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م، ويذكر في الوثائق الرسمية بالسنة المالية، ونظراً لتقيده بالشهور الشمسية واعتبار بداية السنة فيه (شهر مارس / آذار)، فيطلق عليه أيضاً التاريخ الرومي. لمزيد من التفصيل ينظر: سامي ناظم حسين المنصوري، التقويم الشمسي العثماني (المالي الرومي) ١٨٤٠ - ١٩١٨م، دار الفرات للثقافة والإعلام، (بابل: ٢٠٢٠م).

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٤) الإرادة: وتعني الأمر السلطاني والمرسوم، وقد استخدم ذلك المصطلح منذ عام ١٨٣٢م، فقد كان يعرض موضوع ما على السلطان العثماني من خلال موجز عنه، فيسمى ذلك العرض الموجز بمذكرة العرض أو التلخيص، ولكاتبه الملخّص، فيقوم السلطان بقراءته وإبداء رأيه بالموضوع، وذلك التعليق من السلطان يسمى الخط الهمايوني، أما بعد عام ١٨٣٢م صار المستشار الخاص بالسلطان هو المخاطب بالمعروضات الموجهة للسلطان، فيقوم المستشار بقراءة الخطاب على السلطان وبعد الانتهاء منها يبدي السلطان رأيه في الموضوع شفاهة، فيدونه المستشار في أسفل الخطاب ذاته بشكل مائل. ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض: ٢٠٠٠)، ص ٢٧.

الداخلية في إسطنبول من ولاية بغداد عن كفاءته وسلوكه خلال مدة "المعية" ووكالته الناجحة في سامراء، ليغادر منصبه الأخير في ٢١ شباط من العام ذاته متوجهاً نحو مهامه الجديدة في قضاء السماوة في ظل تحولات إدارية شهدت تعاقب ولاة بارزين على إدارة ولاية بغداد كناظم باشا[١] ونجم الدين ملا[٢]، وعن ذلك الموضوع تحدث القصاب قائلاً:" وفي زمن الوالي ناظم باشا ورد سؤال من نظارة (وزارة) الداخلية عني وعن الوظيفة التي أشغلها وعن سلوكي، وذلك بمناسبة انقضاء المدة القانونية (للمعية)، وهي ثلاث سنوات، فأجابت الولاية على ذلك، وأوضحت لها خدمتي في سامراء مدة سنة ونصف وعن إدارتي وسلوكي في القضاء، وعلى إثر ذلك صدرت الإرادة السلطانية بتعييني قائممقاماً لقضاء السماوة أصالة، وتبلغت الأمر وتركت سامراء

---

(١) ناظم باشا: هو مصطفى ناظم باشا، تولى رئاسة الهيئة الإصلاحية في ولايات العراق الثلاث في تشرين الأول ١٩٠٧م، ونتيجة للصلاحيات الواسعة لرئيس الهيئة الإصلاحية، فقد وقع خلاف بينه وبين والي بغداد أبي بكر حازم بك بشأن حدود السلطة وصلاحيات كل منهما، وقد انتهى الخلاف في أيار ١٩٠٨م بنقل والي بغداد إلى ولاية سيواس، وتولي مصطفى ناظم باشا منصب والي بغداد وكالة ورئيس الهيئة الإصلاحية حتى نهاية عام ١٩٠٨م. لمزيد من التفصيل ينظر:
Gökhan Çetinsaya, Ottoman Administration of Iraq, 1890-1908, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business, First published, (London:2005), p 46-47.

(٢) نجم الدين الملا: إداري وقانوني عثماني، وُلد في إسطنبول في عام ١٨٧٩م وتخرج في مدرسة الملكية. بدأت شهرته كمدعٍ عام في قضايا سياسية كبرى قبل أن يتولى منصب وزير العدلية في عام ١٩٠٩، ثم عُيّن والياً على بغداد في ٢٢ آب ١٩١٠م ووصلها في ٢٩ تشرين الأول من العام نفسه، وخلال ولايته التي استمرت سبعة أشهر، ترك بصمة إدارية واضحة بتأسيسه بلدية الكرخ، لكنه عُزل من ولاية بغداد في ٢٨ أيار١٩١١م نتيجة التوترات العشائرية والسياسية. وقد استمر عمله الحكومي بعد ذلك ليشغل منصب رئيس مجلس الدولة ووالي طرابزون وقسطموني، وبعد تأسيس الجمهورية التركية صار عضواً في مجلس الأمة التركي الكبير لعدة دورات، وظل شخصية مؤثرة في السلكين القضائي والبرلماني حتى وفاته في إسطنبول عام ١٩٤٩م. لمزيد من التفصيل ينظر: باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

إلى بغداد وذلك في ٨ شباط سنة ١٣٢٤رومية[١] المصادف سنة١٩٠٩ميلادية[٢]. وكانت المدة التي قضيتها في سامراء سنة وخمسة شهور، وكنت أتقاضى راتباً قدره سبع مئة وخمسة وعشرون قرشاً عن وظيفة المعية ووكالة القائمقامية، بمعنى أن راتب وكالة القائمقامية كان مئتين وخمسة وعشرين قرشاً. وقد وردت هذه الإرادة في زمن ولاية الوالي المشهور نجم الدين ملا الذي تسلّم أشغال الولاية من الفريق محمد باشا الداغستاني[٣]"[٤].

(١) ٨ شباط ١٣٢٤ر.م يوافق ٢١ شباط ١٩٠٩م.

(٢) ذكرها القصاب بانها عام ١٩٠٨م، وهو غير دقيق، وربما كان خطأ مطبعياً.

(٣) محمد فاضل باشا الداغستاني: قائد عسكري عثماني برتبة فريق من أصول قوقازية، ولد في بغداد عام ١٨٥٣م ونشأ فيها ليصبح أحد أهم رموزها العسكرية. تولى منصب والي بغداد بالوكالة مرتين؛ الأولى في عام ١٩٠٨م عقب إعلان الدستور العثماني، والثانية في عام ١٩١٣م وهي المدة التي شهدت افتتاحه الرسمي لسدة الهندية في ١٢كانون الأول ١٩١٣م، وقد استمر في خدمته العسكرية حتى مقتله في الخطوط الأمامية ضد القوات البريطانية في معارك حصار الكوت في ٢٤ شباط ١٩١٦م، وقد نُقل جثمانه إلى بغداد وشُيع بموكب تاريخي مَهيب ودُفن في مقبرة الغزالي. بمزيد من التفصيل ينظر: باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٤) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٦٢.



المحور الرابـع

سياسة القصاب في التعامل

مع عشائر القضاء



المحور الرابع: سياسة القصاب في التعامل مع عشائر القضاء.

ذكر القصاب في كتابه عدداً من القضايا العشائرية خلال توليه قائممقامية قضاء سامراء، وهي على النحو الآتي:

أولاً: منع حدوث القتال بين عشيرتي آلبو عيسى وآلبو عباس.

قال القصاب في كتابه: "بلغني بصورة سرية أن أفراداً من عشيرة آلبو عيسى[1] اشتروا من أحد تجار الكويت خمسة وثلاثين بندقية يونانية من الطراز الحديث، الواحدة بثلاث ليرات ذهب؛ لقتال عشيرة آلبو عباس[2] انتقاماً لحادثة سابقة قديمة، فأطلعت الولاية على الأمر وطلبت منها أرسال ثلاثين جندياً خيالاً نظامياً لجمع هذه الأسلحة قبل وقوع الحادث المتوقع، فأسرعت الولاية فنفذت الطلب وأرسلت القوة المطلوبة، وقبل وصولها لسامراء جلبت رؤساء آلبو عيسى، وهم كريم وأولاد عمه، وأوقفتهم بسراي الحكومة لكي لا يقاوموا القوة القادمة. وبعد وصول القوة أرسلتها مع دليل أمين إلى العشيرة المذكورة وقد زودتهم بتعليمات خاصة، وعند وصول القوة إلى العشيرة في وقت الفجر أحاطت بها وطلبت تسليم السلاح، فسلّموا البنادق جميعها ورجعت القوة إلى سامراء موفقة، ثم عادت لبغداد مع الأسلحة المصادرة. وعندها أطلقت سراح الرؤساء المذكورين، واعترفوا عندئذ بأن نواياهم كانت سيئة،

(١) سميت بذلك الاسم نسبة إلى جدهم الأكبر عيسى، ومحل سكن تلك العشيرة هو أراضي مكيشيفة شمال مدينة سامراء على الضفة اليمنى من نهر دجلة. ينظر: يونس إبراهيم السامرائي، عشائر سامراء، مطبعة دار البصري، ط١، (بغداد:١٩٦١م)، ص ٥٧.

(٢) سميت بذلك الاسم نسبة إلى جدهم الأكبر عباس، ومحل سكنى العشيرة مدينة سامراء ومناطق أخرى. ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٩.

وشكروني على العمل الذي قمت به؛ لأني حقنت دماء العشيرة"[١].

يعد هذ النص دليلاً على نجاح إجراءات القائممقام في حل المشاكل العشائرية قبل أن تتحول إلى صراعات وهي تطبيق لسياسة الوقاية خير من العلاج التي اتبعتها الإدارة المحلية في سامراء للسيطرة على النزاعات العشائرية، ولعل أبرز الجوانب التي وردت في ذلك النص هي:

أ- أظهر النص امتلاك القائممقام لشبكة مخبرين فعالة، حيث وصلت له معلومة شراء السلاح بصورة سرية، مما سمح له بالتحرك قبل وقوع القتال. كما إن لجوء عشيرة آلبو عيسى لشراء بنادق يونانية من تاجر كويتي يشير إلى نشاط تجارة السلاح عبر المناطق والمدن العثمانية المختلفة في تلك المدة، فضلاً عن القدرة المالية للعشائر.

ب- اتبع القائممقام أسلوب تحييد شيوخ عشيرة آلبو عيسى لضمان نجاح المهمة، إذ قام بتوقيف رؤساء العشيرة (كريم وأولاد عمه) في سراي القائممقامية كإجراء احترازي، مما جعل أفراد العشيرة في الميدان بلا قيادة لاتخاذ قرار المواجهة عند وصول الجنود، كما إن وصول القوة العسكرية في وقت الفجر هو تكتيك عسكري لمنع التمرد أو إخفاء السلاح.

ج- نجح القائممقام في حقن الدماء؛ إذ انتهت الحادثة بمصادرة (٣٥) بندقية دون قتال، وهو ما عدّه القصاب نجاحاً إدارياً باهراً، كما إن رؤساء عشيرة آلبو عيسى شكروه لاحقاً؛ وهذا يعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين العشائر والحكومة، حيث تدرك العشيرة أحياناً أن إجراءات الحكومة حمتها من الدخول في ثارات دموية لا تنتهي مع عشيرة آلبو عباس.

---

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٤.

ثانياً: قضية فرقة البيجات في تكريت.

ذكر القصاب تلك القضية في كتابه وفق الآتي:"في ناحية تكريت فرقة تسمى البيجات[١]، تتكون من (١٢٠) شخصاً تقريباً، تمتهن تهريب الدخان والملح، وقد لاذ بها نفر من الهاربين من الجندية من الموصل والدليم ومن بعض الأشخاص الذين اتخذوا الشقاوة مهنة لهم. وفي سنة ١٣٢٣رومية[٢] اعتدى قسم من هؤلاء المفسدين على (١٢) عربة من عربات دائرة السنية أثناء ذهابها إلى الموصل، فسلبوها حيواناتها وكل ما فيها، وعلى أثر ذلك صدر الأمر بتعقب الأشقياء وتأديبهم واسترداد الأموال المنهوبة، فأحلت الأمر إلى قائد الجندرمة في القضاء واسمه عبد الرحمن أفندي، فجمع قوته البالغة (٣٠) جندياً خيالاً وتوجه إلى تكريت، وبعد وصوله ضغط على رؤساء البيجات وطلب منهم إرجاع المنهوبات وتسليم المجرمين، فاستسلم الرؤساء لرغبته ووعدوه بتنفيذ أمره حالاً، وعندما شاهد هذا سهولة تنفيذ أمره أخذ يطلب منهم جميع الأفراد الهاربين من الجيش، كما طلب منهم دراهم[٣] كثيرة مقابل أتعابه، فتصلب الرؤساء عند ذلك وطلبوا إعفاءهم من طلباته الأخيرة فلم يقتنع. وكان الواسطة بينه وبين رؤساء البيجات نقيب تكريت (السيد حمدي) يعقّد القضية ويسهّلها بين

---

(١) البيجات أو البيكات: قيل إن اسمها مشتق من كلمة (بيك) وهم خليط من عشائر متعددة، محل سكن تلك العشيرة على الضفة اليمنى من نهر دجلة جنوب مدينة تكريت. ينظر: دائرة الاستخبارات البريطانية، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، نقله إلى العربية عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، (بغداد:١٩٥٨م)، ص ٣٩.

(٢) سنة ١٣٢٣ر.م توافق ١٩٠٧-١٩٠٨م.

(٣) استخدم القصاب كلمة (الدراهم) في نصّه كتعبير مجازي يشير إلى النقود العثمانية المتداولة في تلك المدة، والمتمثلة بـ (الليرة) وأجزائها من (القروش)؛ وهو استخدام لغوي شائع يعكس استمرارية المصطلحات العربية القديمة كاسم جنس للدلالة على العملات الرسمية مهما اختلفت مسمياتها الوظيفية، مما يضفي صبغة واقعية على وصفه لعملية التلاعب المالي التي جرت بين ضابط القوة ومدير المال.

الطرفين وفق منفعته الخاصة"[١].

"وأخذ القائد هذا يتحصن في الدور وسط بلدة تكريت ويستعد لضرب رؤساء البيجات في دورهم. وأخيراً اشتبك الطرفان في قتال عنيف، قتل فيه اليوزباشي المذكور وقتل جنديان من قوته وجرح ولده الذي كان معه وثلاثة أنفار، وحالما وقعت المعركة انهزم النقيب حمدي وجاء إلى سامراء وزارني في دائرتي وقت الظهر. وسألته عن القوة هذه، فقال لي: "إن القائد اليوزباشي يريد أن يجمع من البيجات دراهم مقابل الفارين من الجندية، وسيصل لك الخبر بعد قليل"، وعندما سألته عن سبب مجيئه وكيف جاء، قال إنه تحرك من تكريت صباحاً وجاء قاصداً بغداد لأشغال له. فقلت له:" كيف تركت القائد وأنت تقول إنه في اختلاف مع البيجات"، فقال:" أردت أن أتدخل، ولكن القائد لم يصغ لكلامي". ثم ودعني وذهب في حالة ارتباك ظاهر، وقد زار شخصاً في سامراء ثم ركب إحدى العربات وسافر بها قبل موعد سفرها"[٢].

"وبعد قليل جاءني جندي من جنود الفصيل في تكريت وأخبرني بما حدث هناك. وفي الحال أمرت بالقبض على النقيب، حيث أيقنت بأنه كان وراء هذه الحادثة وسببها، ولكن للأسف كان قد تجاوز حدود القضاء ولم تلحق به القوة المرسلة للقبض عليه. وقد قمت بالتحقيق في الحادث وطلبت من الولاية القبض على النقيب، فأمرت الولاية بلزوم سفري إلى تكريت بعد أن ذهبت إليها قوة عسكرية تحت قيادة البكباشي[٣] نامق بك، وذلك على إثر تقلّد ناظم باشا الوزير رئيس الهيئة الإصلاحية

---

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣) البكباشي: هي رتبة عسكرية عثمانية تعني لغويًا (قائد الألف)، وهي تعادل رتبة المقدم في الجيوش الحديثة؛ حيث كان صاحبها يتولى قيادة "طابور" من الجنود (كتيبة حاليًا)، وقد استمر استخدام هذا المصطلح في الجيوش العربية التي تأثرت بالنظام العثماني، كجيش مصر والسودان، حتى تم تعريب الرتب العسكرية في منتصف القرن العشرين واستبدالها بالمسميات المعاصرة. لمزيد من التفصيل ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ←

ولاية بغداد، بعد استقالة الوالي أبي بكر حازم بك"[١].

"وتنفيذاً لأمر الولاية ذهبت إلى تكريت وعند وصولي لاحظت أن القوة العسكرية ضايقت البيجات جميعاً وطردتهم من البلد، وأخذت تتعقبهم في الجزيرة خارج تكريت. وبدأت التحقيق فظهر بالنتيجة أن الأمر بولغ فيه من قبل جنود الجندرمة، وقد راجعني بعض رؤساء تكريت الحياديين وشرحوا لي القضية على حقيقتها والواقع، وطلبوا مني أن لا أتوسع في هذا الموضوع، وأن رؤساء البيجات سيساعدونني. ومن جهة أخرى تلقيت أمراً سرياً من الوالي يطلب مني فيه أنهاء القضية بسرعة، وذلك لمناسبة إعلان الدستور العثماني، فالأصلح إنهاء القضية بالتي هي أحسن. وهكذا فعلت بعد أن تعهد لي الرؤساء بإرجاع المنهوبات وتسليم المعتدين"[٢].

"في هذه الآونة رجع النقيب السيد حمدي إلى تكريت مستفيداً من إعلان الدستور العثماني ومن دون أمر من الولاية. أما رؤساء البيجات فقد باشروا منذ اليوم الثاني من تعهدهم بإرجاع المنهوبات، ووعدوا بالقبض على الهاربين وتسليمهم بعد ثلاثة أيام. ثم جاءني النقيب حمدي وقال لي: إن اتفاقك مع رؤساء البيجات سوف لا يثمر؛ لأنك لم تقبل منهم دراهم، ولذلك لن يطمئنوا لوعدك لهم. فقلت له: إن وعدي لهم مستند على أمر الولاية التي طلبت حسم القضية. فأجابني قائلاً بأني إذا حلفت أمامه بالقرآن صدّق وأخبرهم بذلك، فتناولت المصحف وأقسمت، وقد كان ذلك بحضور قائد المفرزة الحاج نامق بك، ومع ذلك بلغت الوقاحة بالنقيب إلى أن يقول بأنه غير مطمئن لوعدي"[٣].

← مؤسسة الرسالة، ط١، (بيروت:١٩٩٦م)، ص ٨٣-٨٤.

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٨.

"ثارت ثائرتي وأمرت الحاج نامق أن يلقي النقيب من فوق (الطار المرتفع) إلى النهر، فقال النقيب: كيف يكون ذلك وقد أعلن الدستور. فكررت أمري للحاج نامق، فأخذ النقيب بين ذراعيه وأسرع إلى حافة الطار ليلقيه في النهر والمذكور يصرخ ويستنجد بمضيفنا البكباشي إبراهيم فوزي، فخرج هذا من دائرة الحرم ومسك الحاج نامق وأخذ يتوسل إليه ويتعهد باسم النقيب بأنه لن يتدخل بهذه الأمور بعد اليوم، فأطلق سراحه، وأخذ يبكي وذهب إلى بيته"[١].

"وقد علمت أنه في اليوم الثاني صباحاً ذهب إلى البيجات فشاهد اثنين من الأشقياء المطلوبين مكتفين بالحبال لجلبهم إلى المركز وتسليمهم للقائد، فقال لهم: لماذا تعملون ذلك وهؤلاء هم إخوانكم، فإذا سلمتموهم للحكومة يعدمون وتخسرونهم، وأخذ هو بنفسه يفك قيود هؤلاء، وبهذه الصورة أفسد هذا الرجل الاتفاق الذي جرى مع رؤساء البيجات، ثم انهزم حالاً إلى بغداد وأخذ يشكو من الوضع ويطلب سحب المفرزة العسكرية من تكريت، وعندما رأيت هذا الوضع تركت تعقّب القوة العسكرية للجناة وأخبرت الولاية بما جرى، وقد حدث بعدي تصادم بين المفرزة والبيجات قتل فيه ستة من الجناة وألقي القبض على عشرة منهم وأودعوا إلى المحاكمة ولم يصب أحد من الجنود"[٢].

ويمكن تحليل هذا النص التاريخي وفق نقاط عدة عكست طبيعة الإدارة العثمانية والمجتمع في ناحية تكريت، وعلى النحو الآتي:

١. رسم النص صورة لفرقة البيجات في تلك المدة كجماعة خارجة عن القانون بمفهومه العثماني، لكنها منظمة اجتماعياً، فنشاطهم المتمثل في تهريب الملح والدخان لم يكن مجرد جريمة، بل كان تحدياً لسياسة الاحتكار التي مارستها السلطات العثمانية، كما تحولت الناحية إلى ملاذ آمن للفارين من الخدمة

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

العسكرية، مما جعل من تكريت بؤرة توتر أمني.

٢. كشف الحادث عن خلل في جهاز الجندرمة، فالقائد العسكري عبد الرحمن أفندي تحول من مأمور لتنفيذ القانون إلى مبتز، بدلاً من الاكتفاء باسترداد المنهوبات، حاول استغلال الموقف لجمع الأموال لمصلحته الشخصية عبر طلب المبالغ مقابل التغاضي عن الهاربين، مما أدى إلى قوع صدام مسلح راح ضحيته القائد نفسه، وذلك يدل على أن الفساد كان المحرك الأساسي للفوضى.

٣. مثل النقيب السيد حمدي نموذج الوسيط المحلي الذي يقتات على الأزمات، ولم تكن وساطته تهدف للإصلاح، بل لتعقيد المشهد بما يضمن مصالحه، فقد عدّه القائممقام المحرض الذي لعب على عواطف العشيرة من خلال تخويفهم بالإعدام، وعجز السلطة من خلال إيهامهم بأن الرشوة هي الحل الوحيد، فضلاً عن أن هروبه المتكرر وارتباكه أمام عبد العزيز القصاب يعكسان شعوره بالمسؤولية عن التحريض الذي أدى لقتل الجنود.

٤. أظهر النص كيف أربك إعلان الدستور العثماني معالجة القضية، فمن جهة السلطات أصدرت أوامر سرية بإنهاء القضية بالتي هي أحسن؛ لتهدئة الأوضاع في العهد الجديد، ومن جهة رجال العشيرة، استغل النقيب حمدي شعارات الدستور والحرية للاعتراض على الأوامر العسكرية ومحاولة الإفلات من العقاب، معتبراً أن زمن الشدة قد ولّى، وهو ما دفع القصاب لرد فعل عنيف لإعادة فرض هيبة السلطة.

٥. عكس موقف القصاب شخصية الإداري الواقعي والحازم، فهو في البداية جنح للسلم تنفيذاً لأوامر الوالي، لكنه عندما وجد أن الوسيط (النقيب) تجاوز حدوده ويشكك بالاتفاق، لجأ إلى القوة والتهديد، وذلك التصرف عكس فلسفة الحكم في تلك المدة وخاصة في المناطق العشائرية ذات الطبيعة الصعبة.

٦. انتهت القضية بنتيجة حتمية؛ حيث أدت عرقلة النقيب للصلح إلى تجدد الاشتباكات، وكانت النتيجة النهائية مقتل وجرح عدد من الجناة دون خسائر في صفوف الجيش، مما يدل على أن القوة العسكرية كانت قادرة على الحسم، لكن التدخلات الشخصية والفساد هما ما أخرا الحل وأديا إلى وقع الخسائر البشرية.



المحور الخامس

الزائرون الإيرانيون والتمثيل الدبلوماسي لبلادهم في سامراء وموقف القصاب منهم



المحور الخامس: الزائرون الإيرانيون والتمثيل الدبلوماسي لبلادهم في سامراء، وموقف القصاب منهم.

أولاً: التمثيل الدبلوماسي الإيراني في سامراء.

كانت إيران الدولة الوحيدة التي كان لها تمثيل دبلوماسي في مدينة سامراء، بوصف أن المدينة هي إحدى مدن العتبات المقدسة في العراق التي كان يزورها عدد كبير من الرعايا الإيرانيين؛ ولذلك كان لابد من وجود ممثل قنصلي فيها لمتابعة شؤون أولئك الزائرين. ولا يمكن تحديد تأريخ دقيق لبداية التمثيل الدبلوماسي الإيراني في العراق، إلا أن إيران احتفظت بممثلها القنصلي في بغداد منذ مدة طويلة[١]. وبموجب المادة (٧) من معاهدة أرضروم التي عُقدت بين الدولتين العثمانية وإيران في عام ١٨٤٧م، تعهدت الأولى بالاعتراف بالقناصل الذين قد تُعينهم الثانية في الأراضي التابعة للدولة العثمانية ومنها العراق، كما تعهدت الدولة العثمانية باحترام جميع الامتيازات التي للدبلوماسيين الإيرانيين حق التمتع بها، بناءً على صفتهم الرسمية الممنوحة لقناصل الدول الأخرى[٢]، وقد أكدت الاتفاقية المعقودة بين الدولة العثمانية وإيران في عام ١٨٧٥م تلك الامتيازات[٣].

---

(١) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج ٧، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت)، ص ٣٩٥٩.

(٢) شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، (بغداد: ١٩٦٦)، ص ٦٥.

(٣) ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، ج٤، ص ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩.

وكان لإيران قنصليتان عامتان في العراق إحداهما في بغداد والثانية في البصرة، والموصل، وهما بإشراف قنصل عام[١]. إضافة إلى ممثلين قنصليين في مدن النجف الأشرف، وكربلاء المقدسة، والكاظمية المقدسة، وسامراء المشرفة، والسليمانية، والعمارة، والحلة، والكوت، وخانقين، وسوق الشيوخ[٢]، وقد ترأس أولئك الممثلين القنصليين القنصل العام في بغداد[٣]، وكانت التمثيل الدبلوماسي الإيراني في مدينة سامراء في عام ١٩٠٧م، يتمثل بنائب قنصل، هو محمود بك الذي شغل وظيفته تلك منذ عام ١٨٩٣م[٤].

ثانياً: سوء معاملة الزائرين الإيرانيين ومحاولات ابتزازهم.

اكتسبت مدينة سامراء مكانة مرموقة ضمن مدن العتبات المقدسة في العراق؛ نظراً لاحتضانها مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام)، وبناءً على هذه الأهمية الروحية، كانت المدينة خلال العهد العثماني وجهة رئيسة للمسلمين من شتى أنحاء العالم، إذ كانت تستقبل سنوياً عشرات الآلاف من الزوار المحليين والأجانب، وكان الزائرون الإيرانيون يتصدرون قائمة الوافدين إليها. وقد ذكر القائممقام عبد العزيز القصاب، موضوعاً يخص الزائرين الإيرانيين الى مدينة سامراء، وعلى النحو الآتي: "وبعد

---

(١) دولت علية عثمانية، خارجية نظارت جليلة سنك، سالنامة سيدر لسنة ١٣٠٦هـ، أيكنجي دفعة أوله رق، ده طبع أولنمشدر، ص ٤٤٨ - ٤٥٢؛ ج. ج. لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، ج٧، ص ص ٣٩٥٩، ٣٩٦١؛ المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج٣، ١٠٨٥.

(٢) سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٨هـ، اللي التنجي سنه، دار الخلافة العلية، ص ٧٧١.

(٣) جاسم محمد حسن، المصدر السابق، ص ٤٢٥.

(٤) سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ، در سعادت، قرق طقوزنجي سنه، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر، ص ٩٣٤؛ سالنامة الدولة العثمانية العمومية لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٠٨٢؛ سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٦هـ، التمش دردنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان، ص ١٠٨٢.

مباشرتي لعملي بخمسة أيام[١] علمت بحصول اعتداءات على الزوار الإيرانيين في العتبات المقدسة هناك، وفي إحدى الليالي لبست زياً إيرانياً ودخلت إلى مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري (عليهما السلام)، واطلعت على كل ما يحدث هناك من اعتداءات على الزوار. وفي صباح اليوم الثاني[٢] جلبت جميع الخدم ووبختهم وشددت عليهم النكير وحذرتهم بأني سأراقب الحالة بنفسي، وأخذوا يخشون مراقبتي فتغيرت الحالة عما كانت عليه"[٣].

"وكان موسم الزيارة في تلك السنة مزدحماً بالزوار، وكانوا بعد زيارتهم الأئمة (عليهم السلام) في سامراء يسافرون إلى بعقوبة[٤] عن طريق الصحراء فيتعرض لهم بعض قطاع الطرق، وشعرت الولاية بالأمر فأرسلت لي تعليمات تقضي بحمل الزوار على السفر إلى بعقوبة عن طريق بغداد، فأخذت أشدد عليهم بهذا الشأن، ولكنني علمت بأن هؤلاء الزوار لا يرغبون في الرجوع عن طريق بغداد، بل يفضلون الرجوع من سامراء رأساً إلى بعقوبة كما كانوا يفعلون من قبل، فأخذوا يسافرون في هذا الطريق خلسة، وقد راجعني قسم غير قليل من رؤساء الزوار طالبين السماح لهم بذلك بعد أن أخذت أشدد عليهم، فأبيت الموافقة على ما طلبوا وبلغتهم بلزوم تنفيذ أوامر الولاية بهذا الشأن. بعد ذلك أخذوا يتوسطون بممثل إيران[٥] في الأمر فلم أوافق أيضاً"[٦].

---

(١) أي في يوم ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٧م.

(٢) أي في يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٠٧م.

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥١.

(٤) كان الطريق الرئيس لرحلة الزوار الإيرانيين خلال العهد العثماني يمر عبر سلسلة من المحطات تبدأ من خانقين ومروراً بمدن قزلرباط، شهربان، وبعقوبة وصولاً إلى الكاظمية في بغداد، ثم صعوداً نحو الدجيل وبلد لزيارة مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء؛ ورغم وجود طريق مباشر يربط بعقوبة بسامراء كخيار مختصر للوقت، إلا أنه ظل طريقاً ثانوياً؛ لخطورته الأمنية مقارنةً بالطريق الرئيس الذي يمر بالكاظمية.

(٥) يقصد به القنصل الإيراني في سامراء.

(٦) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥١.

"وأخذت أراقب الحالة مدة خمسة أيام، وفي ليلة اليوم السادس شاهدت أثناء تجوالي ليلاً متنكراً جماعة من رؤساء قوافل الإيرانيين وبينهم نائب القنصل الإيراني ومعاون الجندرمة[١] يتداولون الحديث مع بعضهم وأنا خلفهم أسمعهم. وبعد المداولة اتفق هؤلاء أن يدفعوا عن كل زائر من الإيرانيين قراناً[٢] واحداً، نصفه لنائب القنصل والنصف الآخر لضابط الجندرمة؛ لكي يفتح أبواب السور لهم وقت الفجر. وبعد أن علمت بهذا ذهبت تواً إلى السراي وأخذت مفاتيح أبواب السور الأربعة (وكانت البلدة حينذاك محاطة بسور ضخم ومرتفع) ورجعت إلى داري الواقعة مقابل دار قائد الجندرمة. وعند الفجر سمعت ما دار من الحديث بين رؤساء القوافل والضابط المذكور وهو في داره، وقولهم له أن مفاتيح الأبواب عند القائممقام، فأخذه العجب وقال لهم: لقد فشلت القضية، انتظروا إلى بعد طلوع الشمس"[٣].

"وبعد طلوع الشمس راجعني بعض الأهالي وطلبوا مني فتح الباب لأخذ الماء لقضاء أشغالهم، فاضطررت إلى فتح باب واحد من أبواب السور وكان ذلك أمراً لا بد منه. ولكنني أمرت الجندرمة أن يحرسوا الباب ويمنعوا خروج الإيرانيين منه، غير أن هذا لم يفدنا شيئاً فقد هجم الإيرانيون بصورة فجائية على الباب وهم خيالة

(١) يقصد به معاون قائد قوات الجندرمة في سامراء.

(٢) القران: عملة معدنية فضية إيرانية، استخدم أيضا في العرق خلال العهد العثماني، وكل (١٠) قرانات يساوي تومناً واحداً، وربع القران يساوي (٥) شاهيات. لمزيد من التفصيل ينظر: عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص ١٧٧-١٧٨.

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

وخرجوا وكان عددهم أكثر من ست مئة خيال[١] فأعلمت الولاية بالأمر تفصيلاً"[٢].

يمثل هذا النص وثيقة اجتماعية وإدارية غاية في الأهمية، فهو يسلط الضوء على آليات الإدارة العثمانية المتأخرة، والتحديات الأمنية، والفساد الإداري في سامراء أواخر العهد العثماني، ولعل أهم الدلالات في ذلك النص هي الآتي:

١- استخدم القائممقام أسلوب الرقابة الميدانية المفاجئة عبر التنكر بزي إيراني ليدخل مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام)، يعكس أمرين أولهما: ضعف الثقة بما ينقل له من أخبار؛ لذلك فإن لجوء القائممقام للمعاينة بنفسه يعني أن الأخبار التي كانت تصله لم تكن تنقل الحقيقة كاملة. وثانيهما: الحزم الإداري، فتوبيخ الخدم وتشديد الرقابة عليهم أدى إلى تغيير فوري في سلوكهم.

٢- كشف النص عن فساد خطير كان ضحيته الزائر الإيراني، وإن ذلك الفساد لم يكن محصوراً في طبقة واحدة، بل شمل الدبلوماسيين والعسكريين، وأركان ذلك الفساد هم:

أ- نائب القنصل الإيراني: الذي يفترض به حماية رعاياه، لكنه كان يبتزهم.

ب- معاون قائد الجندرمة: الذي استغل سلطته الأمنية من خلال فتح أبواب سور المدينة مقابل المال.

---

(١) يعد وصف القائممقام عبد العزيز القصاب لخروج (٦٠٠) زائر إيراني من أبواب مدينة سامراء في عام ١٩٠٧م على أنهم "خيالة" وصفاً يفتقر إلى الدقة التاريخية والواقعية؛ فبالنظر إلى صغر مساحة المدينة وطبيعة قوافل الزوار، يُعتقد أن القصاب قد توهم في ذلك. فمعظم الزائرين كانوا من المشاة، وبعضهم كان يركب البغال والحمير، ومنهم من كان يركب الخيول، مما يجعل اندفاعهم ككتلة خيالة واحدة أمراً مستبعداً، ويرجح أن ذلك التوصيف ناتج عن تباعد الفارق الزمني بين وقوع الحادثة في عام ١٩٠٧م وتدوين الذكريات في أواخر الخمسينيات، مما أدى إلى تضخم المشهد في الذاكرة.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص٥٢.

ج- رؤساء القوافل: الذين لعبوا دور الوسيط في هذه الصفقة.

٣- خطورة طريق سامراء-بعقوبة: أظهر في النص إشكالية أمنية تتعلق بـقطاع الطرق في ذلك الطريق، وكانت السلطات الحكومية في ولاية بغداد تحاول إجبار الزوار على سلوك طريق (سامراء - بغداد - بعقوبة) لأنه أكثر أماناً وتحت السيطرة، لكن الزوار كانوا يفضلون طريق (سامراء - بعقوبة) رغم خطورته؛ اختصاراً للوقت.

٤- رمزية سور سامراء: كان لمدينة سامراء سور ضخم بأربعة أبواب، وهو ما يعكس طبيعة تحصين المدن خلال العهد العثماني، كما أن قيام القائممقام بأخذ مفاتيح أبواب السور كان حركة الهدف منها إفشال مخطط ابتزاز الزوار، لكن عدد أولئك الزوار كان أكبر من قدرة الجندرمة على منع خروجهم حينما تم فتح أحد الأبواب لضرورة تمثلت بجلب الماء إلى المدينة.

ثالثاً: زيارة أحمد[١] خان ابن شاه إيران إلى سامراء.

ذكر القصاب في كتابه: "في سنة ١٣٢٣ رومية[٢] وصل إلى سامراء الأمير أحمد خان بن [محمد علي] بن مظفر شاه[٣]، ولي عهد إيران ووالدته وحاشيته لزيارة العتبات

(١) أحمد خان: هو أحمد شاه ابن محمد علي شاه ابن مظفر الدين شاه ابن ناصر الدين شاه، آخر ملوك الأسرة القاجارية في إيران، ولد في تبريز عام ١٨٩٨م، تولى العرش عام ١٩١٤م، سافر إلى أوربا ثلاث مرات كان أولها ١٩١٩م، وبعد خلعه أقام في باريس هو وشقيقه محمد حسن ميرزا، وبقي يتعالج من مرض ألم به إلى أن توفي بسبب ورم في كليته في مستشفى بباريس في عام ١٩٣٠م، ونقل جثمانه إلى كربلاء حيث دفن في العتبة الحسينية المقدسة في الرواق الشمالي منها في مقبرة جده مظفر الدين شاه. ينظر: ياسين صلواتي، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ج١، مؤسسة التاريخ العربي، (بيروت: ٢٠٠١ م)، ص ٢٤٣؛ سلمان آل طعمة، مشاهير المدفونين في كربلاء، دار الصفوة، ط١، (بيروت:٢٠٠٩)، ص ٢٢.

(٢) سنة ١٣٢٣ر.م توافق ١٩٠٧-١٩٠٨م.

(٣) أخطأ القصاب في اسم أبيه، فهو ابن محمد علي شاه، وجدّه هو مظفر الدين شاه.

المقدسة، وكان عمر الشاه زاده حينذاك تقريباً خمس عشرة[١] سنة، فقمت بواجب الاستقبال والضيافة على أحسن ما يكون وفق أوامر الولاية. وبعد بقائه أربعة أيام في سامراء أخذ يستعد للعودة، وأرسل إليّ بيد نائب القنصل هدية علمت أنها شال وساعة ذهبية، فاعتذرت عن قبولها، ويظهر أن الشاه زاده لم يرق له هذا الرفض، وعند رجوعه إلى بغداد طلب إلى الوالي تنحيتي عن هذه الوظيفة، فسأله الوالي عن السبب، فلم يبد سبباً، بل ألحّ على طلب تنحيتي عن القائمقامية. وبعد مغادرته بغداد ذهب القنصل العام[٢] في بغداد إلى الوالي وأفهمه بأن غضب الشاه زاده كان ناشئاً عن رفضي هديته، وطلب منه عدم تنفيذ ما طلبه الشاه زاده. وقد أخبرني بذلك الوالي حازم بك ونائب القنصل في سامراء"[٣].

يقدم هذ النص لمحة اجتماعية وسياسية عن طبيعة العلاقات الدبلوماسية والبروتوكولات في مطلع القرن العشرين الميلادي بين إيران والدولة العثمانية، وقد تضمن النص نقاطاً عدة، هي:

١- كان استقبال الأمير الإيراني إلى سامراء مخططاً له وحسب أوامر الولاية.

٢- سوء الفهم، فاعتذار القائممقام عن قبول هدية الشال والساعة الذهبية عدّه الأمير الشاب إهانة شخصية له، بينما كان القائممقام يراه تعففاً وظيفياً.

٣- النفوذ السياسي، تمثل بقدرة أبن الشاه على الطلب مباشرة من والي بغداد عزل موظف، مما يعكس ثقل النفوذ الإيراني في ولاية بغداد وخاصة في المدن المقدسة.

---

(١) غير دقيق، فالشاه هو من تولد عام ١٨٩٨م، وحينما زار سامراء في عام ١٩٠٨م، كان عمره عشر سنوات.

(٢) يقصد به القنصل العام الإيراني.

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٦١.

٤- تدخل القنصل العام الإيراني في بغداد لتصحيح الموقف لدى الوالي يظهر وجود قناعة بأن تصرف القائممقام لم يكن مقصوداً، بل كان نابعاً من مبدأ الترفع عن قبول الهدايا الشخصية منعاً للشبهات أو التزاماً بالنزاهة.

٥- أكد النص على أهمية مدينة سامراء كوجهة أساسية في مسار زيارة العتبات المقدسة للشخصيات الرفيعة.



المحور السادس

دور القصاب في جباية ضرائب ورسوم المحاصيل الزراعية والأغنام في القضاء



المحور السادس: دور القصاب في جباية ضرائب ورسوم المحاصيل الزراعية والأغنام في القضاء.

أولاً: الزراعة في قضاء سامراء.

أولت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بالزراعة؛ لأنها كانت المورد المالي الأول للخزينة، فشرعت القوانين الخاصة بها، ومنها قانون الأراضي الصادر في ٢١ نيسان ١٨٥٨م[١]، وقانون الطابو[٢] (التسجيل العقاري) في ١٤ كانون الأول ١٨٥٨م[٣]، كما أصدرت في ٢٧ كانون الثاني ١٨٦٤م تعليمات تخص وظائف مديري الزراعة في الولايات العثمانية[٤].

تحمل الفلاح العبء الأكبر في إدارة الأراضي الزراعية رغم حرمانه من حق الملكية، حيث لم يكن ينال من الحصاد سوى نزر يسير لا يكفي لسدّ رمقه، فضلاً عن إثقاله بضرائب متعددة لصالح الملّاك والحكومة العثمانية، كضريبة **العشر** المفروضة على المحاصيل والرسوم على الحيوانات؛ وقد تضاعفت معاناته بسبب الاعتماد على وسائل إنتاج بدائية تمثلت في الفأس، والمنجل، والكرك، والمحاريث الخشبية والحديدية التي

---

(١) الدستور، مج١، ص ١٤.

(٢) الطابو: اختلف الباحثون في معنى لفظة طابو، فذكر البعض بأنها رومية أصلها (طابوس) وتعني الأرض، وقال آخرون إنها لفظة تركية أصلها (طابوغ) وتعني الطاعة. والمعنى الأول هو الأرجح؛ لكونه أقرب إلى المفهوم الحالي للفظة. وقد استخدم في اللغة التركية للدلالة على سند الملكية. ينظر: سهيل صابان، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣) طابو نظامنامه سي، صورت خط همايون، تقويمخانه عامرة ده طبع اولمنشدر، إستانبول.

(٤) الدستور، مج٢، ص ٣٨١ - ٣٨٣.

تجرّها الحيوانات. وبعد تطبيق قانون الطابو في ولاية بغداد من قبل الوالي مدحت باشا فإن قضاء سامراء قُسّمت فيه الأراضي المملوكة للدولة إلى قطع صغيرة وكبيرة وبيعت إلى شيوخ العشائر والوجهاء وبعض أهالي المدينة، وكانت أسعار تلك القطع زهيدة أو بيعت بالتقسيط السهل. وكان الهدف من وراء ذلك هو السيطرة على العشائر من جهة، ومن جهة أخرى تشجيعها على زراعة الأرض، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي[١]. وقد استمرت السلطات الحكومية في قضاء سامراء ببيع قطع الأراضي في القضاء حتى أواخر العهد العثماني، ويتم ذلك البيع من قبل دائرة الدفتر الخاقاني أو الطابو، بعد الإعلان عن أسماء تلك القطع ومساحتها في الجريدة الرسمية لولاية بغداد، فمثلاً في عام ١٩١٢م أعلنت دائرة الدفتر الخاقاني عدداً من قطع الأراضي في سامراء وتكريت للبيع[٢].

وقد ضمّ قضاء سامراء عدداً من المقاطعات الزراعية هي أراضي الشيخ رياح، وبنات الحسن، والصعيوية، وزرير، وحاوي، وشناس، ومشيهد، وقلعة كوير، وشقرة، وملحة[٣]. ومن أهم المحاصيل الزراعية التي تميز قضاء سامراء بزراعتها هو الرقي والبطيخ[٤]، مع زراعة القمح والذرة، والخيار والبصل واللوبيا والماش، فضلاً عن أشجار الفواكه والنخيل[٥]. وبموجب قانوني الأراضي والطابو تم تفويض الكثير من الأراضي الزراعية في قضاء سامراء إلى من يقوم بدفع بدلاتها السنوية بعد أن يتم الإعلان عنها في المزايدات العلنية[٦].

(١) كاثلين إم لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مكتبة دار المتنبي، (بغداد: ١٩٦٣)، ص ٣٩ - ٤١.

(٢) الزوراء، العدد ٢٣٥٨، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

(٣) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية ١٣١٧ - ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشدر، ص ٢١١.

(٤) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ٢٣٤.

(٥) الزوراء، العدد ٢٣٥٨، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

(٦) الزوراء، العدد ٧٥٦، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ.

- تخمينات حاصل الصيفي في سامراء:

ذكر القائممقام عبد العزيز القصاب عن ذلك الموضوع ما نصه:" بعد بدء عملي الحكومي بعشرة أيام[١] أخذت تقريراً من مدير المال في القضاء يطلب فيه تعيين لجنة لتخمين حاصلات الشواطئ (الرقي والبطيخ) فاستغربت من هذا الطلب؛ لأن الفصل كان خريفاً ونهر دجلة آخذ بالفيضان على الشواطئ، ولم يبق هناك لا زرع ولا بطيخ، وأحلت التقرير إلى مجلس الإدارة، ثم جمعت المجلس في داري ليلاً بمناسبة رمضان، وأخذنا نتداول في الموضوع ومدير المال يصرّ على طلبه بتعيين لجنة تخمين مستنداً على التعامل. وقال: إن كل سنة يؤلف لجنة للتخمين وتذهب إلى القرى فتجمع الزراع وتحقق عن زرع الشواطئ، وتتفق معهم على المقدار بالاستشهاد أو بتحليف الزراع اليمين، وتسجل ذلك في دفتر يصادق عليه مجلس الإدارة ويجري بعد ذلك التحصيل من الزراع بموجبه. فرفضت طلبه هذا؛ لأنه يخالف نظام الأعشار، وكان الواجب يقضي بتعيين المخمنين قبل هذا الموسم وقت نضوج الحاصل"[٢].

"أما أعضاء المجلس فكانوا يستمعون إلى محاورتي مع مدير المال ولم يبدوا آراءهم في الموضوع، فقال لهم المدير: "ليش ساكتين إذا عينا هيئة للتخمين هل يوجد غيركم يُعين لهذه المهمة". فأخذ الأعضاء حينذاك يبدون آراءهم بالموافقة مع المدير، فقلت هذا غير ممكن قبل أن استوضح من الولاية؛ لأني أعلم أن هذا الترتيب مخالف لنظام الأعشار النافذ، فطيرت برقية إلى الولاية في الموضوع وشرحت لها القضية كما هي، فجاء الجواب السريع تطلب مني الولاية إجراء التحقيق في الأمر وتأمين حقوق الخزينة بالطريقة التي أراها مناسبة. فأخذت أولاً الملتزمين لهذه الأعشار على شرط أن يستوفى العشر تحت مراقبة أشخاص أمناء يعينون من قبلي بدون أن يلحق الزراع ضرر من هذه الطريقة، فحصلت على ملتزم ببدل يزيد على بدل السنة الماضية مع قبول

---

(١) أي في يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٠٧م.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٢-٥٢.

الشروط المفروضة على الملتزم، وعينت السيدين طالب ورئيس آلبو عباس حمدي، وهما من خيار أهالي سامراء، وأرفقتهم بالملتزم فأنهوا القضية في خلال عشرة أيام فقط"[١].

"أما التحقيقات التي أجريتها، فقد أثبتت أن المسؤول عن الإهمال هو مدير المال نفسه، وكان يقصد بذلك تعيين من يروق له لجمع الدراهم من الزراع بطرق غير مشروعة ثم يحصل ما يريده للخزينة بالقوة"[٢].

يمثل هذا النص وثيقة تاريخية واجتماعية غاية في الأهمية، إذ سلّط الضوء على آليات الفساد الإداري وكيفية مواجهتها من قبل القائممقام، ووفق التحليل الآتي:

١- أظهر القائممقام ذكاءً إدارياً حاداً؛ فبينما كان مدير المال يتذرع بالتعامل وفق العادة المتبعة سنوياً، تمسك القصاب بالإجراءات القانونية المتمثلة بنظام الأعشار، والمفارقة في النص هي طلب مدير المال تشكيل لجنة تخمين في فصل الخريف ووقت الفيضان، وهو وقت لا يوجد فيه محصول أصلاً، مما يكشف أن الهدف لم يكن التخمين الحقيقي، بل ابتزاز الفلاحين.

٢- كشف النص بوضوح كيف كانت المصالح تتشابك في مجلس إدارة القضاء، فأعضاء المجلس صمتوا في البداية، لكنهم انحازوا لمدير المال فور تلميحه بأنهم هم من سيشكلون لجنة التخمين، وهذا يوضح كيف كان يتم كسب الأعضاء عبر منحهم مناصب في لجان التخمين؛ لجني مكاسب غير مشروعة من الفلاحين.

٣- إن القائممقام بدلاً من الرضوخ للروتين أو التصادم مع مجلس إدارة القضاء، اتخذ الخطوات العملية الآتية:

---

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق ص ٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣.

أ- راسل الولاية ليحصل على غطاء قانوني لقراراته.

ب-لم يلغ الالتزام، بل وضع شروطاً صارمة، وعين مراقبين أمناء هما السيد طالب وحمدي رئيس آلبو عباس؛ لضمان عدم ظلم الفلاحين.

ج- حقق عائداً للخزينة يزيد عن السنة السابقة، مما أثبت بطلان ادعاءات مدير المال.

٤- انتهت الحادثة بإدانة مدير المال، إذ أثبت التحقيق أن التأخير في التخمين كان متعمداً؛ لخلق حالة من الفوضى تتيح له جمع الأموال بطرق غير مشروعة (الرشوة أو الابتزاز)، ثم تسديد مبلغ زهيد للخزينة لإسقاط الواجب.

إن لذلك النص قيمة تاريخية؛ لأنه بمثابة شهادة عكست طبيعة الإدارة العثمانية في العراق أواخر العهد العثماني، وأوضحت كيف يمكن لمسؤول واحد يتمتع بالنزاهة والنباهة أن يحارب الفساد من خلال تطبيق القانون واختيار أعوان موثوقين من أهل المنطقة.

ثانياً: رسوم الأغنام: أورد عبد العزيز القصاب في كتابه موضوعين بخصوص رسوم الأغنام هما:

١- مقتل مفتش الأغنام في قضاء سامراء.

نقل القائممقام عبد العزيز القصاب في عام ١٩٠٧م حادثة مقتل مفتش الأغنام في قضاء سامراء، قائلاً:" كان مقتل حسين أفندي، مأمور تفتيش الأغنام، أول قضية عرضت عليّ، وقد حدثت قبل وصولي بيوم واحد[١]، وعند التحقيق علمت أن المأمور هو من مدراء المال المفصولين[٢] وقد أرسلته الولاية للتفتيش على

(١) أي في يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٠٧م.

(٢) يقصد أنه كان في السابق يشغل وظيفة مدير مال في أحد الأقضية، وقد تم عزله من وظيفته تلك وتعيينه مأموراً لتعداد الأغنام في قضاء سامراء.

تعداد الأغنام بقضاء سامراء، فأخذ مع القوة العسكرية التي كانت بصحبته يعتدي على العشائر ويطلب منهم الرسوم بدون أن يرى غنماً عندهم، ولم تتحمل عشيرة آلبو عباس الاعتداء والإهانة فثاروا عليه وقتلوه وقتلوا معه جنديين اثنين، فأخذت بتعقيب القتلة وألقيت القبض عليهم. وأرسلت من رؤساء آلبو عباس السيد حمدي وأخاه الى بغداد تأديباً لهما وإرهاباً لباقي الرؤساء. وطلبت من الولاية بقاءهما مدة مناسبة في بغداد من أجل توطيد الأمن"[١].

ومن الجدير بالذكر أنه في شباط ١٩٠٨م تم تعيين كل من محمد صالح أفندي مأموراً، وأمين أفندي كاتباً، لتعداد الأغنام في قضاء سامراء[٢].

إن النص السابق هو بمثابة الشهادة التي نقلها القائممقام عبد العزيز القصاب، ويعد وثيقة تاريخية واجتماعية غاية في الأهمية، فهي لا توثق حادثة قتل فحسب، بل عكست طبيعة العلاقة المتوترة بين السلطة العثمانية وبين العشائر العراقية في بداية القرن العشرين، ولعل أهم النقاط التي تضمنها ذلك النص التاريخي هي:

أ- أشار القصاب بوضوح إلى أن المقتول حسين أفندي كان من مدراء المال المعزولين، مما يعطي انطباعاً سلبياً عن نزاهته، وقد تجلى ذلك في سلوكه من خلال الجباية القسرية وطلب الرسوم بدون أن يرى غنماً، وهو نوع من الأتاوة واستغلال القوة، إذ استخدم القوة العسكرية المرافقة له للاعتداء والإهانة.

ب-كان رد فعل عشيرة آلبو عباس عنيفاً ومباشراً لرفضهم الإهانة من قبل موظفي الإدارة العثمانية، إذ لم يكن التمرد لمجرد التهرب من الضرائب، بل كان رد اعتبار ضد اعتداء جسدي ومعنوي لم يطيقوا صبراً عليه.

ج- اتبع القائممقام استراتيجية تجمع بين الإجراءين القانوني والإداري من

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥١.
(٢) الزوراء، العدد ٢١٦٢، ٢٠ محرم ١٣٢٦هـ.

خلال الملاحقة الجنائية المتمثلة بإلقاء القبض على القتلة المباشرين، والعقاب الإداري بإرسال رؤساء العشيرة (السيد حمدي وشقيقه) إلى بغداد، إذ لم يكن هذا سجناً بالمعنى التقليدي بقدر ما كان "نفيًا مؤقتاً" أو "إقامة جبرية" لكسر شوكة الرؤساء ليكونوا عبرة للبقية، وهي سياسة عثمانية معهودة لإخضاع المناطق العشائرية.

د- أظهر النص كيف كان القائممقام عبد العزيز القصاب يتمتع بعقلية إدارية تحاول الموازنة بين هيبة الدولة وبين فهم مسببات الجريمة، حيث لم يخفِ في كتابه أن المأمور كان هو البادئ بالظلم، ومع ذلك لم يتهاون في معاقبة العشيرة؛ لضمان عدم تكرار مواجهة السلطة.

٢- تفتيش أغنام عشيرة آلبو صكر.

قال عبد العزيز القصاب بخصوص ذلك الموضوع الآتي: "بناء على طلب مدير المال استيفاء ضريبة أغنام عشيرة آلبو صكر[١] بواسطة قوة خيالة عسكرية طلبت ذلك من الولاية، فأرسلت إليّ القوة المطلوبة بقيادة الضابط كيلان أفندي، وقد رافق المدير نفسه هذه القوة إلى شمال تكريت. وبعد عشرة أيام تقريباً رجعت القوة لسامراء ولم يقدم المدير أية معلومات عن إجراءاته في الموضوع، بل أبقاها سراً بينه وبين ضابط القوة، وقد أخذ يماطلني في تقديم التقرير، إلا إنني علمت من أحد ضباط القوة بأن ما استوفته القوة هو رسم أربعة عشر ألف رأس غنم ولم يعط المدير وصلاً بها، وإن الدراهم وزعت بين ضابط القوة ومدير المال، وأنهم ينوون أن يقدموا تقريراً عن خمسمائة رأس فقط"[٢].

---

(١) سميت بذلك الاسم نسبة إلى جدهم الأعلى صكر، ومحل سكن تلك العشيرة في أماكن عدة، لكن أكثريتها تسكن في أنحاء تكريت. ينظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٣، (بغداد: ١٩٥٥)، ص ٩٨.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٥-٥٦.

"فجلبت مدير المال وشددت عليه بلزوم تقديم تقرير مضبوط بالمبلغ المقبوض، وأعلمته بمقدار الدراهم المستوفاة من العشيرة وهددته بإبلاغ الولاية عن تصرفاته إذا امتنع، فاضطر إلى جمع ضباط القوة وقائدهم في داره وطالبهم بإرجاع النقود المقسمة عليهم، وقدم لي تقريراً صحيحاً بالمبالغ المستوفاة والأغنام المعدودة. وكان من نتيجة هذا الوضع أن فقدت ثقتي به، وقدمت طلباً إلى الولاية بتنحيته عن الوظيفة، فنفذت الولاية طلبي، وأرسلت موظفاً آخر، يدعى علي أفندي[١] يقوم بوكالة المديرية المذكورة، وعند وصوله أبديت له النصح بأن يكون عفاً نزيهاً مستقيماً فوعدني بذلك، وفي الحقيقة أوفى بعهده وأخذ يعمل على تنظيم دائرته والمعاملات المالية في القضاء لمدة شهرين، وبعدها جاءني للبيت وأخرج منديله وأخذ يبكي ويكفكف دموعه، فاستغربت ذلك وسألته عن سبب بكائه فأخبرني أنه متزوج بزوجتين وأن له أولاداً منهما وقد أرسل أحد أولاده إلى إسطنبول للدراسة، وأن معاش الوكالة لا يكفيه لإعالة هذه العائلة. ولم يجد مني مساعدة للارتزاق وحصوله على المال فوق راتبه، فدهشت لهذه الوقاحة ومبلغ الفساد المستشري في الجهاز الحكومي وقد تملكني أسف شديد. فأجبته بأن لا يأمل مني مساعدته على الباطل، وأن مساعدتي له ستقتصر على اقتراحي بتثبيته في وظيفته إذا شاء، وإلا فله أن يطلب النقل إلى محل آخر يحقق فيه رغباته، فأقسم أيماناً مغلظة أنه سيستمر في عمله بدقة ونزاهة، ولم أكن أعرفه ولا أعرف عنه شيئاً من قبل، فطلبت من الولاية أن تعينه أصيلاً في وظيفته، غير أن الولاية لم تنفذ ذلك لعلمها بسرقاته العديدة من قبل، وأنه قد سيق إلى المحاكمة لأعماله السابقة"[٢].

إن ذلك النص يقدم صورة حية وصادمة لواقع الإدارة والفساد المالي خلال العهد العثماني، وتحديداً في قضاء سامراء وناحية تكريت المرتبطة به، ومن خلال ذلك

---

(١) كان يشغل وظيفة مدير المال في قضاء الهندية ضمن لواء كربلاء. ينظر: الزوراء، العدد ٢١٦٣، ٢٧ محرم ١٣٢٦هـ.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٦.

نثبت الملاحظات الآتية:

أ- كشف النص عن الفساد المالي من خلال آلية السرقة المنظمة التي كانت تتم بين الموظف المدني والعنصر العسكري من خلال التلاعب بالأرقام، فقد تم إحصاء (١٤,٠٠٠) رأس غنم، لكن النية كانت تسجيل (٥٠٠) رأس فقط في السجلات الرسمية واختلاس الفرق، وغياب الرقابة، إذ أن مدير المال لم يعطِ وصلاً رسمياً للعشيرة، مما يسهل عملية إخفاء المبلغ، فضلاً عن المحاصصة في الفساد من خلال توزيع الأموال المسروقة بين ضابط القوة (كيلان أفندي) ومدير المال.

ب- تمكن القائممقام من كشف مخطط الاختلاس عبر أحد الضباط المشاركين، واستخدم أسلوب المواجهة والتهديد لإجبار الفاسدين على إعادة الأموال وتعديل التقارير، بدلاً من مجرد الاكتفاء بالعقاب الإداري؛ لضمان استرداد حق الحكومة أولاً.

ج- استشراء الفساد، إذ إن قصة علي أفندي مدير المال الجديد وكالة، تعد من أكثر المقاطع إثارة للدهشة في النص، والتي يمكن تسميتها بـ (الفساد تحت غطاء المظلومية)، فالموظف يبكي ويتحجج بظروفه العائلية (زوجتان وأولاد ودراسة في إسطنبول) ليبرر حاجته للارتزاق غير المشروع. أما صدمة (دهشة) القائممقام، فإنها عكست مدى استشراء الفساد لدرجة أن الموظف يطلب من مديره صراحةً أن يسمح له بالسرقة.

د- كشف النص فجوة في الثقة والمعلومات بين إدارة القضاء، وإدارة الولاية من خلال الاعتماد على الانطباع الأول بتزكية علي أفندي لتثبيته، بناءً على وعوده بالنزاهة، غير أن السلطات الحكومية في مركز الولاية رفضت التثبيت؛ لأن كان لديها سجلاً بسرقاته ومحاكماته السابقة.

ثالثاً: تعريف رسوم الأغنام:

شهد قضاء سامراء في أواخر العهد العثماني تنوعاً ملحوظاً في ثروته الحيوانية، حيث مثلت هذه الحيوانات الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية والمعيشية. وقد انقسمت الاستفادة منها على مسارين :الأول إنتاجي يعتمد على استغلال اللحوم، والألبان، والجلود، والأصواف. والثاني خدمي يتعلق بتسهيل المهام الشاقة للفلاحين في عمليات الحرث، والري، ونقل البضائع والمحاصيل.

ولتنظيم عملية جباية الرسوم المالية المفروضة عليها، اعتمدت الدولة العثمانية معياراً اقتصادياً قسم الحيوانات الأليفة إلى نوعين:[1]

١. النوع الخاضع للرسوم: وتشمل (الأغنام، الماعز، الجاموس، والجمال). واستند مبرر فرض الرسوم عليها إلى أنها "مستهلكة للموارد"، حيث تفوق استفادتها من مراعي الأرض ومنفعتها الخاصة ما تقدمه للأرض من فائدة مباشرة.

٢. النوع المعفى من الرسوم: وتشمل حيوانات العمل (الأبقار، الخيول، الحمير، والبغال). ويعود سبب الإعفاء إلى دورها الحيوي كأدوات إنتاج في النشاط الزراعي؛ فهي تساعد الفلاح في زيادة الغلة وتحسين جودة العمل، فكان الإعفاء نوعاً من دعم الإنتاج.

١ – الأهمية المالية للثروة الحيوانية:

منذ أواخر القرن التاسع عشر، أولت الدولة العثمانية اهتماماً بالغاً بجباية رسوم الحيوانات؛ لكونها تشكل مورداً مالياً سريعاً ومستداماً يرفد خزينة الدولة المركزية والولايات على حد سواء. وبالمقارنة مع الإيرادات الأخرى، تميزت رسوم الحيوانات

---

(١) سليمان سودي، دفتر مقتصد (حيوانات رسمك إجمال تاريخي، أصول طرحي، أصول تحصيلي)، ايكنجي جلد، طبع أول، محمود بك مطبعه سي، (در سعادت: ١٣٠٧هـ)، ص ١١٣.

بسرعة تحصيلها، مما دفع الدولة إلى تكثيف جهودها في ضبط عمليات التعداد السنوي بدقة عالية، لإحكام السيطرة الإدارية على تلك الموارد. فأصدرت الدولة في ١٤ كانون الثاني ١٩٠٥م ما عُرف بـ "تعليمات تعداد الأغنام" ورغم تسميتها، إلا أنها كانت نظاماً شاملاً طبق على كافة أنواع الحيوانات الأليفة، وبموجب هذا القانون، تم تنظيم القضاء إدارياً عبر:[١]

أ- تقسيم القضاء إلى وحدات فرعية بناءً على توزيع القرى.

ب- تحديد التقسيمات وفقاً لكثافة وأعداد الحيوانات المتواجدة في كل منطقة؛ لضمان دقة الإحصاء والتحصيل.

وقد اعتمدت الدولة العثمانية نظاماً إدارياً ومالياً دقيقاً لتعداد الحيوانات وجباية رسومها، تميز بالمرونة الزمنية لمراعاة التباين المناخي بين ولاياتها، والصرامة الرقابية التي حمّلت المختارين مسؤولية إعداد الكشوفات الإحصائية تحت طائلة العزل. وقد ارتكزت آلية التنفيذ على المطابقة الميدانية بين الدفاتر والواقع مع فرض عقوبات مضاعفة على المتهربين. وسارت العملية ضمن هيكل وظيفي يفصل بين الإدارة والجباية لضمان النزاهة، مع تعزيز ذلك بنظام حوافز مالي للمسؤولين المنجزين وخيارات تقسيط ميسرة للأهالي، وصولاً لتوريد الحصيلة النهائية للخزينة المركزية خلال أربعة أشهر[٢].

---

(١) مجموعة القوانين، إصدار يوسف صادر، تعريب وترجمة عارف أفندي رمضان، ج٥، المطبعة العلمية، (د. م: ١٩٢٥)، ص ٣٩٠.

(٢) مجموعة القوانين، المصدر السابق، ص ٣٩١ - ٣٩٨.

٢- تعداد الأغنام في قضاء سامراء:

وقد شهد قضاء سامراء عمليات تعداد للأغنام[١] كان من بينها على سبيل المثال: استيفاء رسوم تعداد الأغنام في قضاء سامراء للسنة المالية (١٣٢٢) الموافقة (١٩٠٦ - ١٩٠٧م)، وقد بلغ مقدارها (٤٠٤٣٦) قرشاً، بعد أن كانت في سنة ١٣٢١مالية قد بلغت (١٦٥٦٠) قرشاً، أي بزيادة سنوية بلغت (٢٣٨٧٦) قرشاً[٢].

(١) ينظر: الزوراء، العدد ٢٠٧٠، ٢١ محرم ١٣٢٤هـ؛ الزوراء، العدد ٢٠٧١، ٦ صفر ١٣٢٤هـ؛ الزوراء، العدد ٢٠٧٤، ٢٧ صفر ١٣٢٤هـ؛ الزوراء، العدد ٢٠٨٤، ٨ جمادى الأولى ١٣٢٤هـ.
(٢) الزوراء، العدد ٢٠٧٥، ٥ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.



المحور السابع

قضايا وحوادث متنوعة

وموقف عبد العزيز القصاب منها



المحور السابع: قضايا وحوادث متنوعة وموقف عبد العزيز القصاب منها.

أولاً: هجوم الجراد على مدينة سامراء في عام ١٩٠٨م.

شهد العراق خلال العهد العثماني صراعاً مريراً مع قوى الطبيعة الجامحة، حيث برز الجراد كـعدو طائر لا يقل فتكاً عن الأوبئة والفيضانات، بل كان يتفوق عليها أحياناً بقدرته على تدمير المزروعات والمحاصيل الزراعية في لحظات خاطفة، وقد ارتبطت هجمات الجراد في الذاكرة الجمعية بمصطلحات قاسية مثل "الآفة المهلكة"، لدرجة أن الناس أرخوا سنواتهم بسنة الجراد لما كانت تخلّفه من مجاعات وفقر؛ ولم يكن قضاء سامراء بمنأى عن هذا الاستنزاف، إذ وقع كغيره من الحواضر الزراعية العراقية تحت رحمة أسراب الجراد.

وقد شهد قضاء سامراء في أواخر عام ١٨٨٦م وبدايات عام ١٨٨٧م حملات واسعة لمواجهة غزو الجراد الذي هدد المحاصيل الزراعية، وقد وثقت جريدة الزوراء تلك الجهود عبر سلسلة من التقارير في أعدادها (١٢٩١، ١٢٩٤، ١٢٩٦، ١٢٩٨)، وتضمنت تلك الحملات استنفاراً لجمع وإتلاف كميات ضخمة من المحاصيل المصابة ببيوض الجراد بمدد زمنية متقاربة؛ حيث بلغت الكميات المتلفة إلى أكثر من (٩٠) ألف حقة إستانة، وهو ما يعكس حجم التحدي الذي واجهه النشاط الزراعي

في القضاء آنذاك[١]. كما تعرض قضاء سامراء في عام ١٩٠٦م إلى هجوم الجراد[٢].

وقد وصف لنا قائممقام قضاء سامراء عبد العزيز القصاب ما تعرض له القضاء من هجوم للجراد خلال إدارته للقضاء في عام ١٩٠٨م، قائلاً:" ظهر الجراد في عام ١٩٠٨م في سامراء بصورة لم يسبق لها مثيل، فأتلف الزروع وقضى حتى على سعف النخيل، وقد كافحناه بشدة مدة خمسة عشر يوماً متتابعة مع الأهلين والعشائر ولم يحصل فائدة من ذلك، وهجم الجراد على البلدة وأخذ يأكل الألبسة والطعام المطبوخ وأخيراً هجم على جدران السور والبيوت وأكل الجص الذي فوقها وأحدث أضراراً كثيرة يذكرها الناس حتى اليوم"[٣].

ومن خلال تحليل النص أعلاه نلاحظ الآتي:

١- عجز أهالي القضاء أمام الكارثة إذ إنهم كافحوا لمدة (١٥) يوماً ولم يحصل فائدة، وآنذاك كانت الوسائل بدائية تعتمد على حفر الخنادق وحرق النيران أو الضرب بالعصي، وهي وسائل لا تصمد أمام أسراب الجراد.

٢- وصول الجراد لأكل "الألبسة والطعام المطبوخ" يشير إلى نوع من الجراد الصحراوي كان في حالة جوع شديد، حيث يتحول أي شيء عضوي إلى هدف.

٣- النقطة الأكثر رعباً في النص هي "أكل الجص" فالجراد لا يأكل الجص ليتغذى عليه فعلياً، بل كان يبحث عن الأملاح والمعادن، أو يحاول اختراق العوائق للوصول إلى الداخل، مما يعكس كثافة هجومية غير مسبوقة أدت إلى تضرر جدران البيوت وسور المدينة.

---

(١) الزوراء، العدد ١٢٩١، ٦ ربيع الأول ١٣٠٤هـ؛ الزوراء، العدد ١٢٩٤، ٢٧ ربيع الأول ١٣٠٤هـ؛ الزوراء، العدد ١٢٩٦، ١٨ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ؛ الزوراء، العدد ١٢٩٨، ٣ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ.

(٢) الزوراء، العدد ٢٠٨٦، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٢٤هـ.

(٣) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥.

أما القيمة التاريخية للنص، فتتمثل بأن تلك الرواية ليست مجرد قصة عن حشرات، بل هي وثيقة اجتماعية واقتصادية توضح:

١. كيف يمكن لحدث بيئي واحد أن يتلف أو يقضي على الخضروات والمحاصيل الزراعية خلال أيام معدودة.

٢. إشارة القصاب إلى العمل مع "الأهلين والعشائر"، وذلك يعكس طبيعة العمل الجماعي ما بين الإدارة المحلية والأهالي في سامراء حينذاك.

٣. أما قوله "يحدث أضراراً يذكرها الناس حتى اليوم" يؤكد أن عام ١٩٠٨ كان "عام الجراد" في الذاكرة السامرائية، تماماً كما تؤرخ الشعوب بسنوات الأوبئة أو الفيضانات.

ثانياً: حادثة مؤسفة في تكريت.

ذكر عبد العزيز القصاب تلك الحادثة قائلاً: "حدث في تكريت في نفس الوقت الذي توفقت فيه القوة العسكرية في مهمتها، وهي إن الولاية أمرت الملحقات جميعاً بإقامة الاحتفالات وتزيين دوائر الحكومة بمناسبة إعلان الدستور، وقد تبلغ مدير تكريت كاني مصطفى أفندي الأعرج، وهو من أصل تركي، بهذا الأمر أيضاً فأقام في دائرة الحكومة زينة، وجاءت المفرزة حينذاك برؤوس المقتولين من المجرمين إلى تكريت، فأخذ المدير الرؤوس المقطوعة وعلقها مع فوانيس الزينة وجلب أقارب أصحاب الرؤوس من التكارتة وآلبوناصر والحديديين وأوقفهم في تلك الليلة إلى جانب الرؤوس المعلقة حتى الصباح، وعندما سمعت بذلك كتبت إلى الولاية فأمرت بسحب يد هذا المدير من وظيفته حالاً"[١].

"وعندما جاءني المدير إلى سامراء أنبته على عمله هذا، فأجابني باللغة التركية بما معناه (في هذه الأيام المباركة يجب تعليق رؤوس كثيرة). أما نقيب تكريت فقد طلب

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٦٠.

من الولاية محققاً يحقق فيما جرى في تكريت، فجاء المحقق وأجرى التحقيق فلم يعثر على ما يستوجب لوم الإدارة، بل ظهرت له مداخلات النقيب وسوء إعماله، فصدر الأمر بإحالته إلى المحكمة التي قررت حبسه سنة ونصف السنة، وبذلك خلص القضاء من إفساده وشغبه، وزال نفوذه الذي كان يحميه أبو الهدى أفندي[١] المشهور في إسطنبول"[٢].

ومن خلال تحليل النص أعلاه، نسجل الملاحظات الآتية:

١- كشف النص عن فجوة حضارية هائلة؛ فبينما كانت الدولة العثمانية تحتفل بإعلان الدستور (المشروطية) كخطوة نحو الحداثة والقانون، كان مدير ناحية تكريت كاني مصطفى أفندي يطبق طقوساً وحشية ترجع للعصور الوسطى تمثلت بتعليق الرؤوس بجانب فوانيس الزينة، وبالتالي تحول الاحتفال السياسي إلى مشهد رعب، مما عكس عدم استيعاب الجهاز الإداري لروح الإصلاحات الجديدة.

٢- أظهر رد مدير الناحية باللغة التركية "في هذه الأيام المباركة يجب تعليق رؤوس كثيرة" ذهنية تعتقد أن هيبة الدولة لا تستقيم إلا بالدم، هو لا يرى في القتل وسيلة لتحقيق العدالة فحسب، بل يراه طقساً احتفالياً ضرورياً لتثبيت أركان الحكم، مما يشير إلى ترسخ ثقافة العنف لدى بعض الموظفين العثمانيين من أصول غير عربية في التعامل مع الولايات العربية العثمانية.

٣- إن استدعاء أقارب القتلى من عشائر (التكارتة، آلبو ناصر، الحديديين) وإجبارهم على الوقوف بجانب الرؤوس المقطوعة لم يكن إجراءً قانونياً، بل كان حرباً نفسية، الهدف منه هو الإذلال العلني وكسر الروح المعنوية لتلك العشائر، وتحويل العقوبة من فعل قضائي إلى استعراض قوة يهدف إلى ترهيب المجتمع المحلي وإخضاعه بشكل مطلق.

(١) يقصد به شيخ الإسلام أبو الهدى الصيادي.

(٢) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٦٠.

٤- برز عبد العزيز القصاب في هذا النص كنموذج للمسؤول الإداري الذي يحاول تطبيق معايير أخلاقية وإدارية حديثة، فمبادرته بالكتابة للولاية لسحب يد مدير الناحية فور سماعه بالحادثة، ثم تأنيبه للمدير وجهاً لوجه، تظهر وجود تيار داخل الإدارة الحكومية كان يؤمن بتطبيق القانون والعمل بموجبه.

ثالثاً: عدم وجود طبيب في مدينة سامراء.

خلت مدينة سامراء من وجود مستشفى أو مستوصف طوال العهد العثماني، وعلى الرغم من السلطات العثمانية قد وافقت على فتح مستشفى في قضاء سامراء على أن تستوفى نفقات إنشائه من تبرعات الأهالي[١]، غير أن ذلك الأمر لم يتحقق. ويبدو أن قضاء سامراء كان يعتمد على خدمات المؤسسات الصحية في مركز ولاية بغداد، وكان أهم تلك الخدمات هي حملات التلقيح ضد الإمراض المعدية في القضاء[٢].

ومن الجدير بالذكر أن نظام الإدارة العمومية لعام ١٨٧١م قد أسند مهمة الإشراف على المؤسسات الصحية إلى المجالس البلدية التي ضمّت في عضويتها طبيباً مختصاً يكون مشرفاً على الشؤون الصحية في المناطق التابعة لإدارة البلدية[٣]. ومن خلال ما أوردته المصادر فإن قضاء سامراء خلا من وجود أي طبيب فيه حتى عام ١٩١٤م[٤].

وقد أشار القصاب في كتابه بشأن الواقع الصحي في سامراء عند حديثه عن زوجته الأولى، قائلاً:"توفيت زوجتي أم ولدي الكبير من جراء مرض لم يمهلها

(١) الزوراء، العدد ٢١٢٤، ٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٥هـ.

(٢) الزوراء، العدد ٢١٠٥، ١٥ شوال سنة ١٣٢٤هـ.

(٣) الدستور، مج٢، ص ١٨٣.

(٤) ففي عام ١٩١٤م تم تعيين طبيب في مجلس إدارة البلدية وهو محمد زكريا أفندي، وفي عام ١٩١٥م ظهر لدينا موظف للصحة ضمن الملاك الوظيفي لبلدية القضاء سامراء كان شاؤل يوسف أفندي، ينظر: الزوراء، العدد ٢٤٧٣، ٢٣ شعبان ١٣٣٢هـ؛ الزوراء، العدد ٢٥١٦، ٦ رجب ١٣٣٣هـ.

أكثر من أربعة وعشرين ساعة، ولم يكن في القضاء يومئذ طبيب، شأن جميع الأقضية وأغلب الألوية، وقد أثر فقدها تأثيراً محزناً في نفوس عارفيها وما زال الأحياء منهم يذكرونها بألم شديد، وذلك في تشرين الثاني ١٩٠٨ ميلادية"[١].

وقد أشار خالد عبد القصاب إلى أن زوجة أبيه قد توفيت في سامراء على إثر الالتهابات التي نتجت عن قلع سن من أسنانها من قبل المتطبب الوحيد في مدينة سامراء الحلاق فهد، وهي حامل في شهرها السابع، وقد دفنت في مقبرة سامراء[٢].

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٢) عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧م)، ص ٦٧؛ وصال عبد العزيز محمد الكعود، المصدر السابق، ص ٢١.



المحور الثامن

أخبار وأحداث في سامراء لم يذكرها

عبد العزيز القصاب



المحور الثامن: أخبار وأحداث في سامراء لم يذكرها عبد العزيز القصاب.

تعزى الفجوات التاريخية في رصد أحداث قضاء سامراء ضمن كتاب "من ذكرياتي" لعبد العزيز القصاب إلى طبيعة التدوين الاسترجاعي الذي مارسه المؤلف؛ إذ ثمة فارق زمني وجوهري يمتد لأكثر من أربعة عقود بين مدة إشغاله لمنصب القائممقام (١٩٠٧-١٩٠٩م) ولحظة تدوين الذكريات في خمسينيات القرن العشرين، مما حوّل النص من يوميات ترصد الوقائع آنياً، إلى سردية استذكارية تخضع لفلترة الذاكرة البشرية وانتقائيتها، وبموجب ذلك البعد الزمني، سقطت من المتن الأحداث الروتينية والحوادث المحلية اليومية التي لم تشكل انعطافاً سياسياً أو إدارياً بارزاً، بينما مالت الذاكرة لاستحضار القضايا الكبرى والخطوط العريضة التي تقاطعت مع مسيرته المهنية أو التي اكتسبت أهمية تاريخية لاحقاً، مما جعل الكتاب يمثل رؤية إدارية شخصية أكثر من كونه أرشيفاً شاملاً لتفاصيل الحياة اليومية في سامراء إبان العهد العثماني المتأخر.

كما يرتكز منهج القصاب في كتابه على المحورية الذاتية، حيث قيد تدوينه بالأحداث التي كان فيها فاعلاً أو شاهداً مباشراً، كاستقباله لابن شاه إيران حسب أوامر الولاية، في حين أسقط الأحداث اليومية والزيارات العلمية للمستشرقين بين عامي (١٩٠٧-١٩٠٩م)؛ لكونها خارج نطاق مشاركته الشخصية، مما جعل النص في ذكرياته مرآة لدوره الشخصي أكثر من كونه أرشيفاً شاملاً لتاريخ المدينة.

ففي عام ١٩٠٧م زار مدينة سامراء المستشرق والجغرافي الألماني هوغو غروث[١] (Hugo Grothe) . وفي عام ١٩٠٨م زارت الكاتبة البريطانية لويزا ويلكنز (Louisa Wilkins) مدينة سامراء خلال رحلتها من الموصل إلى بغداد، وقد تجولت في المدينة ودونت مشاهداتها[٢]. كما زار المدينة الآثاري والمهندس الفرنسي هنري فيوليت (Henry Viollet) في عام ١٩٠٨م وأقام فيها[٣].

ولعل من بين أهم الأحداث والأخبار التي لم يذكرها القصاب في كتابه، خلال عمله في قضاء سامراء هي إقامة مراسيم العاشر من محرم الحرام في سامراء في شباط ١٩٠٨م، فقد نقلت جريدة الزوراء خبراً بعنوان (عشرة محرم الحرام) نصه الآتي: "لقد انقضت في ظل الذات الملوكية مراسم التعازي والمآتم المعتادة في العشرة الأولى ولا سيما يوم عاشوراء من محرم الحرام على نمط يتخلله الأمن والسكون. ولم يحدث- وله الحمد- أثناء إقامة هذه المراسم ما يخالف الرضاء العالي من ألوف الإيرانيين والجعفريين الذين أقاموا تلك المراسم، سواء في الكاظمية أو في كربلاء والنجف وسامراء"[٤].

إن خبر جريدة الزوراء حول نجاح مراسيم عاشوراء في مدينة سامراء عام ١٩٠٨م يعد وثيقةً تاريخيةً تدلل على الحنكة الإدارية للقائممقام عبد العزيز القصاب، الذي استطاع بفضل سياسته المتوازنة استيعاب ألوف الزوار الإيرانيين، وضمان إقامة شعائر العزاء لحسينية في أجواء من الأمن والسكون؛ إذ عكس ذلك الاستقرار قدرته العالية على إدارة التنوع المذهبي، محولاً المدينة إلى نموذج للتعايش السلمي ومنعطفاً إدارياً ناجحاً عزز مكانة مدينة سامراء كمركز ديني واقتصادي آمن.

(1) https://www.deutsche-digitale-bibliothek.de.

(2) Louisa Jebb Wilkins, By Desert Ways to Baghdad, T. Fisher Unwin, Second Impression, (London: 1909), P 229-233.

(3) Samarra, Archives Henry Viollet, in: https://archive.org/details.

(٤) الزوراء، العدد ٢١٦٢، ٢٠ محرم ١٣٢٦هـ.



الملاحق



ملحق رقم (١)

خبر تعيين عبد العزيز القصاب قائممقاماً لقضاء سامراء كما ورد في جريدة الزوراء في عام ١٩٠٧م[1]



نومرو [٢١٥٠] ﴿ جمعه ايرتسى ﴾ [اوتوز طقوزنجى سنه]

زوراء

اداره وخزينه عائدموراجعون مكتوبى ولايت ايله مطبعه مديريته مراجعت اولنور

اعلانات وبوسته اجرتى ويرلمه مش مكاتيب قبول اولنماز

درج اولنمان اوراق صاحبلرينه اعاده ايدلز

مشترى اولق ايسته نلر مطبعه اداره سنه مراجعت ايتملدرلر

مطبعه وعمل اداره سى : مكتب صنايع اعانه سى دور

سنه لكى يكرمى آلتى آيلغى قرق غروشدر مركز ولايتدن ماعدا عطر ايجون بوسته اجرتى ضم اولنور

نسخه سى آلتمش پاره در

اعلانات بير سطرندن درت غروش اللور

﴿ بغداد ولايته مخصوص هفته لق رسمى غزته در ﴾

فى ١٢ رمضان المبارك سنه ١٣٢٥ ﴿ منافع عامه يه وغزته متعلق آثار ايجون ستونلرمز هر زمان آچيقدر ﴾ وفى ٦ تشرين اول سنه ١٣٢٣

(امنيت ، صحت عموميه)

له الحمد ولايتك هر طرفده صحت عموميه وسايه سعالى وايه جناب پادشاهيده امن وآسايش بركمال اولوب جله يه ايتدن دعوات خيريه حضرت خلافتپناهى يادكار اولمقده در .

﴿ حوزه سدى ﴾

دليم قضاسى داخلنده واقع تحصيلات وصورت ابتدائى تسنيع سابقه مزده مندرج حوزه سد سبهنك محلوانى معاينه وبنه تعالى فيضان موسمنك محلولدنى اول اكمال اسباغى استكمال ايتمك اوزره والى معاونى سعادتلو ممتاز بك افندى وداثرة بلديه رئيسى وكيلى حيدرى زاده رفعتلو عبد الرحمن افندى وهندسه سدى مهندسى موسيو كونين وبلديه مهندسى موسيو موژمل اعزام بيورلمشلردر .

— تحصيلات —

سنين سابقه وسال حال اموالندن باجله ولايات شاهانه والوية مستقله نك تحصيلات محموميه سى مبين مايه نظارت جليله سندن ولايت جليله به مفصولاً كيدن بولن تموز جدولنده ولايتزك برنجيلكى احراز قصب اولدغى مع الافتخار كورلمشدر .

— عرضحال —

ولايت مكتوبجيلكندن دوايه مستحاثى متصرفلغنه تعيين بيورلدينى چنكى نسخه مزده يازديغمز عرضحالى جنابلرى محمد طاهر بك افندى اولكى يوزباشيه كوفى محل مأموريت جديده لرينه عرضحال اللشدر .

— تحويل —

مركز ولايت بدايت محكمه سى جزا رئيسى خوتلو آصف افندى ايله بتليس بدايت محكمه سى جزا رئيسى مصطفى شكرى افندينك بمقابلى مأموريتلرى اجرا بيورلدقلرى مدلله نظارت جليله سندن اشعار بيورلمشدر .

— مأذونيت ووكالت —

سامرا قضاسى قائممقامى توفيق افندينك فريضه حج شريفى ايفا ايتمك اوزره مأذونا حجازه مغفرت طرازه منتهى عزيمت بولمسنه بناءً برينه وكالة ولايت جليله مميت مأمورلرندن عزتلو افندى تعيين بيورلمشدر .

— تعيين —

ولايت جليله دن وقوع بولان عرض وتلما اوزرينه العمارات فرقه سى رياسته فرقة مذكوره نك رئيس سابقى عزتلو فهمى الهدلك بكك تعيينى خصوصنه ارادة سنية حضرت خلافتپناهى شرف متعلق بيورلمشدر .

— تحقيق مأمورينى —

سامرا قضاسنجه بعض مواد تحقيقه معارف باش كاتبى سلامى افندى مأمور بيورلمشدر .

— قضاء —

حديده ايورت آلتى يشتبى يكنكى سفرنده بوليلردن وتتمة دولت عليه دن بقدادلى زهره خاتونك كجيجه لين بيورولركن ناصله اياقى قايه رق دجله نهرينه دوشديكى وهر نه قدر تحرى ايدلمشسه ده بولنه مدغى حديده ايورلى ولى مدير مقدمى بلدوا شدر .

[قطعهٔ عراقيه ده تكثير فوس]

[وتدابير فيه]

— ١ —

، آتك اهميى ،

آتك جميت بشريه يه ايتديكى خدمت پك بيوكدر . آت ، وحشت ومدنيت مالكده انسانلره عادة ولازم برولمشدر . مشاهير طبيعيوندن بوفون ، « آت ، انسانك رفيق وفاكاريدر » ، ديمش بوكون كودبيوروزكه مدنيتك ترقيسى تسنده احتياجات بشريه زياده لشيور . اكيدن انسانيتك وحشت دورلرنده بشايان آدملر زمانلرده كى صنعى محركلر برينه كندى قواى ذاتيه لريله هم آتك حياتى ولان حيوانلك قوتلرندن استفاده ايدردى . الوهينك برموهبهٔ قدسيه اولمق اوزره طبيعت انسانيه يه بخش ايتديكى پرتوذكا ونورانيت افكار سايه سنده برجوق اصحاب كالات بتشمشدر . تأمين استراحت وتحرى معالى ايچون چاليشان ارباب غيرت آلتمش ، متجسس مفكرلريله خزائن فطرتك سينهٔ پربدايتنده كنزلرنى سايهٔ برقيه عاصه سى ايله بخار قوتى كشف ايتمشلر . صوكره محصول سعيلرى اولانلر بوغارقهٔ حكميه ني صنايعه تطبيق سوقيات وتقليات بشريه ني تسهيل وتسريع ايدجكى وايورلر ، تره نلر ، الكتريقى تراموايلر ، اوتوموبيللرديه آه كثيره لرك بتون جهان مدنيتك تقديم وتحسينه مقاسم اولمشلردر .

بوقواى ميخانيكيه نك ابداع واختراعى اثناى بشرك قواى طبيعيه حيوانيه يه اولان احتياجاتى بنه دفع ايدهمه مش . ايلرده ايدوب ايده مه جكى ده بك كسديريلهمز . بالعرض محرك خصوصنده كى رغبت واهتمالر ندن سقوط ايتسه لر بيله اعتدا نقطهٔ نظرندن بك شديد برحس احتياج طويله جقدر . چونكه بوكون اوروپاده سنوى يكرمى جباد كيراتى صرف واستهلاك ايدن سلطنتلرك موجوددر . بخارك ساحه ني خارقه لريله دنيا يى اوزونده حركت ايدن ترومتر دكزك مدهش ، متهور دالغه لرى اوه سنده كلى اشيانى نقل ايدن واپورلر خدمات ميخانيكيه نقطهٔ نظرندن بر اهميت فوق العاده كوستريورسه ده هر ايسته ين محله سوق واعمالى ممكن اولمايور . صرب وعارضه لى يرلره تحديدى قابل دكل ؛ مثلوكه : قواى طبيعيهٔ حيوانيه دن هر طرفده استفاده اولونه بيلور . فرمانك قابل ، بوزلى طاغلرنده ، غير منتظم يوللرنده ، باقيچى ، اريتيجى چوللرنده ، آوده ، اووه ده ، خرمانده ، حاصل هر يرده ايفاى خدمتدن خالى قالميورل . بوندن باشقه حرب ميدانده ، بجيلكده ، زنكبنك عائده كوستر ديكى سهولت ، حسن اقدام ، وقاوعظمت فطريه ، بدايع پرور قلبلرده درين برحلويت ، معالى پسند نظرلرده بر جذبهٔ مقاومت حس ايتديريور . هله ، شو صوك زمانلرده عالم انسانيت ؛ يومرطس ، شفيق ، حليم ، فعال هردولو مشافه اوريشلى حيوانه قارشى اويله عميق احتياجلر حس ايديورکه تصورى مستحيلدر ، جنس قوسى دينمشدر . ملك ايجون حكومتلرك ابراز ايتدكلرى فداكارانه افكار بشره حيرت ويرر . مساعد اقليملرك مناسب زمينلرنده مؤسسات خيريه ، حاراللر ، چفتلكلر تأسيس اولونمق مختلف خدماته كوره

---

(١) الزوراء، العدد ٢١٥٠، ١٢ رمضان ١٣٢٥هـ.

ملحق رقم (٢)

صورة لعبد العزيز القصاب أيام دراسته في إسطنبول عام ١٩٠٦م[١]



(١) عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، ص ٣١٩.

ملحق رقم (٣)

صورة لعبد العزيز القصاب مع أخيه أمين وابنه الأكبر عبد المجيد في عام ١٩١٤م[١]



(١) عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، ص ٣٢١.

ملحق رقم (٤-أ)

الجهاز الإداري في قضاء سامراء وفقاً لسالنامة ولاية بغداد لعام ١٩٠٧م[1]

مستنطق معاونی شاکر افندی	مباشر نجم اغا
مباشر احمد اغا	اوطه جی عبود اغا

﴿ بلديه مجلسی ﴾

رئيس صادق چلبی

اعضاحاجی طعمه افندی	اعضا عبدالحسين افندی
» سيد صالح افندی	» حبيب افندی
کاتب عبد الستار افندی	صندوق امينی احمد افندی

﴿ مأمورين سائره ﴾

تلغراف وپوسته مديری نورس افندی	صندوق امينی اسماعيل افندی
طابو کاتبی محمد امين افندی	نفوس مأموری احمد افندی
نفوس کاتبی عبد الرزاق افندی	رسومات مديری عبدالکريم افندی
رسومات کاتبی نعمان افندی	ثانيه
ديون عموميه مأموری عبدالکريم افندی	قرانته مأموری محمد افندی

﴿ ضابطه مأمورلری ﴾

سواری ژاندارمه يوزباشيسی صالح افندی ٤٤ مع

سواری ملازم اولی عبد القادر افندی	ايکنجی قومپسر حاجی محمود افندی
پياده ملازم ثانيسی رشيد افندی	پوليس رشيد افندی
پوليس سليمان افندی	

سامرا قضاسی

﴿ مأمورين قضا ﴾

قائمقام محمد توفيق افندی	نائب سيد عبد اللطيف افندی
مال مديری محمد نوری افندی	تحريرات کاتبی سيد عبدالرزاق افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٤.

ملحق رقم (٤-ب)

مجلس إدارة القضاء والدوائر الحكومية وفقاً لسالنامة ولاية بغداد لعام ١٩٠٧م[1]

﴿ مجلس ادارهٔ قضا ﴾

رئيس قائمقام

اعضای طبیعیه	اعضای منتخبه
نائب	سید جاسم افندی
مال مدیری	سید خلف افندی
تحریرات کاتبی	سیدغنام افندی

﴿ محکمهٔ بدایت ﴾

رئيس نائب

اعضا سید عبدالرزاق افندی	اعضا احمد افندی
باش کاتب مصطفی افندی	کاتب ثانی محمود فوزی افندی
مستنطق معاونی نوری افندی	مباشر عباس اغا

اوطه‌جی حمد اغا

﴿ بلدیه مجلسی ﴾

رئیس سید حسن افندی	اعضا عباس المحمد افندی
اعضا عباس اللطیف افندی	» صالح المحمد افندی
» سالم الحسین افندی	» سرحان افندی
کاتب علی افندی	چاوش مجید اغا

چاوش جاسم اغا

﴿ مأمورین سائره ﴾

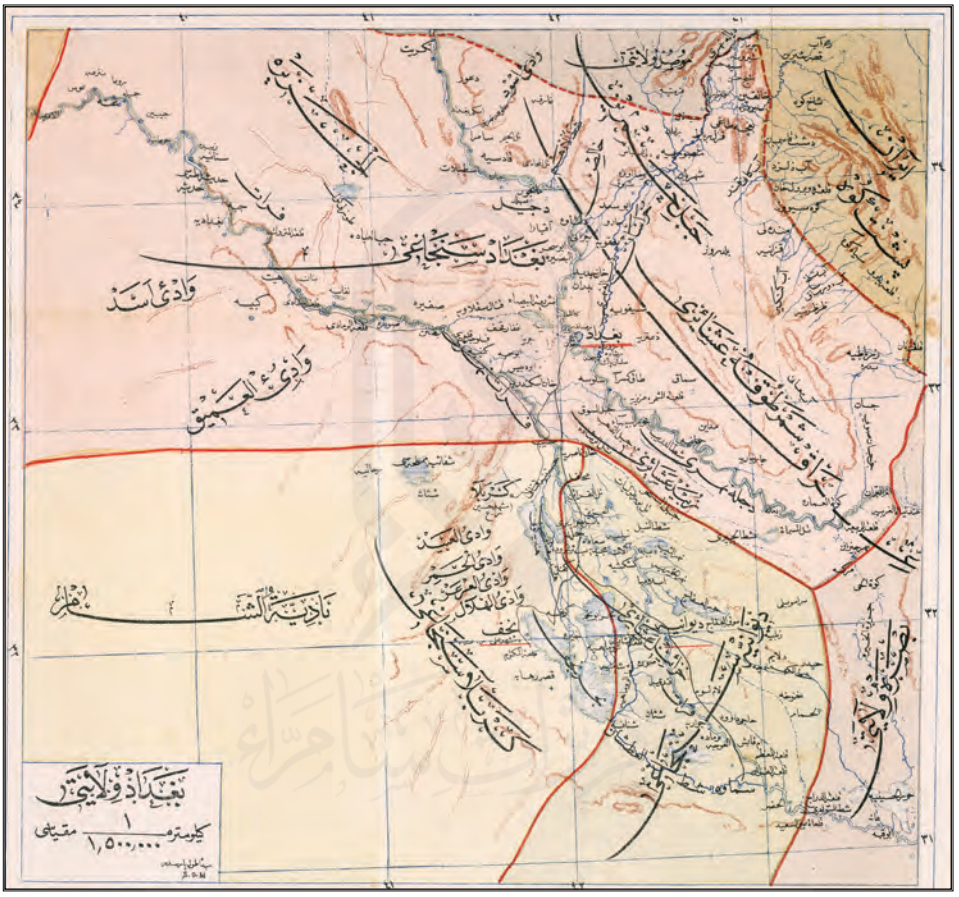
نقیب الاشراف قائمقامی سید حمدی افندی ادرنه پایه‌سی

مدرس اول سید عباس افندی	مدرس ثانی سید عبد الوهاب افندی
کلید دار سید علی افندی	سرخدمه سید حمدی افندی

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٥هـ، ص ١٤٥.

ملحق رقم (٥)

خريطة ولاية بغداد عام ١٩٠٧م وتظهر فيها مدينة سامراء[١]



(١) محمد نصر الله وآخرون، ممالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس، شركت مرتيبه مطبعة سي، (إستانبول: ١٣٢٥هـ)، ص ١٦٧.

ملحق رقم (٦)

صورة لأحد أبواب سور مدينة سامراء بعدسة المستشرق والجغرافي الألماني هوغو غروث عام ١٩٠٧م[1]



(1) https://www.deutsche-digitale-bibliothek.de.

ملحق رقم (٧)

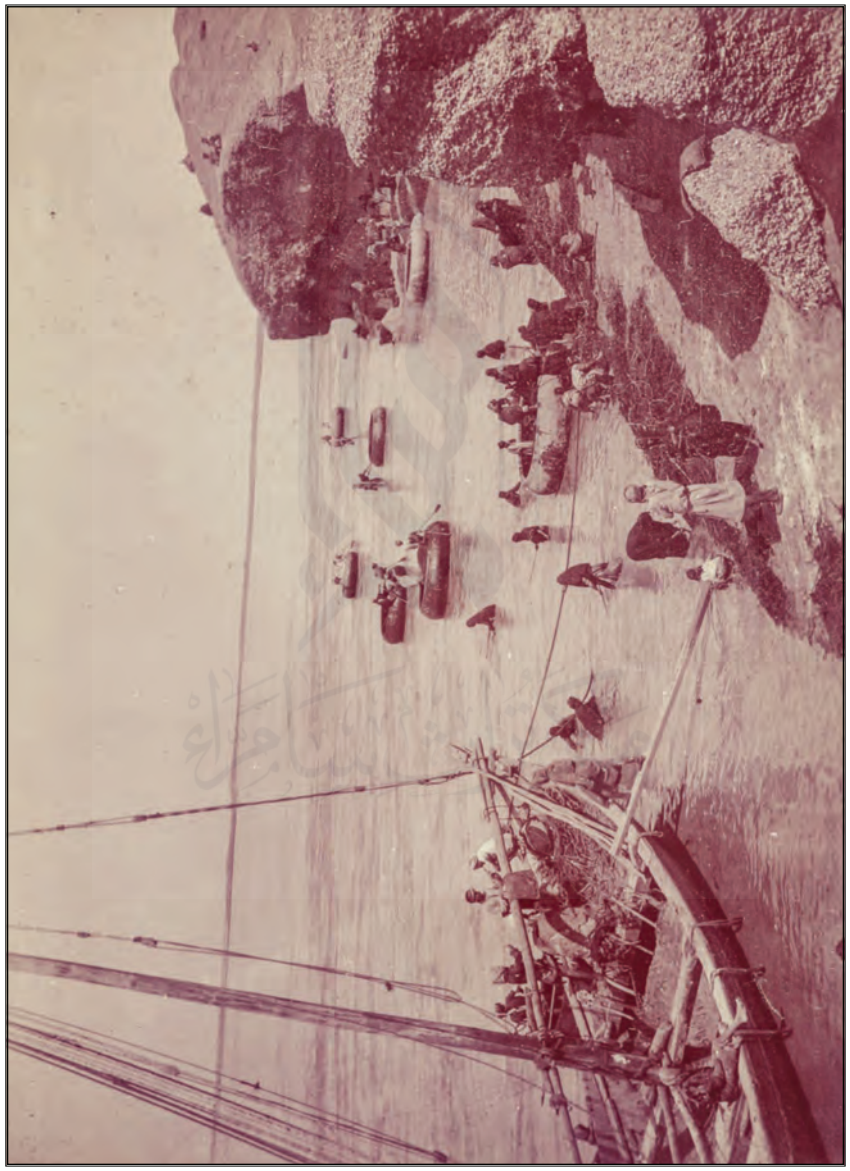
صورة لعبور الأهالي والزائرين نهر دجلة بواسطة القفف قبالة مدينة سامراء بعدسة المستشرق والجغرافي الألماني هوغو غروث عام ١٩٠٧م[١]



(1) https://www.deutsche-digitale-bibliothek.de.

ملحق رقم (٨)

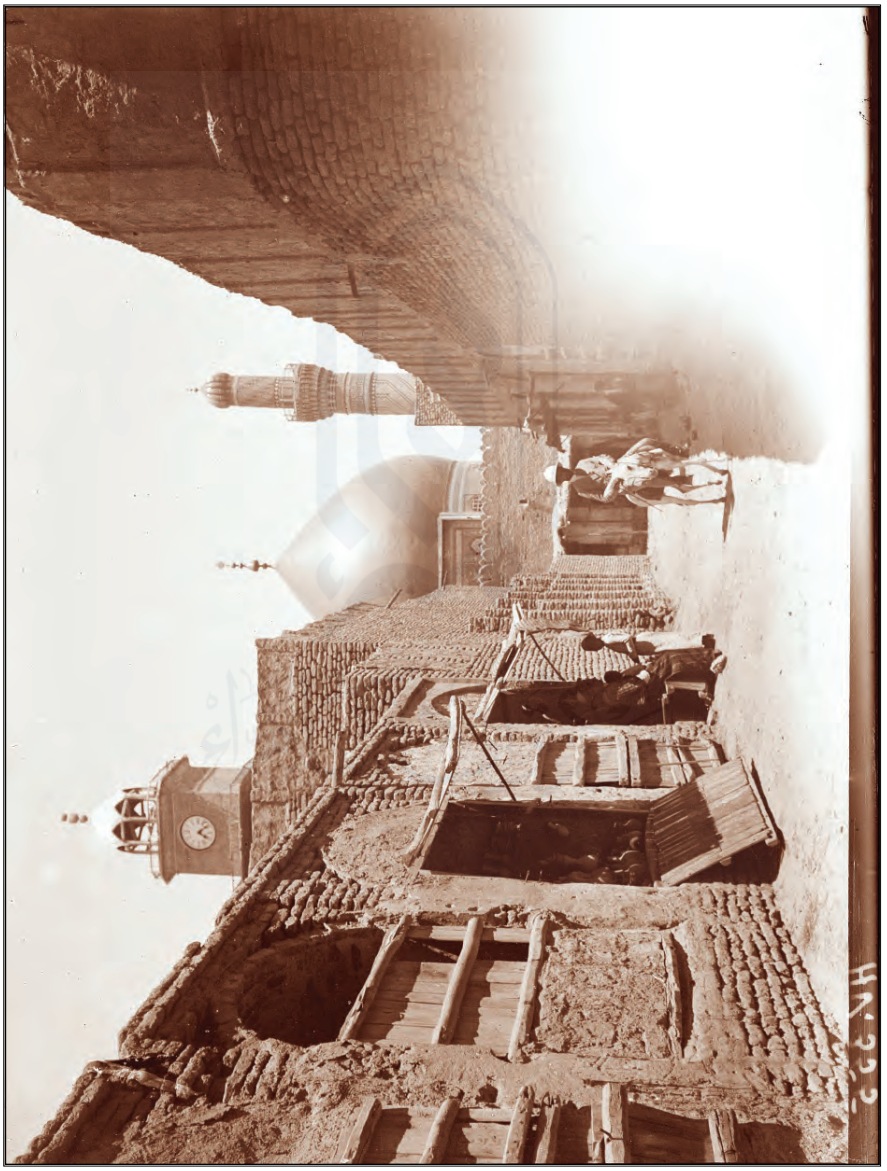
صورة لعبور الأهالي والزائرين نهر دجلة بواسطة القفف، ورسو قارب قبالة مدينة سامراء بعدسة المستشرق والجغرافي الألماني هوغو غروث عام ١٩٠٧م[1]



(1) https://www.deutsche-digitale-bibliothek.de.

ملحق رقم (٩)

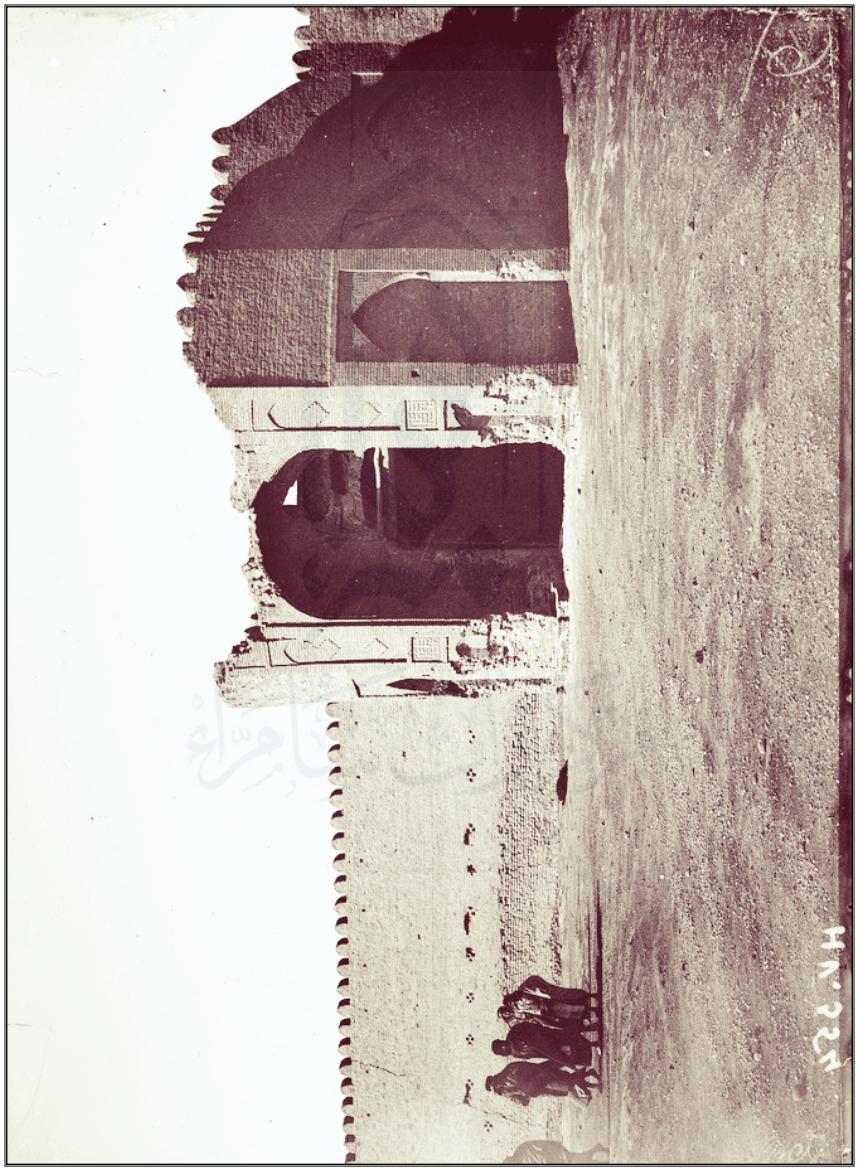
صورة لأحد أزقة مدينة سامراء وفيها تظهر قبة ومنارة مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام)
بعدسة عالم الآثار والمهندس الفرنسي هنري فيوليت عام ١٩٠٨م[1]



(1) Samarra, Archives Henry Viollet, in: https://archive.org/details.

ملحق رقم (١٠)

صورة لأحد أبواب سور مدينة سامراء بعدسة عالم الآثار والمهندس الفرنسي هنري فيوليت عام ١٩٠٨م[1]



(1) Samarra, Archives Henry Viollet, in: https://archive.org/details.

ملحق رقم (١١)

صورة لأحد أبواب سور مدينة سامراء بعدسة عالم الآثار والمهندس الفرنسي هنري فيوليت عام ١٩٠٨م[1]



(1) Samarra, Archives Henry Viollet, in: https://archive.org/details.



المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العثمانية غير المنشورة.

أ- الوثائق العثمانية:

١. سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٣٠٣هـ، دفعة ٧.

٢. بغداد سالنامة سي، سنة هجرية ١٣١٠، ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر.

٣. بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة سيدر، اون يدنجي دفعة در، سنة قمرية ١٣١٩، وشمسية ١٣١٧ - ١٣١٨، ولايت مطبعة سنده طبع اولنمشدر.

٤. بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، يكرمنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٤، رومية ١٣٢١- ١٣٢٢، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر.

٥. بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در، يكرمي برنجي دفعة در، سنة هجرية ١٣٢٥، رومية ١٣٢٢ - ١٣٢٣.

٦. بغداد ولايت جليلة سالنامة در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بغداد شابندر مطبعة، سندة طبع اولنمشدر.

٧. سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١١هـ، در سعادت، قرق طقوزنجي سنه، مطبعة عامرة، ده طبع اولنمشدر.

٨. سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣١٨هـ، اللي التنجي سنه، دار الخلافة العلية.

٩. سالنامة دولت علية عثمانية، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٥هـ، التمش اوجنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.

١٠. سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٦هـ، التمش دردنجي سنة، در سعادت، مطبعة احمد إحسان.
١١. دولت علية عثمانية، خارجية نظارت جليلة سنك، سالنامة سيدر لسنة ١٣٠٦هـ، أيكنجي دفعة أوله رق، ده طبع أولنمشدر.
١٢. الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج ١، المطبعة الأدبية، (بيروت: ١٣٠١هـ).
١٣. طابو نظامنامه سي، صورت خط همايون، تقويمخانه عامرة ده طبع اولمنشدر، إستانبول.
١٤. مجموعة القوانين، إصدار يوسف صادر، تعريب وترجمة عارف أفندي رمضان، ج٥، المطبعة العلمية، (د. م: ١٩٢٥).

ب- الوثائق العراقية:

١. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨م، مطبعة الحكومة، (بغداد: ١٩٢٨م).
٢. الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، تشرين الثاني ١٩٢٨م، مطبعة الحكومة، (بغداد: ١٩٢٨م).

ثانياً: الدراسات الجامعية.

١. جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
٢. حسين سعود آل نايف، النخب العشائرية في السماوة ودورها السياسي في العراق، رسالة ماجستير غيرة منشورة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢١م.
٣. عبد الرحمن عبد الله محمد حسن الصراف، النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الأخير ١٢٤٩ - ١٣٣٧ هـ / ١٨٣٤ - ١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٠.

٤. عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام١٩٤٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - أبن رشد، جامعة بغداد،٢٠٠٠.
٥. علي حمزة سلمان، تطور الخدمات البريدية في العراق ١٩٢١- ١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
٦. غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ - ١٣٣٣ هـ / ١٨٣٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
٧. كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢- ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
٨. محمد عبد ذكر الحمداني، موقف بريطانيا من حرب القرم ١٨٥٣- ١٨٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١.
٩. محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ - ١٢٨٩هـ) - (١٨٦٩ - ١٨٧٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة.

١. ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، ط١، (البصرة: ١٩٨٢).
٢. أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، ج٢، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية، (إستانبول: ١٩٩٩).
٣. باقر أمين الورد، بغداد خلفاؤها، ولاتها، ملوكها، رؤساؤها، منشورات دار التربية، (بغداد: ١٩٨٤م).
٤. ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٤، ج ٧، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).

٥. ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣، مطابع علي بن علي، (الدوحة: د. ت).

٦. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧، دار الشؤون الثقافية، ط٢، (بغداد: ٢٠٠١).

٧. حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ – ١٩١٤، مطبعة الإرشاد، (بغداد: ١٩٨٠).

٨. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد:١٩٨٨م).

٩. خليل إبراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٨٠).

١٠. دائرة الاستخبارات البريطانية، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، نقله إلى العربية عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، (بغداد:١٩٥٨م).

١١. ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، نقله إلى العربية مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، (بيروت: ١٩٧٣).

١٢. سامي ناظم حسين المنصوري، التقويم الشمسي العثماني (المالي الرومي) ١٨٤٠ – ١٩١٨م، دار الفرات للثقافة والإعلام، (بابل: ٢٠٢٠م).

١٣. سامي ناظم حسين المنصوري، المعجم الكبير للوحدات والتقسيمات الإدارية العربية في الوثائق العثمانية (١٢٨١ – ١٣٣٦هـ/ ١٨٦٤ – ١٩١٨م)، الدار العربية للموسوعات، ط١، (بيروت: ٢٠١٨م).

١٤. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد: ١٩٨٨).

١٥. ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله إلى العربية، جعفر الخياط، ط٤، (بغداد: ١٩٦٨).
١٦. سلمان آل طعمة، مشاهير المدفونين في كربلاء، دار الصفوة، ط١، (بيروت:٢٠٠٩).
١٧. سليمان فيضي، في غمرة النضال، ط٢، (بيروت: ١٩٧٤).
١٨. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، (الرياض: ٢٠٠٠).
١٩. شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت: ١٩٩٠م).
٢٠. شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، (بغداد: ١٩٦٦).
٢١. شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، دار المدار الإسلامي، ط١، (طرابلس: ٢٠٠٥).
٢٢. عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٨، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد: ١٩٥٥).
٢٣. عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، شركة التجارة والطباعة، (بغداد: ١٩٥٨م).
٢٤. عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٣، (بغداد:١٩٥٥).
٢٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، دار الكتب، ط٥، (بيروت: ١٩٨٢).
٢٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، مركز الأبجدية، ط٤، (بيروت: ١٩٨٢).
٢٧. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ - ١٩١٧، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط١، (بغداد: ١٩٥٩).
٢٨. عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، دار عويدان للنشر، (بيروت:١٩٦٢م).

٢٩. عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، (بيروت: ٢٠٠٧م).

٣٠. عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤- ١٩١٤، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٦٩).

٣١. عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ - ١٩١٨ دراسة تاريخية وثائقية، مطبعة شريعت، ط١، (د. م: ١٤٢٧هـ).

٣٢. كاثلين إم لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مكتبة دار المتنبي، (بغداد: ١٩٦٣).

٣٣. كاظم بك، تلخيص الحقوق الموضوعة، تعريب كمال قزح، المطبعة الأدبية، ط٢، (بيروت:١٩٠٠).

٣٤. لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون، دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد: ١٩٨٨).

٣٥. مجموعة باحثين، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ج١، ط١، (بغداد:١٩٨٦).

٣٦. محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، ط١٠، (بيروت: ٢٠٠٦).

٣٧. محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد: ١٩٧٤).

٣٨. محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، المكتبة العلمية، (بغداد:١٩٩٢م).

٣٩. مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، ط١، (بيروت:١٩٩٦م).

٤٠. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، دار الحكمة، ط١(لندن: ٢٠٠٥).

٤١. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧- ١٩٦٣م، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد:١٩٩٠م).

٤٢. هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، ط١، (د.م: ١٩٨٨).
٤٣. وصال عبد العزيز محمد الكعود، عبد العزيز القصاب وأثره الإداري والسياسي في العراق (١٨٨٢-١٩٦٥)، مطبعة المشرق، ط١، (عمان:٢٠١٤م).
٤٤. ياسين صلواتي، الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، ج١، مؤسسة التاريخ العربي، (بيروت: ٢٠٠١ م).
٤٥. يونس إبراهيم السامرائي، عشائر سامراء، مطبعة دار البصري، ط١، (بغداد:١٩٦١م).

رابعاً: الكتب باللغة التركية (العثمانية).

١. سليمان سودي، دفتر مقتصد (حيوانات رسمك إجمال تاريخي، أصول طرحي، أصول تحصيلي)، ايكنجي جلد، طبع أول، محمود بك مطبعه سي، (در سعادت: ١٣٠٧هـ).
٢. علي حيدر مدحت، مدحت باشا حيات سياسية سي خدماتي منفا حياتي، برنجي كتاب، هلال مطبة سي، (إستانبول:١٣٢٥).
٣. علي رشاد، عصر حاضر تاريخي ١٧٨٩ دن زمانزه قدر، قناعت مطبعه سي، (در سعادت: ١٣٣٠).
٤. محمد نصر الله وآخرون، ممالك محروسة شاهانه يه مخصوص مكمل ومفصل اطلاس، شركت مرتيبه مطبعة سي، (إستانبول: ١٣٢٥هـ).

خامساً: الدوريات.

أ- الصحف:

١. تقويم وقايع، العدد ١٤١٤، بشنجي سنة، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ.
٢. الزوراء، العدد ٧٥٦، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٥هـ.

٣. الزوراء، العدد ٧٩١، ٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

٤. الزوراء، العدد ٧٩٢، ٢٠ ذو القعدة ١٢٩٥هـ.

٥. الزوراء، العدد ١٠٠٨، ١٣ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ.

٦. الزوراء، العدد ١٠٢٣، ٢٣ رمضان ١٢٩٩هـ.

٧. الزوراء، العدد ١٢٩١، ٦ ربيع الأول ١٣٠٤هـ.

٨. الزوراء، العدد ١٢٩٤، ٢٧ ربيع الأول ١٣٠٤هـ.

٩. الزوراء، العدد ١٢٩٦، ١٨ ربيع الآخر ١٣٠٤هـ؛

١٠. الزوراء، العدد ١٢٩٨، ٣ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ.

١١. الزوراء، العدد ٢٠٧٠، ٢١ محرم ١٣٢٤هـ.

١٢. الزوراء، العدد ٢٠٧١، ٦ صفر ١٣٢٤هـ.

١٣. الزوراء، العدد ٢٠٧٤، ٢٧ صفر ١٣٢٤هـ.

١٤. الزوراء، العدد ٢٠٧٥، ٥ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

١٥. الزوراء، العدد ٢٠٨٤، ٨ جمادى الأولى ١٣٢٤هـ.

١٦. الزوراء، العدد ٢٠٨٦، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٢٤هـ.

١٧. الزوراء، العدد ٢١٠٥، ١٥ شوال سنة ١٣٢٤هـ.

١٨. الزوراء، العدد ٢١٢٤، ٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٥هـ.

١٩. الزوراء، العدد ٢١٥٠، ١٢ رمضان ١٣٢٥هـ.

٢٠. الزوراء، العدد ٢١٦٢، ٢٠ محرم ١٣٢٦هـ.

٢١. الزوراء، العدد ٢١٦٣، ٢٧ محرم ١٣٢٦هـ.

٢٢. الزوراء، العدد ٢٣٥٨، ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

٢٣. الزوراء، العدد ٢٤٧٣، ٢٣ شعبان ١٣٣٢هـ.

٢٤. الزوراء، العدد ٢٥١٦، ٦ رجب ١٣٣٣هـ.

ب-البحوث:

١. إبراهيم خليل العلاف، الخدمات البرقية والبريدية في العراق أبان العهد العثماني، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية العدد (٢١)، أيلول، ٢٠٠٠.

سادساً: المصادر باللغات الأجنبية.

1. Albertine Jwaideh, The Sanniya Lands of Sultan Abdul Hamid II in Iraq, research in: Arab and Islamic studies in honor of Hamilton A. R. Gibb, (Leiden: 1945).

2. Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Second Edition, Oxford University Press, (London: 1968).

3. Cahit Celik, Cok Yönlü bir Vali: Ebubekir Hazım Tepeyran, Türk Idare Dergisi / yıl: 95, sayı: 500, aralık 2024.

4. Gökhan Çetinsaya, Ottoman Administration of Iraq, -1890 1908, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an Informa business, First published, (London:2005).

5. Great Britain, Admiralty intelligence Department A handbook of Mesopotamia Vol. I, November 1919.

6. Louisa Jebb Wilkins, By Desert Ways to Baghdad, T. Fisher Unwin, Second Impression, (London: 1909).

7. Resul Babaoğlu, Mekteb-i Mülkiye, 1960-1859: Tanzimat'tan Cumhuriyet'e bilimsel ve kültürel modernleşmenin kurumsallaşması, Türk Tarih Kurumu, (Ankara: 2020).

8. Soli Shahvar, Tribes and Telegraphs in Lower Iraq: The Muntafiq and the Baghdad-Basrah Telegraph Line of 65-1863, Middle Eastern Studies, Vol. 39, No.1, Jan. 2003.

9. Vital Cuinet, La Turguie D Asia, tome troisieme, (Paris: 1894).

سابعاً: شبكة الأنترنيت.

1. https://www.deutsche-digitale-bibliothek.de.

2. Samarra, Archives Henry Viollet, in: https://archive.org/details.

الفهرس

مقدمة المركز ٥

مقدمة المؤلف ٩

تعريف بكتاب القصاب (من ذكرياتي): ١٣

المحور الأول: عبد العزيز القصاب حياته وسيرته الوظيفية. **١٧**

أولاً: نشأته ودراسته وأسرته ١٩

ثانياً: مهامه الوظيفية خلال العهد العثماني..... ٢٢

ثالثاً: مهامه الوظيفية خلال العهد الوطني الملكي ٢٥

رابعاً: دوره السياسي بين عامي ١٩٢٦- ١٩٤٦م ٢٥

خامساً: دوره في مجلس النواب واعتزاله العمل السياسي والإداري حتى وفاته في عام ١٩٦٥م ٢٨

المحور الثاني: الدوائر الحكومية في قضاء سامراء في عام ١٩٠٧م **٣١**

أولاً: ارتباط قضاء سامراء الإداري وتوابعه ٣٣

ثانياً: الجهاز الإداري في القضاء..... ٣٥

ثالثاً: مجلسا الإدارة والبلدية في القضاء..... ٣٧

رابعاً: دائرة البلدية ومجلسها في القضاء ٣٩

خامساً: الدوائر الحكومية في القضاء ٤٢
سادساً: قوات الأمن في القضاء ٤٦
سابعاً: محكمة بداءة قضاء سامراء ٤٩
المحور الثالث: مهام القصاب الإدارية في قضاء سامراء ٥١
أولاً: قائممقام بالوكالة لقضاء سامراء عام ١٩٠٧م ٥٣
ثانياً: وصوله لسامراء ووصف السراي الحكومي ٥٦
ثالثاً: استحداثه لدائرة البرق والبريد في عام ١٩٠٨م ٥٧
رابعاً: نقله من قضاء سامراء إلى قضاء السماوة ٦٠
المحور الرابع: سياسة القصاب في التعامل مع عشائر القضاء ٦٣
أولاً: منع حدوث القتال بين عشيرتي آلبو عيسى وآلبو عباس ٦٥
ثانياً: قضية فرقة البيجات في تكريت ٦٧
المحور الخامس: الزائرون الإيرانيون والتمثيل الدبلوماسي لبلادهم في سامراء وموقف القصاب منهم ٧٣
أولاً: التمثيل الدبلوماسي الإيراني في سامراء ٧٥
ثانياً: سوء معاملة الزائرين الإيرانيين ومحاولات ابتزازهم ٧٦
ثالثاً: زيارة أحمد خان ابن شاه إيران إلى سامراء ٨٠
المحور السادس: دور القصاب في جباية ضرائب ورسوم المحاصيل الزراعية والأغنام في القضاء ٨٣
أولاً: الزراعة في قضاء سامراء ٨٥

ثانياً: رسوم الأغنام ٨٩
ثالثاً: تعريف رسوم الأغنام ٩٤
المحور السابع: قضايا وحوادث متنوعة وموقف القصاب منها ٩٧
أولاً: هجوم الجراد على مدينة سامراء في عام ١٩٠٨م ٩٩
ثانياً: حادثة مؤسفة في تكريت ١٠١
ثالثاً: عدم وجود طبيب في مدينة سامراء ١٠٣
المحور الثامن: أخبار وأحداث في سامراء لم يذكرها عبد العزيز القصاب ١٠٥
الملاحق ١٠٩
المصادر والمراجع ١٢٣

إصدارات مركز تراث سامراء

١. كتاب «رسالة حدوث العالم»، تأليف الشيخ محمد باقر الاصطهباناتي قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٢. كتاب «معالم العبر في استدراك البحار السابع عشر»، تأليف الميرزا حسين النوري قدس سره (طبع لأول مرة).

٣. كتاب «مقدّمة الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، تأليف الشيخ آقا بزرك الطهراني قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٤. كتاب «رسائل من إفادات المجدّد الشيرازي قدس سره»، تحقيق الشيخ مسلم الرضائي بمراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٥. كتاب «رسالة في أحكام الجبائر»، تقرير لبحث السيد المجدّد الشيرازي قدس سره، بقلم السيد محمد الساروي، تحقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٦. كتاب «رسالة في حكم الخلل الواقع في الصلاة»، تقرير لبحث السيد المجدّد الشيرازي قدس سره، بقلم الشيخ آقا رضا الهمداني قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٧. كتاب «مآثر الكبراء في تاريخ سامراء» (ج٤)، تأليف الشيخ ذبيح الله المحلاتي قدس سره، تحقيق: مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٨. كتاب «مجموعة رجالية وتاريخية»، تأليف الشيخ آقا بزرك الطهراني قدس سره، تحقيق السيد جعفر الحسيني الإشكوري (طبع لأول مرة).

٩. كتاب «نزهة القلوب والخواطر في بعض ما تركه الأوائل للأواخر»، تأليف الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني، الملقب بإمام الحرمين، تحقيق الشيخ محمد لطف زاده، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

١٠. كتاب «الإمام علي الهادي عليه السلام عمر حافل بالجهاد والمعجزات»، تأليف الشيخ علي الكوراني، أعدّه وخرّج مصادره مركز تراث سامراء.

١١. كتاب «سامراء في الإرشيف الوثائقي العثماني»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

١٢. كتاب «سامراء في السالنامات العثمانية»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

١٣. كتاب «سامراء في لغة العرب»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
١٤. كتاب «سامراء في مجلة سومر/ ج١»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
١٥. كتاب «سامراء في مجلة سومر/ ج٢»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
١٦. كتاب «قوافي الولاء من الكاظمية إلى سامراء»، للأستاذ عبد الكريم الدباغ (طبع لأول مرة).
١٧. كتاب «زيارة أئمة سامراء عليهم السلام»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
١٨. كتيب «دليل معرض فاجعة سامراء»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
١٩. كتيب «مناقب أئمة سامراء عليهم السلام من طرق العامة»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٢٠. كتيب «نصائح سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله للشباب المؤمن»، إعداد مركز تراث سامراء.
٢١. كتيب «نصائح سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله للمقاتلين في ساحات الجهاد»، إعداد مركز تراث سامراء.
٢٢. كتيب «قبسات من حياة أئمة سامراء عليهم السلام»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٢٣. «كتيب تعريفي بمركز تراث سامراء»، إعداد مركز تراث سامراء.
٢٤. كتيب «دليل الزائر لمرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامرّاء المقدسة»، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٢٥. كتاب «عصمة الحجج»، تأليف السيد علي الحسيني الميبدي، تحقيق الشيخ ستار الجيزاني، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).
٢٦. كتاب «مباحث من كتاب الطهارة»، تأليف آية الله السيد إبراهيم الدامغاني قدس سره، تقرير لبحث آية الله المجدّد السيد محمد حسن الشيرازي قدس سره، تحقيق الشيخ كريم مسير، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).
٢٧. كتاب «ذخيرة في دليل الإنسداد»، من إفادات السيّد المجدّد الشيرازي قدس سره، بقلم المحقق الآخوند الخراساني قدس سره (صاحب الكفاية)، تحقيق الشيخ محمد الحاج محسن الجعفري، مراجعة

وتدقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٢٨. كتاب «العتبة العسكرية المقدسة في الإرشيف الوثائقي العثماني»، جمع وترجمة د. سامي المنصوري، تدقيق ومراجعة مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٢٩. كتاب «مقدمة الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، تأليف الشيخ آقا بزرك الطهرانيقدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء (طبعة ثانية منقحة).

٣٠. كتاب «البيع»، تأليف آية الله السيّد إبراهيم الدامغانيقدس سره، تقرير لبحث آية الله المجدّد السيّد محمد حسن الشيرازيقدس سره، تحقيق الشيخ سلام محمد الناصري، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٣١. كتاب «شرح اللمعتين»، تأليف آية الله الشيخ عباس بن حسن آل كاشف الغطاءقدس سره، تحقيق محمد جليل الحسناوي، تدقيق ومراجعة مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٣٢. كتاب «اللوامع الحسنية»، تأليف السيد حسن صدر الدين الكاظميقدس سره، تحقيق الشيخ إبراهيم الجوراني، تدقيق ومراجعة مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٣٣. وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول «الإمام الهاديعليه السلام عبق النبوة وعماد السلم المجتمعي» (ثلاثة أجزاء) (طبع لأول مرة)..

٣٤. كتاب سامراء في تراث الكاظميين وآثارهم في القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر، تأليف الأستاذ عبد الكريم الدباغ، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٣٥. كتاب مباحث من كتاب الزكاة، تقرير لبحث السيد المجدّد الشيرازيقدس سره، بقلم العلّامة الفقيه الشيخ أسد الله الزنجاني، تحقيق مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٣٦. رسالة في كرامات السيد المجدّد الشيرازيقدس سره.تأليف: قدوة الفقهاء والمجتهدين الميرزا محمد حسين الغروي النائينيقدس سره. (طبع لأول مرة).

٣٧. مجلة تراث سامراء، (مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تُعنى بدراسة تراث سامراء) صدر منها اثنا عشر عداد.

٣٨. فهرس تراث حوزة سامراء، جمع وإعداد مركز تراث سامراء، (طبع لأول مرة).

٣٩. نتائج الأفكار، تأليف: السيد إبراهيم الموسوي القزويني، تحقيق: الشيخ ستار الجيزاني، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء، (طبع لأول مرة).

٤٠. حاشية المكاسب، تأليف أستاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ محمد تقي الشيرازي قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء، (جزآن) (طبع لأول مرة)..

٤١. مكتبات سامراء الرائدة، إعداد وجمع مركز تراث سامراء، (طبع لأول مرة)، وتتضمن:

٤٢. مكتبة المجدّد السيد محمد حسن الشيرازي قدس سره.

٤٣. مكتبة الشيخ محمد تقي الشيرازي قدس سره.

٤٤. مكتبة الإمام المهدي العامة.

٤٥. مكتبة الشيخ محمد حسن كبة قدس سره.

٤٦. مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام في وثائق الإرشيف العثماني، جمع وترجمة مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٤٧. عوائد وفوائد من إفادات المجدّد الشيرازي قدس سره، بقلم العلّامة الفقيه الشيخ أسد الله الزنجاني قدس سره، تحقيق الشيخ كريم مسير. (طبع لأول مرة).

٤٨. سامراء في الصحافة العثمانية، جمع وترجمة الدكتور سامي المنصوري، مراجعة. وتدقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٤٩. سامراء وتوابعها في وثائق الإرشيف العثماني ١٨٧٤- ١٩١٤م، جمع وترجمة مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٥٠. مباني المحقق الطهراني، آراء الشيخ آقا بزرك الطهراني قدس سره، إعداد الشيخ أحمد كريم الوسام، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٥١. الحاشية القديمة ـ مبحث التعارض ـ، من إفادات المجدّد الشيرازي قدس سره، تأليف الأصولي الكبير والمحقق الشيخ محمد كاظم الخراساني قدس سره، تحقيق الشيخ إبراهيم الجوراني، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).

٥٢. فتاوى مراجع الدين بالجهاد عام ١٩١٤م في وثائق الإرشيف العثماني، جمع وترجمة: الأستاذ الدكتور سامي ناظم حسين المنصوري، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).

٥٣. الإمام الحسن العسكري عليه السلام إرث النبوة والإمامة (وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني) بعشرة مجلدات. (طبع لأول مرة).

٥٤. الاستصحاب، تأليف الأصولي الكبير والمحقق الشيخ محمد كاظم الخراساني، تحقيق الشيخ إبراهيم الجوراني، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).
٥٥. نكت الرجال على كتاب منتهى المقال، تأليف آية الله السيد صدر الدين الكاظمي قدس سره، جمعها السيد حسن صدر الدين الكاظمي قدس سره، تحقيق: الدكتور الشيخ محمد جواد السلامي، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء. (طبع لأول مرة).
٥٦. ذاكرة سامراء المصورة، إعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٥٧. أعلام حوزة سامراء، جمع وتدقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٥٨. مآثر الكبراء في تاريخ سامراء، تأليف العلَّامة الشيخ ذبيح الله المحلاتي قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء، (أحد عشر جزءاً) (طبع لأول مرة).
٥٩. رسالة في أحكام الخلل الواقع في الصلاة، تأليف استاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ محمد تقي الشيرازي قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٦٠. رسالة في صلاة الجماعة، تأليف أستاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ محمد تقي الشيرازي قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٦١. سامراء في الصحافة العراقية ١٩١٧-١٩٣٩م، تأليف الأستاذ الدكتور سامي ناظم حسين المنصوري، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٦٢. الميرزا محمد تقي الشيرازي وأنجاله في تقارير الشرطة السرية البريطانية في العراق (١٠ كانون الثاني/ ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠م)، مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة).
٦٣. فتاوى مراجع الدين بالجهاد عام ١٩١٤م في وثائق الإرشيف العثماني، جمع وترجمة: الأستاذ الدكتور سامي ناظم حسين المنصوري، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء (الطبعة الثانية) (طبع لأول مرة).
٦٤. كتاب البيع، تأليف المحقق آقا رضا الهمداني قدس سره، تحقيق الشيخ ستار الجيزاني، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء.
٦٥. العتبة العسكرية المقدسة في سامراء حاضرة الفكر والتراث (وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث) (ثلاثة أجزاء). (طبع لأول مرة).
٦٦. القواعد الفقهية في ضوء رواية الإمام الحسن العسكري عليه السلام الضرر البيئي أنموذجاً،

تأليف: الأستاذ الدكتور الشيخ جواد أحمد البهادلي، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء.

٦٧. الصحيفة الهادوية، جمع وإعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة)

٦٨. الصحيفة العسكرية، جمع وإعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة)

٦٩. الصحيفة المهدوية، جمع وإعداد مركز تراث سامراء (طبع لأول مرة)

٧٠. موسوعة سامراء الوثائقية، جمع وترجمة مركز تراث سامراء (عشرة أجزاء).

٧١. سامراء في ذكريات قائممقام عراقي، تأليف الأستاذ الدكتور سامي ناظم حسين، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء.

الكتب التي ستصدر قريباً

١. ببليوغرافيا الإمامين العسكريين عليهما السلام، إعداد: مركز تراث سامراء.

٢. ببليوغرافيا سامراء، إعداد: مركز تراث سامراء.

٣. ببليوغرافيا الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، إعداد: مركز تراث سامراء.

٤. العسكريان عليهما السلام في الشعر العربي، الشيخ رسول عبد السادة، مراجعة وتدقيق: مركز تراث سامراء.

٥. موسوعة العتبات المقدسة ج١٢، تأليف جعفر الخليلي، تحقيق مركز تراث سامراء.

٦. وثيقة الفقهاء، تأليف العلامة الشيخ محمد باقر البيرجندي قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء.

٧. مناهج الأحكام (القضاء والشهادات)، تأليف الآقا أحمد بن محمد علي ابن الوحيد البهبهاني. (ت ١٢٣٥هـ)، تحقيق: مركز تراث سامراء.

٨. القواعد الحسينية في عدة قواعد فقهية، السيد حسن بن إسماعيل الحسيني القمي.

٩. خطب الجمعة السياسية للأعوام (٢٠١١ - ٢٠٢٠) جمع وإعداد مركز تراث سامراء (أربع أجزاء).

١٠. شرح الزيارة الجامعة الكبيرة لسماحة السيد حسن المرتضوي، ترجمة مركز تراث سامراء.

١١. أم الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، دراسة وتحقيق، ترجمة مركز تراث سامراء.

١٢. مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام في كتابات الرحالة والمستشرقين خلال العهد العثماني ١٥٣٥ - ١٩١٧م، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء.

كتب قيد التحقيق والتأليف

١. حواشي على نجاة العباد، عدة من العلماء.

٢. رسالة (الدر النظيم في نفي التتميم)، تأليف آية الله السيد حسن صدر الدين الكاظمي قدس سره، تحقيق مركز تراث سامراء.

٣. رسائل الزنجاني، الشيخ أسد الله الزنجاني، عناوين متعددة في الفقه والأصول.

٤. الأنظار القرآنية في تراث السيد المجدد الشيرازي، جمع وإعداد مركز تراث سامراء.

٥. دفناء العتبة العسكرية المقدسة، وجمع وتدقيق مركز تراث سامراء.

٦. عمارة مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام وزخارفه في سامراء، تأليف الدكتور رجوان فيصل غازي، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء.

٧. أبحاث في النفقات الثلاثة، للشيخ محمد أسماعيل المحلاتي، تحقيق مركز تراث سامراء.

٨. سبيل الرشاد في شرح نجاة العباد، للسيد حسن بن السيد هادي صدر الدين الكاظمي، تحقيق: الشيخ أمجد الأسدي، مراجعة وتدقيق مركز تراث سامراء.

٩. الدر البيضاء النظيم، للشيخ محمد باقر البيرجندي، تحقيق مركز تراث سامراء.

١٠. رسالة في حرمة حلق اللحية، للشيخ محمد حسن كبة، تحقيق السيد علي العلوي.

١١. إيضاح الطريق، للشيخ محمد باقر البيرجندي، تحقيق مركز تراث سامراء.